وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـــلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص : بنوك

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان :

العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

دراسة حالة : الجزائر

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " بنوك "

إعداد الطلبة :

- عميرة نذير
- زواغي يوسف
- بن لوصيف منار

إشراف الأستاذ:

كروش صلاح الدين

السنة الجامعية: 2013/2012

كلمة شكر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ المشرف كروش صلاح الدين، الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .

إهداء

إلى من داعباني صبيا وربياني صغيرا وأرشداني كبيرا والديا الكريمين أطال الله في عمرهما.

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى جميع الأهل والأصدقاء كل بإسمه.

وإلى زملائي في البحث يوسف و منار

إلى كل من يشاركني في لا إله إلا الله محمد رسول الله (ص)

أهدي ثمرة عملي هذا.

نـــذيـــر

إهداء

إلى من داعباني صبيا وربياني صغيرا وأرشداني كبيرا والديا الكريمين أطال الله في عمرهما.

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى جميع الأهل والأصدقاء كل بإسمه.

إلى صديقتي العزيزة سارة

وإلى زملائي في البحث نذير و منار

يوســـــف

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون﴾ صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك .. و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. و نصح الأمة.. النبي الرحمة و نور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من احمل اسمه بكل افتخار.. والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة و سر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي .. إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى أختي أحلام وعبير .. إلى أخي معتز بالله

إلى صديقاتي : رقية ، سارة ، أميرة ، عليمة .

إلى صديقي : ياسر و شعيب.

و اخص بالإهداء كل من زميلي في البحث: يوسف و ندير .

منـــــــار

الفهـرس

كلمة شكر
إهداء
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: دراسة تطور ظاهرة العولمة..... 1
تمهيد 2
المبحث الأول : نشأة العولمة وتطورها 3
المطلب الأول: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة 3
المطلب الثاني : مراحل تطور ظاهرة العولمة 4
المطلب الثالث:أسباب نشوء ظاهرة العولمة 5
المبحث الثاني: مفهوم العولمة 7
المطلب الأول: التعاريف المختلفة للعولمة 7
المطلب الثاني : أنواع العولمة 11
المطلب الثالث : خصائص العولمة و القوى المحركة لها 12
المبحث الثالث : أبعاد العولمة وأهدافها 15
المطلب الأول : أبعاد العولمة 15
المطلب الثاني : مظاهر العولمة 23
المطلب الثالث : أهداف العولمة 23
المبحث الرابع: مؤسسات العولمة وأدواتها 25
المطلب الأول : مؤسسات العولمة 25
المطلب الثاني : أدوات العولمة 30
المبحث الخامس : آثار العولمة ومشاكلها و كيفية مواجهتها 33
المطلب الأول: آثار العولمة 33
المطلب الثاني : نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها 35
المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها 36
المطلب الرابع: فروقات العولمة 38
الخلاصة 41
الفصل الثاني : نظريات و استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر 42
تمهيد 43
المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر 44
المطلب الأول : التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر 44

المطلب الثاني : التطور التاريخي 46
المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة 52
المطلب الأول :مفاهيم عامة حول الاستثمار والإستثمار الأجنبي 52
المطلب الثاني :التعاريف المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر 55
المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه 56
المطلب الرابع: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر 58
المبحث الثالث : دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر 64
المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 64
المطلب الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي لمباشر 65
المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر 68
المطلب الرابع: المناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر 69
المطلب الخامس: أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر 72
المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر 74
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر 74
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر 75
خلاصة 77
الفصل الثالث: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 78
تمهيد 79
المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر 80
المطلب الأول: المناخ الجغرافي والطبيعي 81
المطلب الثاني: المناخ الاقتصادي 82
المطلب الثالث: المناخ القانوني 85
المطلب الرابع: المناخ المؤسساتي 92
المطلب الخامس: المناخ السياسي والأمني 96
المطلب السادس: الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار 97
المبحث الثاني: واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 99
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية 99
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة 101
المبحث الثالث: واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة 109
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة 109
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة 112
المبحث الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية 119
المطلب الأول: دوافع التحولات الاقتصادية 119

المطلب الثاني: الإصلاحات المنجزة 121
المطلب الثالث: أثار الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاقتصاد الكلي 123
المطلب الرابع: توزيع الاستثمارات وللاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة..... 126
المطلب الخامس: صعوبات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 131
خلاصة 134
الخاتمة 136
المراجع 142

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م^3)	**81**
(3-2)	الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2002-2003	**82**
(3-3)	هيكل الصادرات لسنتي 2002-2003 (مليون دولار)	83
(3-4)	تطور مؤشرات المديونية الجزائرية الخارجية	84
(3-5)	جدول يبين نقاط القوة والضعف والفرص التهديدات للمناخ الاستثماري	98
(3-6)	استثمارات المخطط الثلاثي (مليار دج)	102
(3-7)	توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول (مليار دج)	104
(3-8)	توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (مليار دج)	106
(3-9)	تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال هذه المرحلة (1967-1979) (مليار دج)	108
(3-10)	مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني وثقل المديونية	112
(3-11)	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (مليار دج)	113
(3-12)	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (مليار دج)	115
(3-13)	تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات (مليار دج)	118
(3-14)	أثر الإصلاحات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات	124
(3-15)	نمو وتطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة التسعينات (مليار دج)	124
(3-16)	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	125
(3-17)	تطور الاستثمارات في التسعينات وبداية الألفية الثالثة	127
(3-18)	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1992-2003)	127
(3-19)	عرض الدول العشر الأكثر استثمارا في الجزائر(ألف دولار)	128
(3-20)	مقارنة بين دول شمال إفريقيا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (مليون دولار)	129

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أهم أسباب وبواعث العولمة.	6
(2-1)	التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة	18
(3-1)	تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة	20
(4-1)	دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعولم	22
(5-1)	مساوئ العولمة وآثارها السلبية	34
(5-2)	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج مابين أهم خمس بلدان	48
(2-2)	مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكبر البلدان المصدر له.	51
(3-2)	انتقال دورة حياة المنتوج الدولي	66
(1-3)	فروع مجلس الإدارة لوكالة دعم وترقية الاستثمار	93
(2-3)	المكاتب الموجودة على المستوى الشباك الوحيد	94
(3-3)	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1970-2003) ،مليون دولار	130

تمهيد:

في ظل تطورات التيار الجارف للعولمة بكل ما تحمله هده الظاهرة من تداعيات في تغييرها للأنماط الاقتصادية فكان من البديهي على الدول العربية أن تعي هده المعطيات الجديدة و أن تستغل كل الفرص التي يمكن أن تتاح لها و تعمل قدر الإمكان لتجنب المخاطر المحدقة بها و تأخذ كل الإجراءات لاستقطاب و دعم هده الاستثمارات.

1- تحديد إشكالية البحث:

و تتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

مامدى تأثير العولمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ؟

و لتحديد أكثر للموضوع نضع مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالعولمة و مااسباب نشوء هده الظاهرة ؟؛
- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة ؟؛
- كيف ساهمت العولمة في الاستثمار الأجنبي المباشر؟؛
- ماهي أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟؛

2- أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لما يلي:

- كون ظاهرة العولمة قد تجاوزت حدود القبول و الرفض بل باتت سبيل أوحد تتبعه كل الدول في العالم.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا فعالا في تفعيل العولمة لأنه يمثل أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم.
- توافق النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة مع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

3- أهداف اختيار الموضوع:

مما لاشك فيه أن أي دراسة علمية يسعى الباحث من خلال دراستها لتحقيق جملة معينة من الأهداف ، و بالتالي يهدف هدا البحث إلى الوصول و محاولة إبراز دور العولمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية و منها الجزائر و من هدا يمكن أن نتطرق إلى هدفين هما:

3/ 1هدف نظري : و هو الوصول إلى حقائق علمية من خلال التطرق لبعض النظريات التي تدور حول الموضوع.

2/3 هدف تطبيقي: يتمثل في تطبيق ما جاء في الجانب النظري بواسطة توصيات و اقتراحات.

4-فرضيات البحث:

بناءا على الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم اختيار الفرضيات التالية:

- اعتبار العولمة واقع قائم بالفعل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية.

5- أسباب اختيار الموضوع :

من الصعوبات التي تواجه الباحث قبل قيامه بأي دراسة علمية اختيار موضوع الدراسة و هدا الاختيار الذي يكون لأسباب ذاتية أو لأسباب يفرضها الواقع و تكون بمثابة الدافع لوقوع الاختيار و من بين هده الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع بحثنا هذا:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في موضوع البحث.
- ملائمة الموضوع بالتخصص حيث يسمح لنا هدا البحث بتطوير المعارف الذاتية في هدا المجال.
- كون هدا الموضوع من المواضيع المطروحة في الساحة المهنية و الدراسة حاليا.
- الارتباط الوثيق للموضوع بالاقتصاد و طغيان مصطلح العولمة علة الساحة الدولية

6- محددات البحث:

1/6 الإطار المكاني: الجزائر

2/6 الإطار الزماني:

7- منهج البحث :

لقد اعتمدنا في معالجة موضوعنا هنا المنهج الوصفي التحليلي ، و هدا من اجل تقييم و صف شامل حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه و بما يتضمنه من آليات و أدوات

8- تقسيمات البحث:

من اجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هدا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول خصص لدراسة العولمة حيث تطرقنا إلى عموميات حول العولمة ثم التطرق إلى أثار العولمة و مشاكلها و كيفية مواجهتها .

الفصل الثاني نعالج فيه موضوع الاستثمار الأجنبي حيث تطرقنا إلى عموميات حول العولمة ثم التطرق إلى دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أخيرا مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث تم التطرق إلى واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية و أثناء مرحلة إعادة الهيكلة و بعد التحولات الاقتصادية في الجزائر .

9- مصادر البحث:

يعتمد البحث على مصادر باللغة العربية و اللغة الفرنسية و هي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر و غير مباشر حيث تشمل على :

- المسح المكتبي.
- المجلات.
- الرسائل و الأطروحات.
- التقارير و الملتقيات.
- القوانين و التشريعات.
- مواقع الانترنت.

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغييرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فنشأ نظام جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحرير وإزالة القيود والاندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ولقد أصبح العالم كقرية صغيرة نتيجة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبات لدى عديد من الأفراد قناعة بأن هذا النظام الجديد "العولمة" هو نتاج تطور النظام الرأسمالي القديم الذي يحمل نفس مبادئه وأهدافه، بل هو قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة.

ولا يزال يثير هذا المفهوم الجديد للاقتصاد العالمي جدلا واسعا حول تحديد مفهومه وآثاره وأبعاده، وفي الواقع لا يمكننا استيعاب مفهوم العولمة إلا في إطار تزايد ونمو الأسواق العالمية، وتحركات الأسعار والتغييرات في حجم ونوعية الإنتاج والخدمات، وتوجيهات التجارة الخارجية من قبل المؤسسات العالمية، وتحركات رؤوس الأموال قصد المضاربة. وبناء على كل ما تم ذكره فقد انتشرت العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والخدمية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى نشأة ظاهرة العولمة وتطورها والأسباب التي أدت إلى نشوؤها، ثم نتحدث عن مفهوم العولمة من خلال إعطاء التعاريف المختلفة لها وأنواعها وخصائصها والقوى المحركة لها، ثم نتحدث عن مظاهر وأهداف وأبعاد العولمة ثم نتطرق إلى مؤسسات العولمة وأدواتها وأخيرا نتحدث عن آثار العولمة ومخاطرها والمشاكل التي تطرحها على البلدان النامية.

المبحث الأول: نشأة العولمة وتطورها

يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما إذا نظرنا إلى المجتمعات التي عرفها التاريخ قديما، أما فيما يخص العولمة بشكلها الحديث فقد اختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقها وبداية تطورها الذي كان في أوروبا، كنتيجة حتمية الثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة النشأة التاريخية لظاهرة العولمة، ثم مراحل نشوء ظاهرة العولمة وأخيرا الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة العولمة.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة

يرجع بعض المؤرخين نشوء ظاهرة العولمة إلى حوالي خمس قرون على الأقل، وكان ارتباط وثيق بالتقدم، التكنولوجي والإعلامي والتجاري، وذلك منذ اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية، كما يقرن البعض الآخر من المؤرخين انطلاق وظهور العولمة البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدرك إنجلر، أي إرجاع الظاهرة إلى حوالي 150 سنة مضت، حيث كاد خلال هذه الفترة التاريخية أن يرسمها بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها نحن اليوم في بداية القرن الواحد والعشرين، في بيانها الصادر سنة 1948 والذي جاء فيه:"إن البورجوازية تكتسح الأرض بأسرها مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة، فلا بد لها أن تعيش وتستغل في كل مكان وأن تقيم العلاقات في كل مكان، أعطت البورجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالما لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها..." [1]

أما الفكر الغربي فيرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي وهذا بانهيار المعسكر الإشتراكي برئاسة الاتحاد السوفياتي، والسقوط المدوي لجدار برلين مستخدمين في ذلك أقوى عبارات النصر والتهليل معلنين نهاية التاريخ إن هدوء الضجيج الإعلامي المثار حول هذه الظاهرة يدفعنا إلى التفكير عميقا في حقيقة هذه النشأة، حيث يتضح جليا أن العولمة صاحبت الإنسان في كافة مراحل تاريخيه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه، واستمدت منه اسمها "الأرض"، ولتصبح العولمة قرينة الأرضية[2].

كما يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ماجعلها تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق أثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الأنترنيت. [3]

أما المفكرين العرب والإسلاميين فيرجعون نشأة ظاهرة العولمة كان مع بعث الرسل والأنبياء، خاصة الرسالة السماوية التي جاء بها الرسول محمد "ص" وهي الإسلام، تعتبر أحسن مثال للعولمة عبر التاريخ، حيث كان يدعو إلى توحيد الديانة، وبذلك تتوحد اللغة والعادات والتقاليد، كما جاء لينظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق منهج موحد لكافة شعوب العالم ممن يريدون الانطواء تحت رايته، وجاءت العديد من الآيات والأحاديث مبينة ذلك حيث يقول تعالى في سورة الأنبياء الآية 107: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" ويقول أيضا في سورة الأنعام الآية 90: "إن هو إلا ذكر للعالمين" ويؤكد أيضا على هذه العالمية والتعارف في سورة الحجرات الآية 13 حيث يقول تعالى:"يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وشعوبا وقبائل لتعارفوا إن

---

[1] محمود أمين، "الفكر العربي بين العولمة والحداثة ومابعد الحداثة"، سلسلة كتاب قضايا فكرية، عدد 629، 1999، ص11.

[2] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص39.

[3] أسامة أمين الخوالي، "العرب والعولمة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص29.

أكرمكم عند الله أتقاكم" وبالنسبة للذين يرفضون الانطواء تحت هذه الرسالة فيقول لهم سبحانه وتعالى على لسان رسوله في سورة الكافرون الأية 06 "لكم دينكم ولي دين".

المطلب الثاني: مراحل تطور ظاهرة العولمة:

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا، يمكن الاعتماد على نموذج روبرتسون، والذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد الزمني الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية الراهنة، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتقييد وقام بتقسيم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي: [1]

أولا: المرحلة الجنينية.

باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من تمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض ونقاش، إقناع واقتناع، مد وجزر، امتداد وانحصار، [2] ويمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين...، أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى، وما أكثرها عبر التاريخ. [3]

أما بوتسون فيؤكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا، بواكر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة الفرد والإنسانية. [4]

ثانيا: مرحلة النشوء.

استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعالمية. [5]

ثالثا: مرحلة الانطلاق.

استمرت هذه المرحلة من 1870 حتى العشريات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي ومفاهيم تتعلق بالهويات والقومة وبالفردية، وتم إدماج عدد من البلدان والمجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت المنافسات الكونية كالألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، ووقف في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم. [6]

---

[1] أسامة أمين الخوالي، "العرب والعولمة"، مرجع سابق، ص30

[2] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة" ،مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، ص40

[3] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق ، ص 30

[4] رامز طنبور، فتحي يكن، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000 ص30

[5] رامز طنبور، فتحي يكن، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، مرجع سابق، ص31

[6] أسامة أمين الخوالي، "العرب والعولمة"، مرجع سابق، ص31

رابعا: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، لقد تم إنشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

خامسا: مرحلة عدم اليقين.

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه. [1]

وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني. [2]

المطلب الثالث: أسباب نشوء ظاهرة العولمة.

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي وثقافي، يؤثر ويتأثر كل عامل من هذه العوامل ببعضه البعض.

فيرى الدكتور محسن أحمد الخضري أن أهم أسباب نشوء ظاهرة العولمة تكمن في النقاط التي عددها فيما يلي:

1-التشوق إلى مزيد من الحرية والديمقراطية، وهو الحلم الرئيسي للإنسان؛

2-تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة ومزيد من الحياة المريحة والجيدة والكريمة؛

3-تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة، وتقديس القيم والمعتقدات؛

4-تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيبا، وأكثر جمال،ا وأكثر إنتاجا للخير لكافة البشرية؛

5-تحقيق العقلانية والرشادة في استخدام الموارد، وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية؛

6-تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الصائبة والمصيرية؛

7-تحقيق مزيد من التعاون الفعال والبناء، الذي يساعد على تحسين ظروف العيش والتغلب على المشاكل؛

---

[1] رامز طنبور، فتحي يكن، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، مرجع سابق، ص31.

[2] أسامة أمين الخولي، "العرب والعولمة"، مرجع سابق، ص32.

ويمكننا تلخيص أسباب نشوء ظاهرة العولمة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01-01) : أهم أسباب وبواعث العولمة.

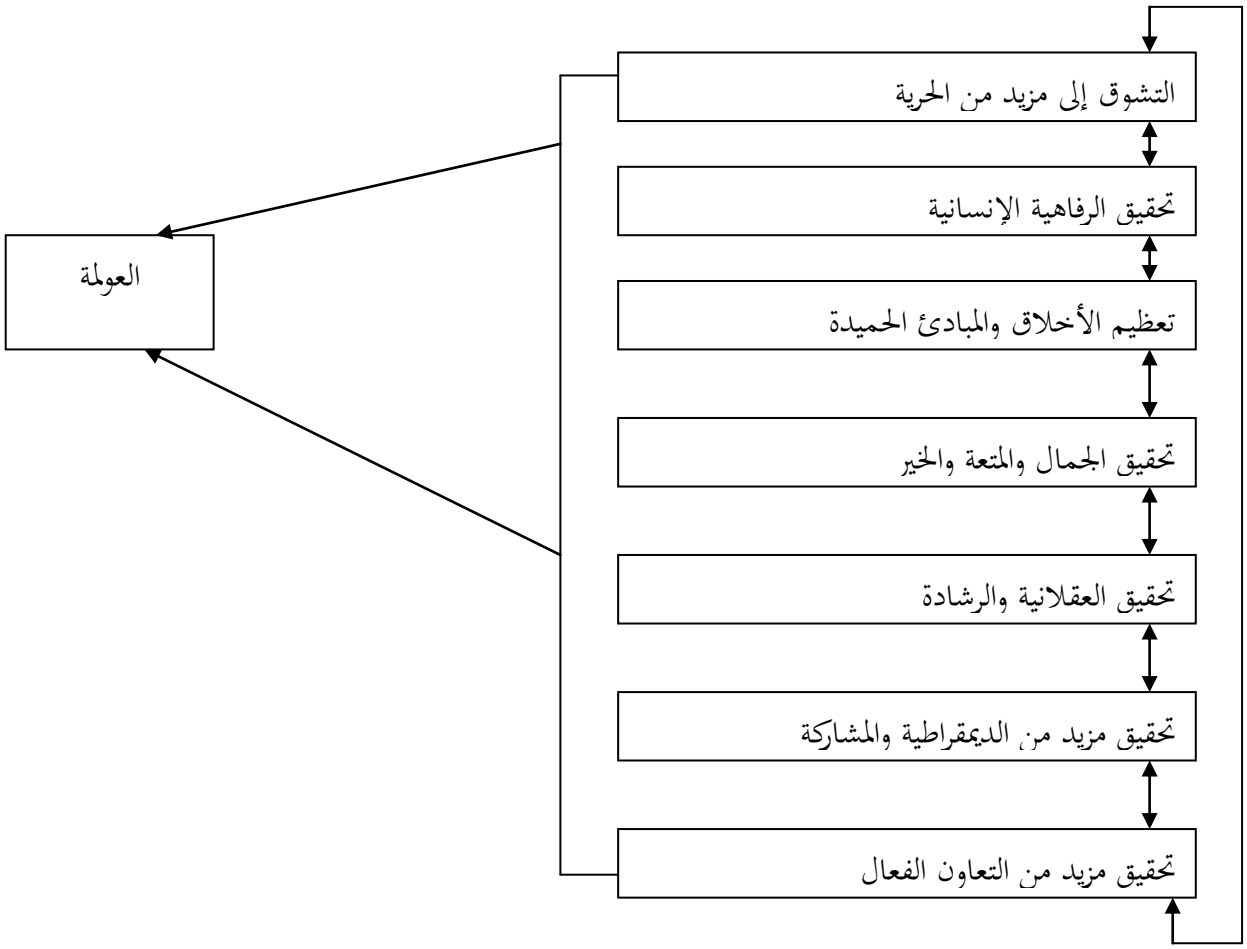

المصدر: أسامة أمين الخولي، "العرب والعولمة"، مرجع سابق،ص33.

أما الدكتور عمر صقر فيركز على العوامل والأسباب الاقتصادية دون أن يهمل العوامل الأخرى وعددها في الأسباب التالية:[1]

1-انخفاض القيود على التجارة والاستثمار؛

2-التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي؛

3-تكامل أسواق المال الدولية؛

4-زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر؛

5-التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال؛

ويزيد عليه الدكتور عبد المجيد الصالحين الأسباب التالية:

1-ظهور التكتلات الإقليمية وتكوينها للأسواق المشتركة؛

2-وجود فروع للشركات العملاقة في الأسواق العالمية؛

[1] أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"،مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص56.

3-ظهور المؤسسات العالمية التي تساعد على تهيئة الظروف لتسيير آليات النظام العالمي الجديد؛

4-يعد انهيار الشيوعية، وانفجار الاشتراكية من الداخل وتفكك الاتحاد السوفيتي واليمين التقليدي أحد أهم الأسباب التي دفعت الليبرالية الجديدة باسم العولمة، لتغزو كل دول العالم، وتدعوا إلى حرية انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطبيح بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية؛ [1]

المبحث الثاني: مفهوم العولمة.

العولمة مفهوم مراوغ ومتعددة الدلالات ومختلف المعاني، وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري، شائع الاستخدام والاستعمال،وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم لا يجب أن تقتصر على المصطلح بصفة مغلقة، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه، وتنامي مضمونه، مع حركة الفكر وتصاعد الحوار والدراسات عبر الزمان والمكان وتفاعلها مع التاريخ.

لقد اكتسب مصطلح العولمة وضعا أشبه بالأسطورة، حيث يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود، وأن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه، في حين يرى مفكرين آخرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه، ويدعوا إلى الخوف بل ويتطلب مقاومته[2]. أما علماء التاريخ فيقولون أن العولمة ليست جديدة بل قديمة قدم التاريخ، وهذا ما صرح به أحدهم في إحدى مؤلفاته حيث قال: "العولمة ظاهرة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان، ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ"[3].

ومن خلال ما تم ذكره سنتطرق في هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة لظاهرة العولمة من مؤيدين ومعارضين، ثم نتناول أنواع العولمة وفي الأخير نتحدث عن خصائص العولمة والقوى المحركة لها.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للعولمة.

كثرت تعريفات العولمة، ولم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد شامل وجامع لها، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية.[4]

ولأجل هذا الغموض الحاصل في مصطلح العولمة، انقسم الباحثين والأكاديميين بين مروج للعولمة ومنفر منها، وبين مؤيد للعولمة ومعارض لها، وفي حقيقة الأمر هذه التعريفات المطروحة تطرح بحسب هوية المعرف و توجهاته، أو حسب الجهة التي يمثلها، ولذلك سنأتي على ذكر بعض التعاريف لكل فئة على حدى ثم نحاول صياغة تعريف شامل للعولمة بعد عرض تعريفين شاملين لكل فئة على حدى.

أولا: المؤيدون.

إن الذين يروجون للعولمة يأتون بتعاريف تقرن بينها وبين العالمية، بحيث تبدو شيئا حتميا ومفروضا لابد من الاستلام له، أو شيئا محببا لا بد من الاعتراف والإقرار به، إن المؤيدين يتبنون و يرافعون على وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للعولمة، وسنذكر بعض التعاريف فيما يلي:

---

[1] محمد آدم، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، http://annaba.org/nba42/awlamah ، تاريخ الإطلاع 15-4-2013م.

[2] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص9-15.

[3] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص58.

[4] محمد آدم، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، http://annaba.org/nba42/awlamah ، تاريخ الإطلاع 15-4-2013م.

فيرى بروتون بادي: " أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره"، [1] خلاصة هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة، يتخلص في الغالب الأعم في البرنامج الأمريكي المجسد في قيم وقواعد وأهداف خاصة بالدول الرأسمالية الغربية عامة وبالولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

ويرى أنتوني جيدنز أن العولمة: "عملية تكييف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد كبيرا جدا والعكس بالعكس،"[2] يتضح من تعريفه أنه يركز على الطباع الجدلي للعولمة حيث يشير إلى التأثيرات، المتبادلة بين العالمي والمحلي.

أما واترس فيرى أن: "العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثيرا العامل الجغرافي على التركيبات والنظم الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع" [3] ويتضح من تعريفه أنه يركز عن البعد الجغرافي أو العامل المكاني وعدم تأثيره على النظم الاجتماعية والثقافية.

ومن جهته روبرتسون فإنه يعرف العولمة ويقول أنها:" انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، بمعنى أنه هناك تراجع أثر الفواصل المكانية والزمنية على المعاملات الدولية.

ويحدد ريكاردو بيتريلا العولمة في كونها: "مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للاستراتيجيات العالمية"[4]

كما يرى بيار بول برولكس أن العولمة:"هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات"، كما يرى أنها:"ظاهرة تدويل الإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطوير التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة". [5]

وترى الأستاذة بثينة حسين عمارة أن العولمة:"هي إزالة القيود والحدود الاقتصادية والعلمية والسياسية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة أو كقرية صغيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي". [6]

أما الدكتور عصام نور فيقول أن العولمة:"اتجاه جديد لطابع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، ونتيجة زيادة نظم المعلوماتية، والتقدم التكنولوجي، والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم قرية إعلامية صغيرة"[7]

---

[1] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سابق، ص1.

[2] أبو عبد السلام، أحمد عبد الله،"العولمة رؤية موضوعية"، دار التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2000، ص90

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16

[4] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16.

[5] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص12.

[6] يحي اليحياوي، "العولمة أية عولمة"، إفريقيا الشرق بلد النشر غير موجود، الطبعة الأولى، 1999، ص19

[7] Pierre paul proulx, « La mondialisation de l'économie et le rôle de l'état », établissement emmielle, Sia, 1997, P125.

ويرى الدكتور جلال الشافعي أن العولمة هي: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة". [1]

ويرى "روبر بويز" أن مصطلح العولمة موجود معناه في طيات عمل الشركات المتعددة الجنسيات، ويعطي هذا المصطلح كتعبير عن تقارب الأسواق في المعالم، لذلك يعرفها على أنها:"تعني طرق التسيير المنهجية على المستوى العالمي بالنسبة للاستثمار والتجارة للشركات متعددة الجنسيات". [2]

أما الدكتور عابد الجابري، فيرى أن العولمة هي من إفرازات الثورة المعلوماتية، ومايرافقها من تطورات في مجال الاتصال والإعلام ويقول أن:" العولمة هي توحيد للاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، وهي تزيد من التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها". [3]

ويرى دونينق العولمة على أنها عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي العالمي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة، التي تحدث في أحد أجزاء العالم، على أنها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم. [4]

ثانيا: المناهضون.

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون أنه يجب الحذر والخوف منها، والاحتياط من أساليبها وأفكارها وعلى هذا الأساس، سنأتي على ذكر مجموعة من التعاريف التي تنفر وتحذر من العولمة فيما يلي:

فيرى تايلور أن العولمة هي: "عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة وهذا من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في المشاركة في هذه العملية". [5]

أما الدكتور عبد السلام أبو قحف فيصيغ مجموعة من التعاريف على النحو التالي: [6]

1-خطة رأسمالية غربية، تستهدف استنساخ العالم على صورتها، أي قولبته وتنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمي؛

2-أو هي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛

3-أو هي دعوة لتجاهل التاريخ أو الحضارات؛

4-أوهي خطاب ثقافي وسياسي واقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية، بينما جوهرة هو تعميق فجوة التخلف بين الشمال والجنوب، والقضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على ثروات الشعوب واستعمالها لصالح الدول العظمى، وطمس حضاراتهم وثقافتهم؛

---

[1] بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، دار الأمين ، الطبعة الأولى، 2000، ص21.

[2] عصام نور، "العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي"، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002، ص16.

[3] جلال الشافعي، "العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص، 2002، ص06

[4] Robert Boys, « Les mots et les réalités Coordination », (Serge Cordeillier), dans Fabienne Doutaut, « La mondialisation au de la mythes, édition Casbah,1997, PP15-16.

[5] حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ماالعولمة"، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص73.

[6] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ، ص05.

5-أوهي استراتيجية أمريكية التصميم لترويج دعوى قهرية من خلال آليات اقتصادية وثقافية وبتوجيه نفعي بحت، لتغيير هيكل وتركيبة المجتمعات ونسيجها القومي وتحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير؛

6-أو هي الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي من جانب قوة واحدة أو تكتل واحد؛

ويرى مارتين كنون أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار، ووفقا لذلك تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة.[1]

ويرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن العولمة هي تعاظم شيوع النمط الاستهلاكي الغربي، وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا، وإعلاميا وعسكريا، خاصة بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط المعسكر الشرقي[2].

أما الدكتور رمزي زكي فيقول: "أن العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة، التي انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها".[3]

ويقول الدكتور جلال العظم أن: "العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ". [4]

ويؤكد الدكتور علي جمعة أن العولمة في صورتها المتطرفة تدعوا إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيودا على الفكر والعمل معا. [5]

ثالثا: محاولة إعطاء تعريف شامل للعولمة.

في حقيقة الأمر هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة، لأنه هناك مجموعتين من التعاريف، الأولى مؤيدة للعولمة وأفكارها، والثانية رافضة لها ولأفكارها، وهذا ما يجعلنا مرغمين على صياغة تعريف لكل مجموعة ثم المحالة التوفيق بينيهما.

فالتعريف الأول جاء على لسان الدكتور عبد المطلب عبد الحميد حيث يقول أن العولمة هي: "السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين" والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة فيها الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية". [6]

أما التعريف الثاني فجاء على لسان الدكتور ممدوح محمود منصور حيث يقول أن العولمة هي:"عملية مداراة إراديا تهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي، الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في التكنولوجيا والاتصال والمواصلات والمعلوماتية، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة المتمركزة بأيدي الدول المتقدمة، وكل هذا من أجل تحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشة على بقية مناطق العالمي، خدمة لمصالح القوى المسيطرة". [7]

---

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص 15.

[2] عبد السلام أبو قحف، "العولمة وحاضنات الأعمال"، دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص14-15.

[3] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص 15.

[4] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، ص43.

[5] حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ماالعولمة"، مرجع سابق، ص80.

[6] حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ماالعولمة مرجع سابق، ص125.

[7] علي جمعة وآخرون، "الإسلام والعولمة"، دار الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص133.

بعيدا عن هذا وذاك (المؤيدون والرافضون) فإن العولمة تعني بصورة شاملة حرية انتقال وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر.

المطلب الثاني : أنواع العولمة.

مما لا شك فيه أن العولمة هي كلمة شاملة لمجموعة من المجالات الثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية والإدارية ، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم العولمة إلى أنواع متعددة حسب مجالاتها على النحو التالي:

أولا: العولمة الثقافية والإعلامية.

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية والإعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة للتعبير عن نفسها. والانطلاق من إطارها المحلي المغلق إلى أفاق رحبة فسيحة من العالمية ،وفق فرص متكافئة أمام الثقافات كلها ، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات فيما يسمى بحوار الحضارات والثقافات، بحيث تتأثر و تؤثر كل واحدة على الأخرى في إطار من الحرية المطلقة. [1]

هذا هو تصور العولمة الثقافية والإعلامية في صورها النظرية والتجريدية، لكن الواقع يخالف تماما هذا التصور بحيث أن انتقال المعلومات والأنماط الثقافية والحضارية إنما هو باتجاه واحد، أي من الغرب إلى باقي دول العالم، وهذا نتيجة التفوق الإعلامي والتكنولوجي الهائل لدى الغرب، وقدرته على تحصين نفسه ضد التأثيرات الثقافية غير الغربية. [2]

ثانيا: العولمة الاقتصادية.

يقصد بها الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول العالم، من خلال رفع القيود الجمركية على السلع والخدمات[4].

إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة الاقتصادية، يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي حدثت وتحدثت على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي، والمتأمل في هذه التغييرات العالمية يكشف النقاب على أن العولمة الاقتصادية تتحد في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية وسنوضحهما من خلال مايلي: [4]

1-عولمة الإنتاج: تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين مهمين هما:

أ-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية.

ب-الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-العولمة المالية: هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية، المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأمول، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هامين هما:[5]

أ-المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.

---

[1] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، ص 21.

[2] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص16

[4] تركي الحمد، "الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار السامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص11.

[4] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، ص46.

[5] عبد المجيد الصالحين وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، ص47.

ب-المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي: [1]

أ-انتصار الرأسمالية؛

ب-ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال؛

جـ-التقدم التكنولوجي؛

د-نمو سوق السندات والأسهم؛

هـ-إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية؛

و-الخوصصة في المجال المصرفي؛

ثالثا:العولمة الإدارية

هي عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي وهذا في مجال تسييرهم، ولهذا فإن مدير أي منشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية، بحاجة لأن يتعامل مع شرائح من الموظفين والمستخدمين والمسوقين من جنسيات مختلفة ومن خلفيات حضارية وثقافية متباينة، وبذلك مفروض عليه التكلم بعدة لغات. [2]

رابعا: العولمة السياسية.

بعد تلاشي نفوذ وسطوة السلطة السياسية والتي تعتبر من أهم مظاهر العولمة السياسية ونتيجة لذلك أخذ دور الدولة بالتلاشي والتراجع لحساب الشركات المتعددة الجنسيات. [3] كما تعرف العولمة السياسية على أنها إندثار الحدود الإقليمية والاتجاه نحو التكتلات والاندماج بين الدول، ضف إلى ذلك حرية انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى دون قيود تذكر.

ولا ريب أن مسألة الاستقلال السياسي والجغرافي لم تعد تحظي بتلك القدسية التي كانت تحظى بها سابقا، وأخذت التكتلات الإقليمية تحل محل السلطة السياسية القومية، حتى إن أهم مظاهر السيادة الوطنية وهي العملة لم تعد بتلك الأهمية، [4] وأوضح مثال على ذلك حلول العملة الأوروبية الأورو محل العملات الوطنية للدول المنطوية تحت راية الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: خصائص والقوى المحركة لها.

إن المتأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يظهر له جليا ويكشف النقاب عن مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، كما تتبين له القوى التي تحرك هذه الظاهرة وتدفعها إلى الظهور بقوة.

أولا: خصائص العولمة.

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية وسنذكرها من خلال ما يلي:

1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: تعتبر من أهم مايميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص32.

[2] رمزي زكي،"العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص80.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص36.

[4] كامل أبو صقر، "العولمة التجارية والإدارية والقانونية، رؤية إسلامية" ، دار الوسام، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص48.

والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن،[1] ومما لاشك فيه أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع إلى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة.

2–ديناميكية مفهوم العولمة: ويتضح هذا جليا من خلال التعريفات المختلفة التي أوردناها سابقا، والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبديل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وهذا نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول، كما أنها مستعملة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية...[2]

3–تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصاد المتبادل: يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها مايلي:[2]

أ–زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج؛

ب–سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية عبر أنحاء العالم؛

ج–تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو؛

د–زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي؛

4–وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: نظرا لتعاظم دورا الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ظهرت أنواع جديدة لتقسيم العمل الدولي بينهما فيما يلي:[3]

أ–تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة.

ب–تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

5–تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها، أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في تكوين وتشكيل العالمية ولعل أهمها مايلي[4]:

أ–سيطرتها على مصادر التمويل الدولية؛

ب–تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية؛

ج–تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، أي أنها تحكم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية؛

---

[1] تركي الحمد، "الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار السامي، مرجع سابق، ص09

[2] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، ص50.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص23.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص26.

د-لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛

6-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة : خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي، ضف إلى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995 بعد جولات ماراطونية، وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذا من خلال تحكمها فيما يلي:

أ-صندوق النقد الدولي: مسؤول عن النظام النقدي للعولمة وإدارته؛

ب-البنك الدولي وتوابعه: مسؤول عن النظام المالي للعولمة وإدارته؛

جـ-المنظمة العالمية للتجارة: مسؤولة عن النظام التجاري للعولمة وإدارته؛

7-التكتلات الإقليمية الاقتصادية : إن التطورات التي وصلت إليها البشرية في الوقت الحالي، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها، من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد.

ثانيا: القوى المحركة لظاهرة العولمة وديناميكتها.

لا شك أن ظاهرة العولمة لم تصل إلى هذه الدرجة من التقدم والتطور [1]، إلا بمساعدة قوى تحركها وتدفعها إلى الأمام، كما تساعدها على الانتشار لتسع العالم بأسره، وهذه القوى منها ماهو مرتبط بإنجازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، واتساع الأسواق وتحريرها، ومنها ماهو مرتبط بما يقوم به الفاعلون الجدد في الاقتصاد العالمي، ويمكن تحديد تلك القوى فيمايلي:[2]

1-الثورة العلمية والتكنولوجية: تعد من أهم القوى المحركة للعولمة، خاصة التطور الحاصل في مجال الإعلام والمواصلات ، الذي يختصر المسافات والزمن، وهذا ما يجعل العالم كأنه قرية صغيرة.

2-الثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم : إن انتشار الديمقراطية كأسلوب للحكم في كثير من الدول لها أهمية كبيرة لأنها تعبر عن إرادة الشعب ومصدرا للحكم من أجل تحقيق المصلحة العامة، وتؤدي بالعولمة إلى تحقيق أحد جوانبها وهي العولمة السياسية، والوصول إلى نظام سياسي موحد عبر دول العالم.

3-تطبيق الاقتصاد الحر وتوسيع الأسواق : لقد تنامت تيارات العولمة ومؤسساتها بشكل كبير، وكان هذا عندما طبقت الاقتصاد الحر ومانتج عنه، من اندماجات كبيرة بين الشركات والبنوك وارتفاع القدرات التنافسية وفي الحالات أصبح احتكارا، ولم يتسن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بذلك إلا في وجود اتساع الأسواق العالمية.

4-إن الفاعلون الجدد هم جميع أعضاء القطاع الإلكتروني والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية المسيطرة على قوى السوق وألياته بما في ذلك الإرهاب والحركات الاجتماعية المضادة وأهم هؤلاء الفاعلون هم:

أ-الشركات المتعددة الجنسيات؛

ب-الجمعيات والهياكل غير الحكومية؛

جـ-المنظمات الدولية؛

1 عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص 27.

2 محمد مقدادي،"العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد"، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، لبنان الطبعة الثانية، 2002، ص75-80.

المبحث الثالث: أبعاد العولمة وأهدافها.

أصبح واضحا أن تيار العولمة يتحرك بسرعة، ويجتاح ويجتاز بشكل مستمر مساحات شاسعة، ويكسب أرضا جديدة كل يوم، إن هذه الظاهرة جديدة ومتميزة، وذات أبعاد ومظاهر وأهداف متعددة تحتاج إلى جهود متواصلة لمواكبتها والتوافق معها، وإن الابتعاد عن منابعها ومراميها ومسارها بشكل دائم ومستمر، قد يجعل عملية المواكبة صعبة وغير مستوعبة، وذات تكاليف باهضة، ومن خلال هذا المبحث سندرس أهم أبعاد العولمة والمظاهر التي تتميز بها ضف إلى ذلك الأهداف التي تطمح إلى الوصول إليها.

المطلب الأول: أبعاد العولمة.

هناك أبعاد متعددة للعولمة، ومتباينة حسب الوسائل والأدوات المستعملة، وسنحاول من خلال هذا العنصر رصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والاتصالية والتكنولوجية.

أولا: البعد السياسي للعولمة.

هو جانب الحرية والديمقراطية، وجانب دفعت من اجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبناءها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها.

ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل، الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك تعدد وتنوع في انعكسات العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا، على حد سواء، ولعل من أبرز هذه الانعكسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي، وماهو خارجي، بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية وقد أدى ذلك إلى الترابط بين الأوضاع الخارجية وبين الأوضاع الداخلية، وتتمثل أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي:[2]

1-تراجع مبدأ السيادة للدول: يقول الدكتور محمد عابد الجابري:" العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفرقة والتشتت، وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفية والجهة والتعصب، بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن.[3]

لقد ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطا بالقدسية ومنزها عن أن يطاله أي انتقاص أوتشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلى أمور عدة منها على سبيل المثال[4]:

أ-التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية وتطبيق النظم الدولية التي تتضمن قواعد ملزمة لعموم الدول.

ب-الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

جـ-الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية.

---

[1] لمياء محمد أحمد السيد، "العولمة ورسالة الجامعة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2002، ص46-54.

[2] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق ، ص19.

[3] أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان العدد 256، 2000، ص73.

[4] أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مرجع سابق ، ص73

د- ظهور مشكلات دولية لا يمكن حلها إلا بتظافر الجهود ومن أمثال ذلك: مشكلات البيئة والتلوث، مشكلات الطاقة، ندرة المياه والتصحر، والجفاف، ومشكلات الإرهاب والعنف السياسي...

هـ-استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية للتنصل من الالتزامات الدولية سواء كانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة حتى وإن لم تصادق الدول عليها أو تنظم إليها.

كل هذه العوامل والانعكاسات مجتمعة تعمل على تعويض ومنح الأولوية لصالح المؤسسات والهيئات التي ترعى نمو العولمة، ويكون هذا التفويض من الدولة التي حملت لواء الرأسمالية، ودافعت عنها بالترغيب وتارة والترهيب تارة أخرى، فأوجدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين، وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذلك لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسيعها وتطورها الاحتكاري والتدويل.[1]

2-تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها: أدت العولمة إلى إضعاف دور الدولة القومية، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمنا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها ، بل راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يطغى أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية وهؤلاء الفاعلون الجدد هم:

أ-الشركات المتعددة الجنسيات؛

ب-المنظمات غير الحكومية ؛

ج-المنظمات الدولية؛

ومن أهم الأسباب والعوامل التي هيأت الفرصة إلى إضعاف دور الدولة القومية وتراجعه بينها فيما يلي:[2]

أ- سقوط الاتحاد السوفييتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك امبراطوريته.

ب- الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية.

ج-الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت الإضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة، وكما هو واضح في المنظور السياسي للعولمة بنقل سلطة الدولة وأدواره واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيه، وهذا نتيجة التغيرات التي تحدث في العالم والمتمثلة فيما يلي:[3]

أ-احترام المنافسة والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليص كبير في دور الدولة؛

ب-القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة؛

ج-الاختيارات السياسية أصبحت محدودة أمام الحكومات؛

---

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق ،ص44-46.

[2] يحي اليحياوي، "العولمة أية عولمة"، مرجع سابق ، ص45.

[3] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق ، ص48-49.

د-رغبة الحكومات في جذب الاستعمار الأجنبي المباشر وخشيتها من هروب رأس المال الموجود بالداخل يجعلها تتنازل كثيرا من صلاحياتها؛

هـ-تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسية الاقتصاد الكلي للدولة في إدارة اقتصادها؛

3-_تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب : إن المتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات وحتى الآن، يلاحظ دون عناء، أن ثمة تيارين متضادين يعملان في آن واحد، فبينما نلاحظ أنه ثمة رغبة نحو التكتل السياسي والاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، نجد أن عوامل التفكك والتفرقة السياسية والاقتصادية قد أتت على العديد من الكيانات السياسية عبر أنحاء العالم الثالث وخير مثال على ما يحدث في اتحاد المغرب العربي الكبير.[1]

ثانيا: البعد الاقتصادي.

تشمل، تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج وحركة العناصر، ولكن لا بد أن نرصد أنها ليست متماثلة في كل المستويات، ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته، هناك إصرار شديد على الإبقاء على القيود التي تكبل حركة عنصر العمل، ليس فقط بمعنى انتقاله عبر حدود الدول و إنما داخل الدول ذاتها، و تجدر الإشارة هنا إلى القيود الصارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. [1] فالعولمة في جانبها الإقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من اجل فتح الأسواق، و انفتاح كل لدول على بعضها بعض، و قد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة و تعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي و تحولها إلى الإقتصاد السوق، و لقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد و الآليات التي تمثل بعدها الإقتصادي و نذكر منها ما يلي:[2]

1 - حركة اندماج اقتصادي غير معهودة؛

2 - تقديم منتجات جديدة واسعة الإستخدام؛

3 - استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات؛

4 - إستخدام نظم دفع وتمويل تتسم بالإتاحة الفورية؛

5 - إستخدام نظم إستثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية؛

و فيما يلي شكل يمثل القواعد والآليات التي تمثل البعد الإقتصادي للعولمة

[1] ابراهيم نافع، "انفجارات 11 ديسمبر بين العولمة والأمركة"، دار الاهرام للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص130.

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، "العولمة، قضايا ومفاهيم"، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص168-169.

شكل رقم (01-02) التحويلات الإقتصادية تحت تأثير العولمة.

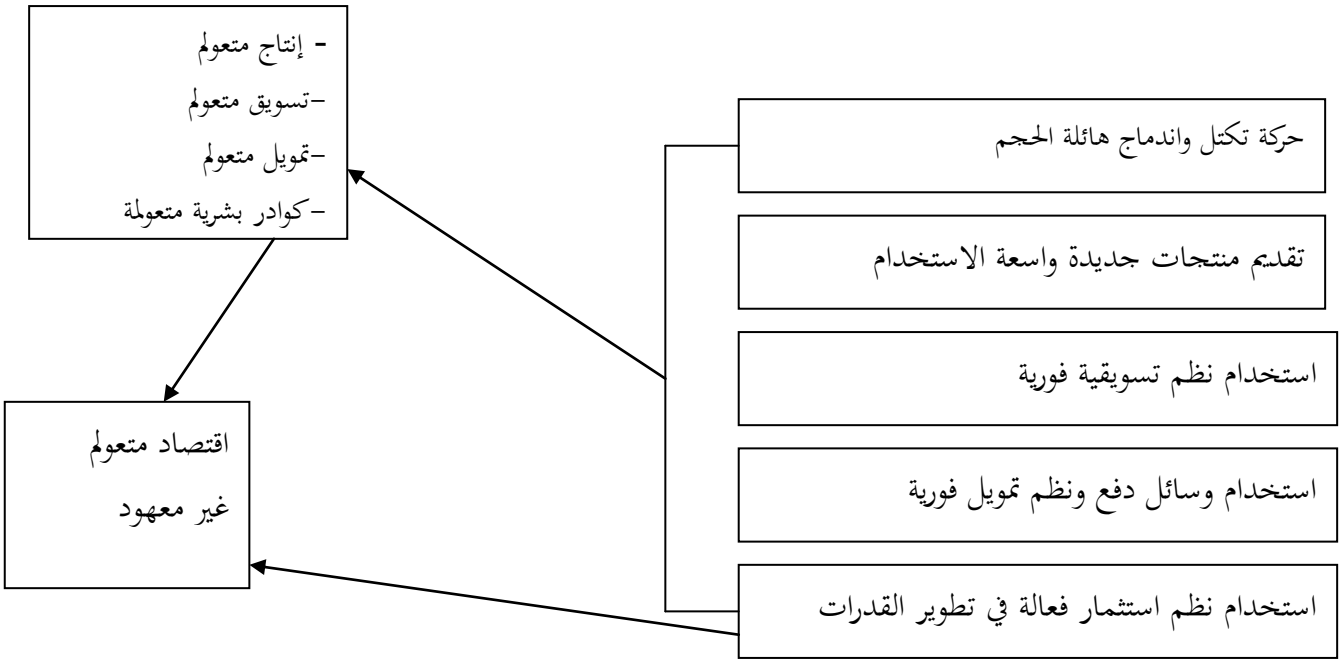

المصدر : أحمد يوسف أحمد وآخرون، "العولمة، قضايا ومفاهيم"، مرجع سابق ، ص168-169

كما يمكننا أيضا أن نمثل الأبعاد الإقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات و التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين، و التي طرأت على أنماط التفاعلات الإقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، و فيما يلي محاولة لرصد بعض تلك الأبعاد الإقتصادية الخاصة بالعولمة:[1]

1-تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الإقتصادية و السيطرة عليها؛

2- تزايد سيطرة المؤسسات و المنظمات الإقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الإقتصادية الدولية؛

3-تنامي الإتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج؛

4- تزايد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و هيمنتها على الإقتصاد العالمي؛

5- تزايد درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل على المستوى العالمي؛

[1]. محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق ، ص22

6 - سيادة الفكر الإقتصادي الليبرالي على النظام الإقتصادي العالمي؛

7 - تزايد الإعتماد على التكنولوجيا المتطورة و تراجع الحاجة إلى العاملة البشرية؛

8 - اتساع النزعة الاستهلاكية، والترويج لثقافة المستهلك العالمي؛

ثالثا: البعد الثقافي للعولمة.

يقول الدكتور حسن حنفي أن :"المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي، باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف الهوية الثقافية قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من آليات الدفاع عن الذات في مواجهة الآخرين"[1]، ولقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية، إلى أربع اتجاهيات هي:[2]

1-التنميط والتوحيد والتوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة؛

2-إن العولمة الثقافية تسعى إلى الطغيان على الثقافات القومية والمحلية؛

3-العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية؛

4-العولمة لا تهدف إلى محو الثقافات والحضارات الأخرى وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينهما؛

ويمكننا القول أن العولمة الثقافية تتمثل في المظاهر التالية: [3]

1-التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية؛

2-محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية؛

3-التمكين لسيادة القيم الغربية ولنمط الحياة الأمريكي؛

رابعا: البعد الاجتماعي للعولمة . بعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بضلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة، والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها، سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية: [4]

1-تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية؛

2-التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات؛

3-تحجيم الدور الاجتماعي للدولة؛

4-تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية؛

5-زعزعة الاستقرار الاجتماعي؛

6-تزايد حدة الصراع الاجتماعي؛

7-ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية؛

8-عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية؛

---

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 65-79.

[2] أبو عبد السلام، أحمد عبد الله،"العولمة رؤية موضوعية"، مرجع سبق ذكره، ص15.

3 أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك" ، مرجع سبق ذكره، ص78-79.

[4] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 83-86.

وكنتيجة لهذه الضغوطات الكثيرة فإن المجتمعات تتجرد من هويتها وثقافتها وخصوصيتها، وبذلك تصبح مؤهلة لاكتساب هوية وثقافة جديدة، أكثر اتساعا وأوسع مدى وأكثر قبولا على المستوى العالمي، وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة[1] كما يظهر في الشكل الموالي.

شكل رقم(01-03): تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة.

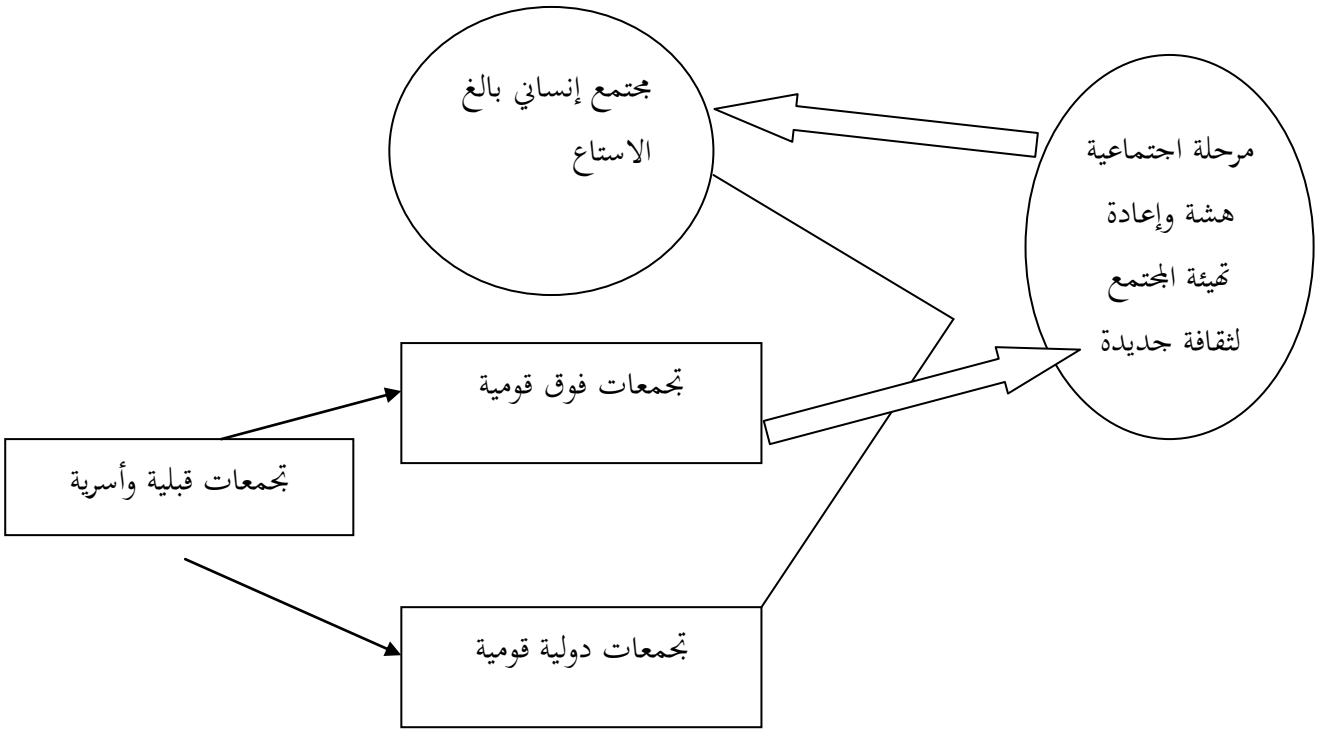

المصدر: محسن أحمد الحضري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، مرجع سابق، ص25.

خامسا: البعد العسكري للعولمة.

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر للعالم بأسره أن الولايات الأمريكية أصبحت تمثل القطب الأوحد في عالم مابعد الحرب الباردة، وبذلك صارت قادرة على فرض إرادتها على العالم ككل، وأن نطيح بأي مناوئة ومضادة لهيمنتهما.

وقد عبر توماس فريدمان وهو أحد كبار دعاة العولمة، عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية، على قمة النسق العالمي بقوله:" إن استقرار العالم بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يملون تهديدا لنسق العولمة، إن اليد الخفية في الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري"

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 91-105.

سادسا: البعد الاتصالي للعولمة.

تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، وهكذا يتضح أن مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الإلكترونية كشبكة الأنترنيت وغيرها، لها صلة بالعولمة، سواء بهدف الترويج لها، أو من خلال التأثير بها، والحق أن علاقة العولمة بكل من الثورة المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، حيث تؤثر وتتأثر كلا منهما بالأخرى، وحسبنا أن نذكر ما يلي: [1]

1-إن ثورة الاتصالات والمعلوماتية قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة؛

2-إن ثورة الاتصالات والمعلومات تعدت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد إلى العلاقات الدولية؛

3-إن ثورة الاتصالات والمعلومات قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية، أي أنها تدعهم الاتجاهات الكبرى للعولمة؛

ويمكن القول أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات نذكر أهمها فيما يلي:[2]

1-التفاعلية: أي القدرة على تبادل الأدوار، حيث يصبح من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات؛

2-اللاجماهيرية: حيث أصبحت تحدد الفئة أو الأفراد تبعا لاهتمامها الخاصة؛

3-قابلية التحرك: بات من الممكن استعمال وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك، ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف النقال... ؛

4-قابلية التحويل: أي قدرتها على تحويل المعلومات من صورة إلى أخرى كنظام الترجمة الآلي؛

5-قابلية التوصيل: هناك توافق في الأجهزة الاتصالية بما يسهل توصيلها ببعضها البعض؛

6-الشيوع: حيث أن الثورة التكنولوجية في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات، خفضت من تكاليف إنتاجها وساعدت على انتشارها بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية؛

7-الكونية: إن الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالميا بهدف تخطي الحدود الإقليمية؛

سابعا: البعد التكنولوجي للعولمة.

يرى البعض أن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بتحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وجعل دور الدولة قاصرا على أنشطة معينة، يمكن التنازل عنها مستقبلا لصالح كيانات أكبر حجما من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة، كثيفة الانتشار، بسيطة وسهلة الاستعمال، وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعولم كما يوضحه لنا الشكل الموالي.

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص107.

[2] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص130-132.

الشكل رقم (01-04): دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعولم.

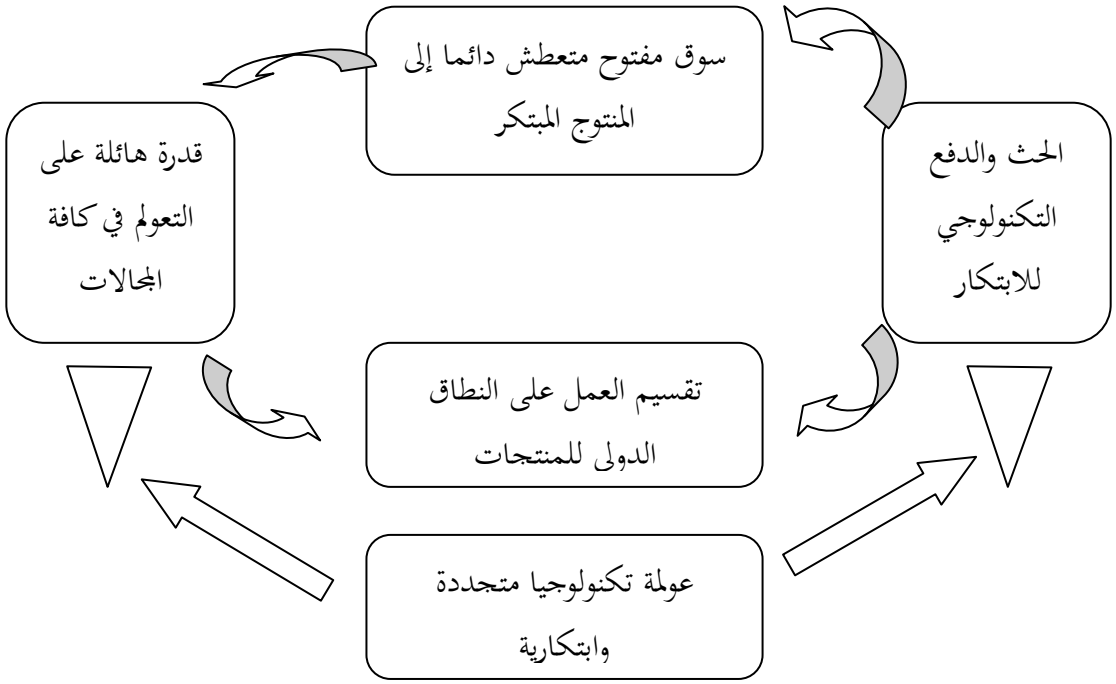

المصدر: محسن أحمد الحضري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، مرجع سابق، ص28.

ويتضح من هذا الشكل أن هناك منظومة تكنولوجية تدافعية كل فاعل رئيسي فيها يدفع الآخر ويحركه ويحثه من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة وفيما يلي أهم هذه الفواعل:[1]

1-الحث والدفع التكنولوجي للابتكار؛

2-سوق مفتوح متعطش دائما إلى المنتوج الجديد المبتكر؛

3-تقسيم العمل على النطاق العالمي للمنتجات؛

4-تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات؛

5-عولمة تكنولوجية متجددة ابتكارية؛

ويمكن القول أنت التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد اتجه نحو الأخذ ببعض السمات العامة، والتي من أهما ما يلي:[2]

1-التصغير: فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير أحجام منتجاتها قدر المستطاع ومثال ذلك صناعة الهواتف النقالة.

2-التشخيص: أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الفردي بدلا من الاستعمال الجماعي.

3-التكامل: أي تكامل التكنولوجيا الصوت الصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص.

[1] محمود علم الدين ،"ثورة المعلومات ووسائل الاتصال"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 123، جانفي 1996، ص107. .

[2] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق، ص28-30.

4–الانتشار: لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تحقق نطاقا واسعا من الانتشار والذيوع عبر كامل دول العالم والطبقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: مظاهر العولمة.

لقد اقترنت العولمة بمظاهر متعددة استجدت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل ولكن زادت من درجة ظهورها بسبب ملائمة الظروف، وهذه المظاهر تكمن في جل الأبعاد الخاصة بالعولمة من اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وغيرها، ومن أبرز هذه المظاهر التي حددها الدكتور علي جمعة نذكر مايلي: [1]

1–الجوار: معناه أن البشر تتجاور برابطة غير رابطة العقيدة أو العنصر أو القومية أو القرابة، أو حتى اللغة أو المصالح المشتركة بل برابطة الجوار والقضاء على جميع الروابط الأخرى وهذا الفهم أحد نواتج العولمة.

2– الزوال: وهي شعور الإنسان بعدم وجود ثابت، وأن كل شيء قابل للتغيير والزوال، وأن التطور السريع في جميع المجالات يؤدي إلى ذلك الشعور لا محالة.

3–العزلة الفكرية والحرية السلوكية: نتج عن الجوار والزوال أن كل شخص قد تمسك بخصوصيته، ونعزل عن النموذج الشائع فأصبح منعزل الفكر ومنغلق، إضافة أنه منفلت السلوك بدعوى أنه يتمسك بالجوار ومستسلم لحالة الزوال.

4–الهيمنة والسيطرة: إن ما تم سرده من مظاهر كالجوار والزوال والعزلة الفكرية والحرية السلوكية، كله يؤدي إلى الهيمنة والسيطرة في جميع المجالات، فمن غير الممكن أن تصل الدول النامية إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة الغربية، وهذا نتيجة هيمنتها على جميع مصادر القوة، من علم ومعرفة وتكنولوجيا وغيرها، إضافة إلى إحكامها السيطرة على الموارد الطبيعية والمالية، بفضل مؤسسات عالمية أنشأتها حتى تكون راعية لمصالحها وخادمة لها، وحتى تبقى الدول النامية في دوامة الفقر والبطالة والمديونية والتضخم وغيرها من المشاكل.

المطلب الثالث: أهداف العولمة.

إن العولمة ظاهرة كونية متجددة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق أهداف محددة في جميع الاتجاهات متبعة في بعض المرات طرق قانونية موضوعية، وفي بعض المرات الأخرى مستعملة القوة وطرق غير شرعية وكل هذا في ظل ثلاث ثورات:

أولا: الثورة الديمقراطية.

إن الكثير من المفكرين يرون أن غياب الديمقراطية لايقدم الحلول للواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، حيث تقول الدكتورة بثينة حسين عمارة: " في غياب الديمقراطية لاتتحقق الحرية وتقل الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية، لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة إلى تحقيقها وتثبيتها هي الديمقراطية التي تكون ضمن الدائرة الغربية المتلازمة مع العلمانية، معززة بالفردية، مهتمة بالقيم المادية دون القيم الروحية والدينية" [2].

أما الدكتور كمال الدين عبد الغني الرويسي فيقول: "إن الثورة الديمقراطية في إطار العولمة، هي كلمة حق أريد بها باطل، كما أنها لافتة براقة لتحقيق مآرب اقتصادية للدول الغربية" [3] والأمثلة كثيرة من الواقع تدعم قول الدكتور وأحسن هذه الأمثلة ماجرى في أفغنستان ومايجري في العراق وفلسطين تحت شعار الديمقراطية.

---

[1] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص141–142.

[2] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص130–132.

[3] محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 123، جانفي 1996، ص107.

ثانيا: الثورة التكنولوجية.

هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري، وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم.[1]

ثالثا: الثورة الاقتصادية والتكتلات العملاقة.

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر مهم لنجاح الاعتماد المتبادل باعتمادها على التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية. وفي هذا الإطار وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة، بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية[2].

كما يؤكد الدكتور عبد المجيد قدي على تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليم، وأحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي.[3]

[1] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق، ص28-30.

[2] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق، ص141-142.

[3] علي جمعة وآخرون، "الإسلام والعولمة"، مرجع سابق، ص132.

المبحث الرابع: مؤسسات العولمة وأدواتها.

يشهد عالم اليوم تطورات كبيرة في جميع المجالات إضافة إلى أنها شديدة الخصوصية مستمدة من تلاشي دور الدولة وذوبان حدودها السياسية والإقليمية، في ظل تعاظم دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا، لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تترجم مفهومها الإيديولوجي الليبرالي الذي أسست من أجله، من خلال اعتماد النظام الرأسمالي للسياسات المالية والاقتصادية والتجارية. كما استعملت في ظل النظام العالمي الجديد أو ما يعرف بالعولمة، الأدوات والوسائل التي تسمح لها بتحقيق أهدافها، معتمدة على القوة تارة والحكمة والدهاء تارة أخرى، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤسسات العولمة التي هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة مضافا إليها الشركات المتعددة الجنسيات، ثم نتحدث عن أدوات العولمة المتمثلة في اتفاقيات التبادل الحر، ثم المناطق، الحرة ثم برامج إعادة الهيكلة و أخيرا الخوصصة.

المطلب الأول: مؤسسات العولمة.

برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية، بسب الفوضى الاقتصادية والمالية والسياسية التي سادت مابين الحربين، والتي حالت دون قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية، فكانت هناك الأزمات، النقدية والمالية والتجارية ومشاكل الصرف الخارجي، وعملت مجموعة من الدول على تقييد الواردات في حين تقوم بتشجيع الصادرات كسياسية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وأيضا مشاكل انتقال رؤوس الأموال ومشكلة التنمية الاقتصادية، لهذا اتفقت مجموعة من الدول على العمل من أجل توفير استقرار نقدي ومالي واقتصادي وسياسي، فانعقد مؤتمر بريتون وودز عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، لوضع أساس النظام العالمي الجديد وتم من خلاله عرض لمشروعي كنز ووايت، ليتوصل المجتمعون وهم ممثلوا 44 دولة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية ، ثم بنك الإنشاء والتعمير الدولي الذي أصبح يسمى بعد ذلك البنك العالمي لتنظيم العلاقات المالية الدولية، أما في مجال العلاقات التجارية الدولية فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في 1946م، بعد انعقاد المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، وكان هذا كله من أجل وضع مشروع ميثاق المنظمة العالمية للتجارة لكن هذا لم يتحقق إلا بعد عدة جولات والتي كانت آخرها جولة الأوروغواي من1986 إلى 1993. ولم يتمن المصادقة على إنشاء المنطقة العالمية للتجارة إلا بمراكش في ربيع عام 1994 وبالضبط في الخامس عشر أفريل، وكانت النشأة الحقيقية للمنظمة في 1995/01/01 ، و سنتحدث عن هذه المؤسسات بشكل خاص و مدى تأثيرها في النظام العالمي الجديد، بعيدا عن عموميات كل مؤسسة .

أولا: صندوق النقد الدولي (FMI): تم إنعقاد مؤتمر بروتن وودز من 01 إلى 22 جويلية 1944.تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، و كان للتشاور و مناقشة المشروعين السالفي الذكر ، و بعد المشاورات للبحث في سبل و ضع القواعد الرئيسية، و الظروف الملائمة للنظام النقدي الدولي ، تم التوقيع على نص الإتفاقية من طرف ثمانية و عشرون (28) دولة فقط من أصل أربع و أربعون (44) دولة حضرت المؤتمر، و ذلك في 22 ديسمبر 1945، و بذلك اكتسبت الاتفاقية قوة قانونية و شرع الصندوق في نشاطه في بداية 1946.

أوكلت إلى الصندوق الدولي مجموعة من الأهداف، كان الإعتقاد السائد بأنها ستحقق الإستقرار في النظام النقدي العالمي، و يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

[1] جمال الدين عبد الغني المرسي، "الخروج من فخ العولمة" المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص50.

1-تشجيع التعاون النقدي الدولي؛

2-تحقيق الإستقرار النقدي الدولي؛

3-تقديم المساعدة الإنتمائية و توفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء؛

4- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل التجاري الدولي؛

5- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء الماليين والإقتصاديين العاملين بالصندوق تحت تصرفهم؛

و قد بدأ الإلتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمس سنوات من إمضاء الإتفاقية. و بطبيعة الحال، يعتبر الصندوق أحد أهم المؤسسات العالمية في النظام العالمي الجديد، التي تخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، و هذا من خلال الميكانزمات التي يستعملها مع الدول النامية، حيث يطبق نفس الوصفة لجميع الأمراض دون مراعاة ظروف أي بلد، و في الوقت الذي كانت تعاني فيه الدول النامية من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، كان يقدم الصندوق حلول و قتية و عاجلة، أزمت الوضعية و زادت من المشاكل، و هذا ليس إعتباطا، و إنما هناك أدلة من الواقع على الطبيعة الحقيقية لصندوق النقد الدولي، على أنه وسيلة للإشراف على النظام النقدي للسوق الرأسمالية العالمية و أهم هذه الأدلة ما يلي:[1]

1 – و ضع الترتيبات المالية لمساعدة الدول الرأسمالية الكبرى، فلقد حصلت فرنسا و بريطانيا وحدهما عامي 1969-1970 على 83 % من الإئتمان الممنوح.

2 – لجوء الصندوق الدولي إلى الأقراض من أجل حماية العملات الرئيسية و بصورة متزايدة (الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي).

3 – عندما ظهرت حقوق السحب الخاصة عام 1969، تقرر توزيعها على الأعضاء بنسبة حصة كل عضو، و بذلك فإن الدول الأكثر حاجة إليها (الدول النامية) لم تنل إلا القليل، و هذا في المقابل فإن الدول المتقدمة هي التي أخذت حصة الأسد.

4 – توزيع الحصص في الصندوق هو خير دليل على أنه أداة في يد الدول الرأسمالية الكبرى المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. و نقول في الأخير أنه رغم التطورات التي شهدها الصندوق و المساعدات التي كان يقدمها إلى الدول النامية ، إلا أنه كان في كل مرة يؤكد على انه وسيلة لفرض الهيمنة و السيطرة على الدول النامية ، تستعملها الدول الغربية الرأسمالية الكبرى، من خلال الشروط القاسية التي يفرضها على الدول التي تلجأ إليه[2]

1 -سياسة ليبرالية لتسيير الإقتصاد و فتح المجال الإقتصادي للسوق ضرورة إتباع ؛

2 -إلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية، و تقليص الإنفاق الحكومي إلى ابعد حدود؛

3 - تقليص الدور الاقتصادي للدولة تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار ؛

4 -الإستجابة الكلية لشروط الصندوق، و تنفيذها بحذافيرها وبكل صرامة؛

كل هذه الشروط قاسية جدا إذ أنها تجعل سيادة الدول المستدينة، شكلية فقط؛

---

[1] بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، مرجع سابق، ، ص36.

[2] عبد المجيد قدي، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، الجزائر، العدد 01، 2003، ص71.

ثانيا: البنك العالمي (**BM**).

أسس البنك الدولي للإنشاء و التعمير بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي و الذي أصبح يسمى فيما بعد البنك العالمي، ليقوم بمهمة تكميلية معه، أي انه لما يقوم الصندوق بتوفير الإئتمانات القصيرة الأجل لمعالجة الإضطرابات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، لتحقيق نوع من الاستقرار و الثبات في أسعار الصرف، يقوم البنك بمهمة إعمار الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية و الدول النامية فيما بعد، و ذلك عن طريق توفير الإئتمان الطويل و المتوسط الأجل للمشروعات التنموية .كما يمكن تلخيص أهداف البنك في النقاط التالية: [1]

1 -تشجيع عمليات الاستثمار، و التوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية؛

2 -تشجيع الاستثمار الأجنبي، و توفير الشروط و الضمانات اللازمة لذلك؛

3 -مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها؛

4 -تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء؛

5 -تنظيم عمليات الإئتمان و الإقراض الدولية؛

و بطبيعة الحال فإن دور و عمل البنك تطور من خلال تطور النظام العالمي، حيث أصبح يعد أحد الأقطاب الثلاثة المسيرة و المنظمة له، حيث توسعت أنشطته لدرجة أن أصبح يرمز إليه كمجموعة تضمن ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك العالمي و هذه المؤسسات هي: [2]

1 - البنك الدولي للإنشاء و التعمير؛

2 - الرابطة الدولية للتنمية؛

3 -مؤسسة التمويل الدولية؛

تأسست الرابطة الدولية للتنمية في 1960، هدفها تنمويا برامج التنمية في البلدان التخلفة بشروط أكثر امتيازية، أما مؤسسة التمويل الدولية و التي أنشأت في عام 1956، فهدفها دعم التنمية الإقتصادية في البلدان أقل نمو، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فأنشأ في مؤتمر بريتون و ودز سنة 1944.

تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، و رفع مستوى المعيشة، من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو. بكل اختصار يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط

الإقتصادي و خاصة المالي، و يتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض و

المساعدات، و يعمل البنك العالمي على تسخير كل قوته المالية لتشجيع راس المال الخاص الدولي، و ذلك بشتى الطرق منها:

1 -العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج؛

2 - تقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات؛

3 - يضغط من اجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية؛

4 - يرفض تقديم القروض إلى الحكومات التي تمارس سياسة التأميم؛

---

[1] عبد المجيد قدي، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مرجع سابق، ص71.

[2] جودة عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص112.

ثالثا: الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية(GAAT) و المنظمة العالمية للتجارة(OMC) .

إذا كان النقد الدولي و البنك العالمي يشكلان الآلية النقدية و المالية على التوالي، فإنه توجد آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي و التجاري سارت بذات الإتجاه و هو تجسيد النظام الليبرالي، إن العولمة كانت ملامحها ظاهرة و تأكدت عندما خطت خطوات كبرى عن طرق مؤسسات لها إطارها الدولي، تسعى بكل ما أوتيت من قوة و سلطة لتحقيق أهداف العولمة، و فيما يلي، القطب الثالث في مؤسسات العولمة و هو المنظمة العالمية للتجارة التي كانت تسمى من قبل بالاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية.

1 - **الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية**: هي إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الخارجية، وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها، و هي بمثابة محكمة دولية، يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، و تعتبر الأساس الذي يمكن تسميته بالنظام المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية. [1]

يرجع إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى الدورة الأولى للمجلس الإقتصادي للأمم المتحدة التي انعقدت في أفريل1946، حيث تقرر بالإجماع، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمالة بهدف وضع مشروع ميثاق منظمة التجارة العالمية، حيث أنشئت لجنة تحضيرية لهذا الغرض، كان من أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT) ، و في عام 1947 تم التوقيع على الإتفاقية. [2]

تعتبر هذه الاتفاقية إنفاق عام و في نفس الوقت مؤسسة تعقد اجتماعات منظمة من قبل مندوبي الدول الموقعة عليها، و مركزها الدائم في جنيف، و منذ إنشائها قامت بتنظيم ثمانية جولات تفاوضية حول الحواجز الجمركية، و فتح الحدود و حرية إنتقال السلع و الخدمات و الأموال و الأشخاص و التكنولوجيا، و هذه المفاوضات و الجولات هي كالآتي: [3]

مفاوضات جنيف 1947 بمشاركة 23 دولة.

أ - مفاوضات آسي 1949 بمشاركة 13 دولة؛

ج-مفاوضات توركواي 1950-1951 بمشاركة 38 دولة؛

د- مفاوضات جنيف 1955-1956 بمشاركة 26 دولة؛

هـ-جولة ديلون 1959-1962 بمشاركة 26 دولة ؛

و-جولة كيندي 1964-1967 بمشاركة 62 دولة؛

ز-جولة طوكيو 1973-1976 بمشاركة 102 دولة؛

ك-جولة الأورغواي 1986-1993 بمشاركة 118 دولة؛

و تعمل الإتفاقية و فق مجموعة من المبادئ التي حددتها أثناء المفاوضات التي كانت تقوم بها و هي كالآتي:

ا-مبدأ عدم التمييز؛

ب-مبدأ تحرير التجارة الخارجية؛

---

[1] الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار الهومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996، ص50.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "النظام النقدي الدولي"، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996، ص49.

[3] رامز طنبور، فتحي يكن، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000 ص59.

ج-مبدا الشفافية ؛

د- مبدأ منع القيود الجمركية ؛

كما تسعى الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[1]

أ -المساعدة على رفع مستوى المعيشة؛

ب-تنشيط الطلب الفعال؛

ج- رفع مستوى ال ?دخل القومي؛

د- تشجيع حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات؛

هـ- تسهيل عمليات الوصول إلى الأسواق و مصادر الموارد الأولية ؛

و - تخفيض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز على التجارة الخارجية ؛

ز- تحرير كل العوائق مثل الحماية و القيود الجمركية و نظام الحصص.... ؛

2 - **المنظمة العالمية للتجارة** : هي عبارة عن امتداد للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، حيث أنها أنشئت في الجولة الثامنة من جولات الإتفقاية العامة للتعريفة الجمركية و التي تعتبر آخر جولتها و هي جولة الأورغوي (1986-1993) التي اكتملت في ما سمي ببيان مراكش سنة 1994 و تبلورت معها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ في 1995/01/01، و بذلك اكتمل ثالوث النظام العالمي الجديد، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصاد و المالية و التجارية.[2]

لقد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من اجل تطبيق التوصيات التي أقرتها جولة الأورغوي لتحرير التجارة الخارجية، و التي تستغرق 10 سنوات، أي حتى مطلع 2005، كما تختص المنظمة بأعمال الإدارة و المراقبة و تصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في الاتفاقيات. [3]

إن المنظمة العالمية للتجارة مستوحاة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وبالتالي فهدفها الرئيسي هو تحرير التجارة الخارجية وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف هي كالأتي:[4]

أ-رفع الدخل القومي و الطلب الفعال غي الدول الأعضاء؛

ب-تشجيع حركة رؤوس الأموال و حرية دخولها و خروجها؛

ج-توسيع و تكثيف إنتاج البضائع و المتاجرة بها ؛

د-تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء؛

هـ- منع كل الممارسات العرقلة للمنافسة الحرة ؛

و-إزالة الحواجز الجمركية؛

ز-التوفيق بين التنمية و حماية البيئة ؛

ك-مساعدة الدول النامية على تنفيذ اتفاقيات (GAAT) ؛

ل-التعاون مع البنك العالمي وصندوق النقدي الدولي من أجل التنسيق الأمثل للسياسات الاقتصادية على المستوى العالمي؛

---

[1] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق، ص78

[2] محسن أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص282.

[3] محسن أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص280.

[4] حسين شحاتة، "النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات"، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1997، ص10.

م-توسيع نطاقه بضم دول جديدة إليها.

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات.

لعل أهم ظاهرة شهدتها نهاية القرن الماضي، هي ظاهرة تعدد قومية المؤسسة الاقتصادية الواحدة، أو انتشارها واشتغالها عبر قوميات متعددة، وتعتبر هذه الشركات من بين الخطوات الأساسية لنشوء ظاهرة العولمة، وذلك من خلال قيامها هي بنفسها بعولمة عمليات انتاجها وتوزيعها، وفي سياق ذلك دفعت هذه الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعات هدفها جعل السوق هي المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الثروات العامة. ثمة اليوم، في العالم حوالي أربعون(40) ألف شركة متعددة الجنسية منها أربعة آلاف فقط في البلدان الأقل تطور ويفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات بعض البلدان المتطورة، كما أن لها وزن سياسي مهم ينمو ويتعاظم بسرعة. [1]

وفي حقيقة الأمر هذه، الشركات اكتسبت القوة بفضل الخصائص التي تتمتع بها والتي هي على النحو التالي:[2]

1-ضخامة حجمها وتزايد نسبة إنتاجها؛

2-أصلها من البلدان المتقدمة وتستثمر في الأسواق الاحتكارية ؛

3-ميزانيتها ورقم أعمالها أكبر أحيانا من بعض الدول المتقدمة؛

4-اختلاف وتعدد مصادر مردوديتها؛

5-لديها مجموعة من الفروع في العالم؛

إن هذه الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات جعلها تحتل مكانة أساسية في عملية تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة، فاستطاعت أن تحقق عالمية أنماط الإنتاج من حيث الشكل والوسائل والتسويق والدعاية والاستهلاك، وبذلك أصبحت الفاعل المركزي في العولمة، تغذيها وتسهر على حمايتها، فتولت كثير من هذه الشركات قيادة موجهة التعولم، باستخدام الأساليب الأكثر تطورا في دعم جهود التعولم منها:

1-زيادة درجة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا؛

2-زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية؛

3-زيادة استقطابها للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة؛

المطلب الثاني: أدوات العولمة:

حتى تتضح العولمة بشكل جيد، ويتم تكريسها وتطبيقها على أرض الواقع، استعملت هذه الأخيرة عدة أدوات وضوابط تجعلها تسير إلى الأمام بخطى ثابتة ومجمل هذه الأدوات هي اتفاقيات التبادل الحرة وبرامج إعادة الهيكلة والخوصصة.

أولا: اتفاقيات التبادل الحر.

بدأ العمل بهذه الاتفاقيات في القارة الأمريكية، وهي اتفاقيات التبادل الحر الثنائية، بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، التي دخلت موضع التطبيق في 1989/01/01 وهي التي أطلقت عملية الدمج الاقتصادي كما هي معروفة اليوم على مستوى البلدان الأمريكية، وفيما بعد صارت الاتفاقية ثلاثية بدخول المكسيك في المفاوضات من أجل التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية، والتي وضعت حيز التنفيذ في 1994/01/01، وفي نفس العام شرع رؤساء الدول والحكومات الأمريكية بمفاوضات

[1] زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص324.

[2] حسين عمر، "الجات والخصخصة"، دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر، 1997، ص16.

غرضها إقامة منطقة التبادل الحر بين البلدان الأمريكية، وهي اتفاقية مرشحة للتطبيق في 2005. وفي الوقت الذي تستمر فيه المساعي لترسيخ التبادل الحر على المستوى الإقليمي، تنشط بعض الجهات في إعداد مرحلة أشمل لحرية التبادل ويتم إعداد هذه المرحلة داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وذلك عبر مفاوضات أفضت إلى توقيع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار، إن هذه الاتفاقية من شأنها أن تصنف قدرة أي حكومة على إعاقة حرية انتقال الرساميل، وتكون أيضا فوق إرادة الشعب وفوق مصالح وثقافته وحقوقه الاجتماعية.

ثانيا: المناطق الحرة.

هي المنطقة التي يتم فيها تصنيع وتحويل المواد المستوردة من الخارج بدون ضرائب، والتي تكون المواد المصنعة منها معدة للتصدير مباشرة، ويدعى البعض أن لهذه الأداة نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، لأنها تفتح المجال للوصول إلى التكنولوجيا المتطورة، لأجل ذلك شجعت المنظمات المالية العالمية على إقامة المناطق الحرة في التسعينات مما دفع ببلدان العالم الثالث إلى طلب القروض الضخمة لتأمين كلفة إقامة مثل هذه المناطق، بغية تشييد أبنية ضخمة ومصانع التجميع وتمديدات الغاز والماء والكهرباء والمكاتب، وهذا كله لجذب المستثمرين الصناعيين.

تعمل المناطق الحرة على ترسيخ التطور التكنولوجي الذي يسمح لها بتشجيع الإندماج الاقتصادي العالمي، وتحقيق العولمة كما تساعد على تقوية الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبحث على الربح في أي مكان شرط أن يكون هناك الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفر الأمن.

ثالثا: برامج إعادة الهيكلة.

قامت دول العالم الثالث بتنمية اقتصادياتها الموجهة نحو تشجيع التصدير، وإقامة المناطق الحرة أو التخصص الزراعي، لكن هذا كان بواسطة الاستدانة الكبيرة، حتى تستطيع أن تبنى البنية التحتية، قصد جذب

الشركات المتعددة الجنسيات، ولكنها في المقابل واجهت صعوبة كبيرة في تسديد ديونها لقلة مواردها المالية،

وبذلك اضطرت هذه البلدان في مطلع الثمانينات إلى إعادة التفاوض حول ديونها، وإلى الحصول على قروض جديدة على هذا الأساس فرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عمليات إعادة الهيكلة التي بفضلها تلتزم الحكومات بما يلي:[1]

1-تخفيض المصاريف الحكومية؛

2-إزالة العوائق أمام التجارة الدولية؛

3-حرية تحديد الأسعار حسب قانون السوق؛

4-خصخصة المؤسسات العمومية؛

5-دعم عمليات التصدير؛

6-ارتفاع نسبة الفائدة؛

7-نزع الدعم على أسعار الخدمات والسلع؛

8-تخفيض قيمة العملة؛

باختصار إن برنامج إعادة الهيكلة لها تأثيرات سلبية، حيث ينخفض المستوى المعيشي للسكان في البلدان الفقيرة وينخفض مردود صادراتها، ويستمر الدورات في حركة الدين المفزعة وفي حقيقة الأمر أن هذه البلدان الفقيرة تعمل دائما في زيادة غنى البلدان الغنية.

[1] شريف بقة، "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة رسالة الأطلس، العدد24، 1999، ص12.

رابعا: الخوصصة.

تعد من بين أهم أدوات العولمة حيث تسعى الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية، إلى تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه إلى الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية، وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة الأهداف الحقيقية من ورياء تبنى هذه الأداة هي كالآتي: [1]

1-إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية: بعد تصفية القطاع العام، ومن ثم الحدس من قدراتها على التأثير كلاعب رئيسي في الأسواق المحلية؛

2-إضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد، لأنها فقدت سلطتها وسيطرتها على ملايين العمال الذي كانوا يعملون لديها.

3-إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي، والأجنبي للسيطرة على الاقتصاديات المحلية من خلال تملك حقوق الملكية في المشروعات الاقتصادية؛

[1] حسين شحاتة، "النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات"، مرجع سابق، ، 1997 ص12.

المبحث الخامس: أثار العولمة ومشاكلها وكيفية مواجهتها.

اجتاحت ظاهرة العولمة، وتيارها السريع الدول والحكومات وباتت على كل لسان إما رافضا لها، أو قابلا بها، أو محذرا منها، أو معتبرا إياها واقعا حتميا علينا أن نتعامل معه، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتدور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوبها ومساوئها، ولذلك سنتحدث في هذا المبحث على الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ثم نتحدث عن المخاطر التي تعيق نشأتها وتتربص بها ثم نتحدث عن المشاكل التي تطرحها على أرض الواقع وكيفية مواجهتها، ثم نتحدث عن نتائج العولمة وفي الأخير نتكلم عن فروقات العولمة.

أولا: آثار العولمة.

إن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومندفع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية اتجاه الوحدة واتجاه إنها عزلة الفرد عن عالمه إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه، وفي الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وتنمية مصالحه ومكاسبه، يقال هذا بالنسبة للدول المتطورة، أما ما يعرف في الدول المختلفة فهو العكس، فإن هذه الظاهرة تزيد من السيطرة والهيمنة على شعوب هذه الدول، كما تنتهك حقوقهم بدافع الديمقراطية والحرية، وخير دليل على ذلك هو ما جرى ويجري في العراق وفلسطين، حيث احتلت الأولى بدافع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وهل تأتي هذه المبادئ فوق رؤوس الدبابات ونيران الرشاشات وعلى الطائرات والمروحيات، كل هذه الأمور هي ضد العبارات اللامعة والشعارات البراقة التي يتغنى بها الغرب، أما الثانية فاحتلت بدافع حقوق الإنسان لكن بالنسبة للدول العظمى، وبدافع حقوق الإنسان، يذبح ويقتل الأبرياء في فلسطين وبدافع الحرية والديمقراطية ترمل النساء وتيتيم الأطفال ويقتل الرجال في العراق ولذلك يمكن القول أن للعولمة نوعان من الأثار هما:

1-الآثار السلبية ذات المخاوف الشديدة.

2-الآثار الإيجابية ذات قدرة جذب هائلة.

أ- الآثار السلبية للعولمة.

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث مفهوم العولمة، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم، وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العلم يعيش داخل قوالب جامدة، فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه.

ويرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن الآثار السلبية للعولمة تتمثل فيما يلي: [1]

1-زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار ؛

2-زيادة البطالة في الدول النامية، وذلك بعجز هذه الدول عن منافسة الشركات العظمى ذات التكنولوجيا العالية؛

3-تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية؛

4-توسيع هوة التفرقة بين المجتمعات ونقصد الشمال والجنوب؛

5-التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم؛

---

[1] أسامة المجذوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص79-80.

6-هدم الهوية الثقافية للأمة؛

7-عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة؛

8-الهيمنة الاقتصادية الغربية وتدمير اقتصاديات الدول الأخرى؛

9-تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والأمراض الخطيرة؛

10-إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقية في المجتمع؛

أما الدكتور محسن أحمد الحضري فيظهر مساوئ العولمة وآثارها السلبية من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم (01 –05): مساوئ العولمة وأثارها السلبية.

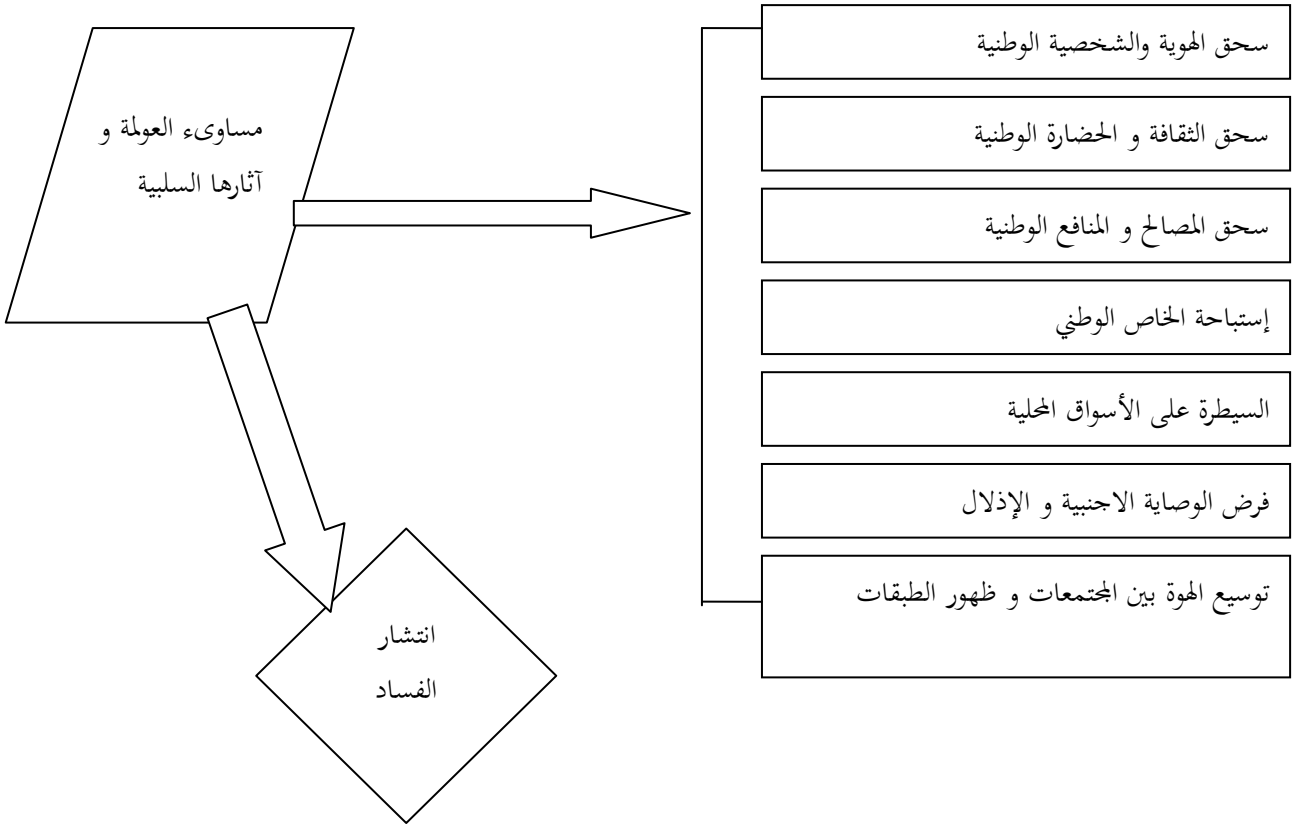

المصدر : محسن أحمد الحضري"العولمة،مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، مرجع سابق، ص130

ب– الآثار الإيجابية.

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط و الترابط الإتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد ، و يرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الإنشقاقات و الحواجز الفاصلة بين الأمم.

و تكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي: [1]

[1] جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية" الإيميل: Awlamat@dm.net

1 -تعمل على استقرار الحياة الإنسانية و ازدهارها ؛

2 -ترسيخ مبدأ التعاون و التعايش بين الحضارات؛

3 -إلغاء المسافات بين الدول و توحيد المقاييس و المواصفات للمنتجات في بقاع العالم؛

4 -فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات؛

5 -تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم؛

6 -تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات؛

كما يرى أصحاب هذا التيار أنه لا بد من الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يمكن ربما أن يمنح فرص لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل من خلال ما يلي:[1]

1-تسعى إلى الوصول إلى الكمال وقبول التغيير؛

2-تسعى إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحد ؛

3-تقتضي السعي إلى الإتقان والارتفاع بمستوى الطموح الفردي والجماعي؛

4-تبنى وترويج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي؛

المطلب الثاني: نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها.

إن قراءة في مستقبل العولمة تستوجب الإشارة إلى النتائج التي تمحورت عنها والمخاطر التي تحدق وتتربص بها وهذا التوضيح الظاهرة بشكل جيد.

أولا: نتائج العولمة:

تكمن نتائج العولمة في المحاور التالية:[2]

1-المحور الأول: المكننة: هو استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات والروبوت.

2-المحور الثاني: الجرأة التجريبية: كل الأشياء لديهم قابلة للتجريب دون الاهتمام بنتائج ذلك على الإنسان والبيئة، حتى ولو كان استنساخ البشر والحيوانات ذاتهم.

3-المحور الثالث: السيطرة الاقتصادية: حيث تبقى الدول الفقيرة تابعة دائما إلى الدول الغنية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

4-المحور الرابع: الإغواء الاقتصادي: يعني إظهار الأشياء على غير حقيقتها.

5-المحور الخامس: الإعلام بالسحر : حيث يستعملونه ليظهر الأشياء بطريقة جيدة حتى يتقنع بها على أنها الأحسن والأفضل ولابديل عنها.

---

[1] Michel Chertman, « Multinationales », séries dunod, Paris, France, 1994, P13.

[2] جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية" , الإيميل: Awlamat@dm.net

6-المحور السادس: حواف التقنية: أو التقنية الزائفة حيث يقدمون لنا تكنولوجيا وطرق إنتاجية تظهر لنا وأنها جديدة وبمجرد تمكننا من استعمالها والتحكم فيها وإنفاق الكثير عليها، يقومون في اليوم الموالي بتطويرها وإيجاد طرق أحسن منها وبالتالي فإننا لم نفعل أي شيء، وتذهب كل مجهوداتنا أدراج الرياح، لذلك لن نستطيع منافستهم.

7-المحور السابع: غياب العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي: حيث تتفشى المظاهر الشنيعة والأخلاق الرذيلة وفي المقابل هناك تلوث بيئي فاحش.

8-المحور الثامن: الضخامة الإنتاجية والتسارع الزماني والمكاني : وهذا هو هدف الشركات المتعددة الجنسيات وما يميزها عن غيرها من الشركات حيث أنها تمتلك قدرات كبيرة وطرق حديثة للإنتاج أما التسارع الزماني والمكاني فيحدث من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية.

ثانيا: المخاطر التي تواجه العولمة.

هناك نوعين من المخاطر التي تتعرض لها العولمة، وتحول دون بلوغها هدفها المنشود وبسرعة وهي:[1]

1-المخاطر الداخلية: وهي مخاطر تصيب محور وأركان نظام العولمة وهي كالآتي:

أ-احتمال أضرار تصيب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة والشركات الاندماجية بصفة عامة.

ب-الخلافات الدائمة والمتكررة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حول تجارة المنتجات الزراعية والأفلام السينمائية والأغذية.

ج-المنافسة الشرسة التي تتلقاها الشركات وهيمنتها على الأسواق.

د-غياب التعاون والتنسيق وتضارب المصالح بين أركان العولمة وهذا ما يؤدي إلى زعزعتها.

2-المخاطر الخارجية: هناك مخاطر تصيب نظام العولمة تأتي من خارج محور وأركان العولمة وهو ما يتمثل في دور الدولة ودور المجتمعات المدنية في مصارعة ومواجهة العولمة بكل ما أوتيت من قوة، لأنها تؤثر على سيادتها ودورها في تسيير شؤونها الداخلية، وهناك أيضا تكتلات حمائية في الاتحاد الأوروبي، وتحالفات إقليمية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، وفي الأخير المخاوف التي يبديها الجميع من خطر الإمبريالية الجديدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وصحة البيئة.

المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.

إن تطبيق ظاهرة العولمة لمبادئها دون مراعاة ظروف الشعوب وحالاتهم يطرح عدة مشاكل، تسعى الدول المتضررة إلى البحث عن الطرق والحلول لمواجهة هذه الظاهرة الجارفة والتقليل من مشاكلها.

أولا: المشاكل التي تطرحها العولمة.

والتي نسميها بالكوكبة أبرزت مشكلات على صعيد اقتصاد المجتمعات أو ظروف الحياة نفسها ومن بين هذه المشكلات نذكر مايلي: [2]

-عدم استقرار الأسواق والأزمات المالية : لقد تمت التدفقات الرأسمالية العالمية، وأصبحت الأسواق أكثر تكاملا، وازداد انفتاحها على العالم، وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل قدرا أكبر من الإجمالي واتجهت التدفقات إلى التقلب سواء عبر البلدان أو عبر الفترات الزمنية مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في أسواق المال، وحدوث أزمات مالية متتابعة ومثال ذلك ما حدث

[1] جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية" , الإيميل: Awlamat@dm.net

[2] ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، مرجع سابق ، 2001 ص51

في آسيا وانهيار أسواقها المالية الناشئة بسبب التقلبات الطارئة التي حدثت مما أدى إلى سحب رؤوس الأموال وإرجاعها إلى بلدها الأصلي. [1]

2-الإفقار: هناك ظاهرة ازدواجية، تطفو على السطح وهي اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من جهة، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى، وهذا ناتج عن عدم عدالة توزيع فوائد العولمة.

3-تخريب البيئة: نشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتحديد كما تشهد تخريبا كثيف للبيئة نتيجة كثرة النفايات وتنوعها وخطورتها.

ونتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ارتفع مستوى تلوث البيئة، فالغازات والنفايات التي تطرحها المصانع الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل، القمامات المنزلية وغيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في وضع متدهور، تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة الحرارة في الأرض[2].

4-المشاكل الاجتماعية: التي تنتج عن انتهاج العولمة، تكمن في كثرة الطلاق، زيادة نسبة الأمية، وقلة التكفل الصحي ونقص التغذية وهذا راجع إلى عدم قدرة الأفراد على دفع الفاتورة إضافة إلى الانحلال الخلقي وغيرها من الأسباب.

5-مشكلة البطالة: إن الثورة التكنولوجية واستعمال المكننة سيؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة البطالة وانخفاض أجور العاملين غير الموهوبين خاصة، ضف إلى ذلك فإن التحول الناتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية، دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات ورأس المال على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما لليد العاملة البشرية والمواد الأولية الخاصة والوقود، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات[3].

ثانيا: كيفية مواجهة المشاكل التي تطرحها العولمة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تسليم بعدم إمكانية خروج أي دولة رشيدة من بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها، فإنه يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة نذكرها فيما يلي[4]:

1-قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال حيث أنك إذا كرهت شيء تسعى جاهدا إلى البحث عن البديل المناسب؛

2-تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنقاذ، مثل إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجي للتخلص من التبعية في هذا المجال؛ [5]

3-الدعوة لإحياء المجتمع المدني؛

4-ابتكار ميكانيزمات وآليات جديدة لضمان المصالح الوطنية ؛

5-ظهور ممارسات وتوجيهات سياسية واقتصادية تهدف إلى تهذيب العولمة؛

---

[1] محسن أحمد الخضيري، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مرجع سابق ، 2000، ص129.

[2] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق ،ص51-56

[3] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق ، 2002 ص57

[4] بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، مرجع سابق ، ص22.

[5] سيد الدسوقي، "الإسلام والعولمة"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2002، ص61-69.

6-حتمية الوطنية: إن الوطنية ليست حربا على العولمة، ولكنها تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب وتشغيل كل المعارف والإمكانيات المحلية والعالمية الممكنة، وبالكيفية التي تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض، وللوطن وللمواطنين، في التنمية والاستفادة من إيجابيات العولمة وأيضا في تجنب سلبياتها ومساوئها، إن الحاجة إلى الوطنية تنطلق من عدة مرتكزات واعتبارات من أهمها ما يلي:

أ-أنانية الشمال المتقدم وتخليه عن تنمية الجنوب، وتمحور اهتماماته في تنمية ذاته والحفاظ على مصالحه؛

ب-تعاظم ظاهرة التحالفات الإستراتيجية الكونية بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية، أي تعاظم الاتجاه نحو العملقة كأداة للعولمة ولمواجهتها في أن واحد؛

ج-انحراف مسارات خطط التنمية الكونية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية، وانحيازها نحو الدول المتقدمة، أو لخدمة أهداف هذه الأخيرة؛

د-الانحياز الكامل لمصدري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، نحو إزالة ثقافة غيرهم بمختلف الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة؛

7-تطبيق الحماية للتخفيض من الآثار السلبية للعولمة. لكن يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي[1]:

أ-أن تكون حماية مؤقتة لا تستمر إلى الأبد؛

ب-أن تكون حماية نسبة أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة؛

جـ-أن تكون حماية مندرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة زمنية معينة؛[2]

د-يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والارتفاع بمستوى القدرة التنافسية، لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها والاستفادة منها على أكبر وجه؛

8-وجوب تنظيم المجتمع والأفراد حتى يستطيع التطور الاجتماعي مواكبة التطور التكنولوجي، وهذا للحد من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على المجتمع؛ [3]

المطلب الرابع: فروقات العولمة.

إن معركة التضليل بشأن المفاهيم والمصطلحات والأساليب التي يعتمدها مؤيدو العولمة، أفراد كانوا أم دولا، تهدف إلى تمرير مخططاتهم تحت شعارات زائفة ومخدوعة، فمنهم من يتكلم عن [4]العولمة، ويخلطون بينها وبين العالمية، ويحاولون إخفاءها على أنها الإمبريالية الجديدة أو بعبارة أخرى الأمركة، فإنهم في كلتا الحالتين يحاولون تضليل العالم بأسره في حقيقة هذا المفهوم وأهدافه ونواياه لذلك وجب علينا تبيين بعض الفروقات الخاصة بالعولمة[5].

---

[1] محمد رؤوف حامد، "الوطنية في مواجهة العولمة"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص23-24.

[2] عبد السلام أبو قحف، "العولمة وحاضنات الأعمال"،مرجع سابق ، ص53-54.

[3] ناصر مراد،"دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الاقتصادي، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2002، ص80.

[4] سمير أمين وآخرون، "العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي"، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص62.

[5] أسامة أمين الخولي، "العرب والعولمة"، مرجع سابق ، ص322.

أولا: العولمة والعالمية.

هناك فرق كبير بين المفهومين وهذا ما جاء به مجموعة من المفكرين، حيث تقول الدكتورة فهمية شرف الدين "أن العولمة تحويل من الخارج والعالمية تحويل من الداخل" [1] ويعرف الدكتور محمد عمارة أن العالمية هي: "نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات والتلاحق بين الثقافات والمقارنة بين الأمم والشعوب، بحيث يصبح العالم منتدى للحضارات، بينها مساحات كبيرة، وعاملها المشترك هو الإنسان والعيش على نفس الكوكب، ولكن لكل منها هوية ثقافية تتميز بها، ومصالح قومية ووطنية وحضارية واقتصادية وأمنية لا بد من مراعاتها في إطار توازن المصالح [2]، وكل هذا وفقا للمبدأ القرآني الذي يؤكد في قوله عزوجل في سورة الحجرات، الأية رقم 13، "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" عكس مفهوم العولمة الذي هو محاولة لمسخ كل الحضارات والثقافات التي تتميز بها الشعوب في إطار ثقافة واحدة تشبه النموذج الأمريكي.

ويتفق مع هذا الرأي الدكتور محمد عابد الجابري، حيث يرى أن "العالمية تشير إلى الطموح والارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هو الانفتاح المحلي على ماهو عالمي، إذن العالمية تهدف إلى الأخذ والعطاء والحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات إذن فالعالمية هي إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة وبالتالي فهي محاولة للقمع وتدمير الخصوصيات القومية ومحاولة لاختراق الآخر وسلبه هويته وخصوصيته[3]

ويتضح مما سبق أن مفهوم العالمية ينطوي مضمون إيجابي، يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي، وصولا إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، بحيث يتاح لكافة الحضرات والثقافات أن تتفاعل وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ، وذلك على عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط، دون التأثر، أي أنها عملية في اتجاه واحد، ذات طبيعة إملائية تسعى إلى فرض قيم ومعايير ونظم وطرق معينة على بقية الأطراف الأخرى دون النظر إلى متطلبات كل طرف وخصائصه ومميزاته، إذن هي استعمار من نوع جديد[4]

ثانيا: العولمة والإمبريالية.

إن العولمة في مفهومها وأهدافها أقرب إلى الإمبريالية منها إلى العالمية، حيث أن الإمبريالية هي تكريس مبدأ التبعية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، أي تبعية الأطراف للمركز، حيث تكون هناك سيطرة واستقلال وحشي لا مثيل له وكان سابقا عن طريق القوة والاحتلال العسكري أما الآن فهو احتلال من نوع جديد، وبالتالي إذا كان الاستعمار هو أعلى ماوصلت إليه الرأسمالية التقليدية التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوروبا فإن العولمة اليوم تعني ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس فهي أعلى مراحل الرأسمالية الحديثة (الإمبريالية)، التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام

[1] محمد عمارة، "بين العالمية الإسلامية، والعولمة الغربية"، مجلة الهلال، عدد خاص ماي2001، ص127.

[2] محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،عدد 228، فيفري 1998، ص17.

[3] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، مرجع سابق، 2002 ص19.

[4] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، "عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 231، ماي 1998، ص99.

ثالثا: العولمة والأمركة.

إن كلمة عولمة ظهرت أو ما ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، إذن فالأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم بأسره اقتصاديا وسياسيا وثقافيا...ولذلك فإن مصطلح الأمركة أقرب إلى الحقيقة.

ويظهر أن المعنيين الأخيرين الإمبريالية الأمريكية هما الأقرب إلى العولمة، حيث يقول الدكتور نايف على عابد أن : "نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الأمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية أي الأمركة" وهي ذات المعاني والعبارات المتداولة بين الباحثين مشرقا ومغربا ويؤكد هذا القول الباحث عبد الإله بلقزيز بقوله:" ليست العولمة إلا اسما حركيا للأمركة والإمبريالية"

خلاصة الفصل الأول:

العولمة هي مرحلة متطورة من الرأسمالية، وليست نهاية التاريخ إذن فهي مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهريا سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي والإعلامي وغيرها.

لقد أثارت العولمة في مفهوما جدلا كبيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالشبح والغول الذي لا بد من إيقافه مهما كلف الأمر، وهناك من يرى عكس ذلك لما تحتوي من فرص. يجب الاستفادة منها، وهناك فريق آخر يرى أن العولمة مزيج بين الفرص والمخاطر، والمؤكد أن هذه الظاهرة لا تسيير لوحدها ولا من تلقاء نفسها، وإنما هناك ثمة أطراف يقودونها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى، وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، وهي الدول الكبرى المتقدمة، وفي حقيقة الأمر إن العولمة أصبحت واقعا قائما بالفعل بجوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها التي ظهرت بوضوح خلال الحرب الخليجية الثانية والثالثة.

وفي الأخير نقول أن الموقف الصحيح من العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها، وليس أيضا الإنزواء والرفض والاتهام لكل تجلياتها ومبادئها، وإنما إدارة العلمية الثقافة والاقتصادية والإعلامية وغيرها من المجالات بالتواصل مع العالم الآخر بما يحفظ خصوصيتها كمسلمين وكعرب. وسنتناول في الفصل الموالي وهو الفصل الثاني نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومختلف تجلياته.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها. وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم و الرقي، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، و يرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

إن للاستثمار مجالات ومستويات عديدة. فما يهمنا في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته، وبالخصوص الدول النامية و الخوض فيه، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة، و نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في ميسورة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة. من هذا المنطلق سوف ندرس في هذا الفصل، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية، حيث نبدأ بالتفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له، ثم ننتقل إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة، ثم نتحدث عن محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي الأخير نتناول تقييمه و نحدد آثاره على الدول المضيفة.

المبحث الأول: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها في تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، واختلفت كل واحدة عن الأخرى، ويعود هذا التباين في الآراء والأفكار والمذاهب، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوره ونموه مر بعدة مراحل زمنية، فتارة كان ينمو ويتطور بسرعة وتارة كان يتقهقر ويتراجع، وهذا نسبة إلى كل فترة زمنية كان يمر بها والأحداث التي كانت تصاحبه، وبتسليط الضوء على ما سبق، سنتناول في هذا المبحث التفسيرات النظرية التقليدية والحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم نتطرق إلى التطور التاريخي له.

المطلب الأول: التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر.

لم يتفق الاقتصاديين على تفسير واحد للاستعمار الأجنبي المباشر وهذا لتشعبه وتعقد ظواهره واختلاف التفسيرات التقليدية والحديثة له.

أولا: التفسيرات النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

يرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك، أن معظم المنافع المجنية منه تعود على المستثمر الأجنبي، أو على الشركات المتعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيك هي مباراة من طرف واحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات، وليس للدول المستقبلة للاستثمار، وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات، يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

1-صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار؛

2-تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الناتج والأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم، بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

3-ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات، قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة، لا تتلاءم ومتطلبات التنمية ؛ [2]

4-قيام الشركات المتعددة الجنسيات، بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة؛

5-قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الأجور، لأن ما تقدمه من أجور عالية مقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية؛

6-وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال: [3]

أ-الإعتماد في التقدم التكنولوجي على دولة أجنبية.

ب-خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.

---

[1] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات والأعمال و الاستثمار" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1993، ص237.

[2] عمرو حامد، " إدارة الأعمال الدولة "، المكتبة الأكاديمية، 1999، ص 59.

[3] عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار "، مرجع سابق، ص 238.

جـ-قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية في الدولة المضيفة،
أي خلق تبعية سياسية.

ويشير أحد المفكرين الكلاسيك، إلى كون الدولة المضيفة تعتبر بمثابة مصدر رئيسي للمواد الأولية، وعليه فإن هدف هذه الاستثمارات الأجنبية هو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم، كما أن الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمات تكون منخفضة، كما أن الدول المضيفة تمثل أسواقا مربحة، يتم الوصول إليها بطريقة سهلة عند إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي، وما يؤكد أن عنصر الاستغلال متوفر بكل أركانه في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اتجاه غالبية الاستثمارات إلى المواد الأولية والمعادن والابتعاد عن الصناعات الإنتاجية التي تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الاقتصادي الأفقي والعمودي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة، إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الطريقة يؤدي بالدول المتقدمة إلى زيادة معدل العائد من استثماراتها، وهذا من خلال حصولها على المواد الخام للصناعة بأرخص الأسعار.[1]

ثانيا: التفسيرات النظرية الحديثة.

بعد تطور الفكر الاقتصادي جاءت النظرية الحديثة، التي تقوم على افتراض تبادل المصالح والمنافع بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلا هما يستفيد من الآخر لتحقيق أهدافه، أي هناك مباراة من الطرفين، يحصل كل طرف فيها على لكثير من الفوائد، ولكن ردود فعل كل طرف منهما تتوقف على سياسات وممارسات الطرف الآخر، بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهم.[2]

وبذلك يرى الكثير من المفكرين الجدد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على.[3]

1-الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة و المتوفرة له لدى هذه الدول؛

2-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج.والخدمات داخل الدول المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

3-خلق أسواق جديدة للتصدير.

4-تقليل الواردات بسبب الحصول على منتجات محلية؛

5-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة الإدارية الحديثة و غيرها؛

6-تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة؛

7-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب حصول الاستقرار؛

8-المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛

9-تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بتحقيق المنافع السابقة؛

---

[1] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، 1992، ص 220.

[2] عمرو حامد ، إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سابق، ص60.

[3] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي" ، مرجع سابق ، ص 239.

وفيما يخص العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة، فقد حدث كثير من الجدل حول هذا الموضوع، لان هناك تضارب في المصالح و الأهداف ونذكر ذلك فيما يلي :[1]

1-إن الدولة المضيفة في محاولتها لتحقيق أعلى عائد و منفعة ممكنة، يجب عليها أن تحاول فرض العمالة ونساعد على تنمية أسواق العمل؛

2-وفي نفس الوقت تطلب الشركات المتعددة الجنسيات الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير أحسن الخدمات وتحسين شروط العمل، وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي والتسويقي؛

3-إذا نظرنا إلى المتطلبات والشروط السابقة باعتبارها أنماطا مختلفة لتوقعات كل طرف من الآخر. فإن ضيق أو اتساع فجوة عدم التطابق، يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع أو طبيعة أهداف كل طرف، و لكن أيضا على درجة الفهم التبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما؛

و يشير أحد المفكرين الجدد أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة، وقبول هذه الأخيرة هذا النوع من الاستثمارات، إنما يعني وجود مصلح مشتركة بين هذين الطرفين. و بأن الكثير من العوائد والمنافع يمكن تحقيقها، ونذكر منها أن المستثمر الأجنبي سوف يحصل على الأرباح، أما الدولة المضيفة فستخلق فرص عمل، وتحسن الدخول، وترفع وتحسن الإنتاجية.[2]

وجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية، حيث نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائما في ارتفاع من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الدول تتنافس لجذب هذا النوع من الاستثمارات لتقديم الضمانات والامتيازات و التسهيلات اللازمة لمختلف الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

اتسمت دراسة تطور الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوع من الصعوبة بسبب نقص الإحصائيات المتعلقة بها، حيث أنه لم يتم نشر أي دراسة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في عام 1929 من طرف الحكومة الأمريكية والتي اعتبرت أول دراسة لها، وابتداء من عام 1950 أصبحت الحكومة الأمريكية تنشر دراسات ومعطيات عالمية حول الاستثمارات الأجنبية، وبسبب هذا التدرج التاريخي و التطور الذي تعرفه هذه الظاهرة، سنحاول تقسيم الفترات حسب أهمية كل فترة وهي كالآتي:

أولا: الاستثمارات الأجنبية من 1850 إلى 1914 "السيادة البريطانية".

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تطورا ملحوظا، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذن أنه ابتداءا من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا، وقد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا.[3]

إذن فالهيمنة المتزايدة للقروض البريطانية في الخارج، و الدور الكبير الذي لعبته هذه الدولة في التمويل الدولي واعتبارها كسوق أساسية، اعتبرت من بين أهم أسباب تسريع تدويل الاقتصاد البريطاني من1850 إلى غاية الحرب العالمية الأولى.[4]

---

[1] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي" ، مرجع سابق، ص 240.

[2] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي "، مرجع سابق، ص235.

[3] Alain Samuelson, « Economie internationale », presses universitaires de Grenoble , France , 1993 P 49

[4] Michel Delapierre, Christian Milleli , « Les firmes multinationales », librairie Vebert, Paris, France, 1995, P68.

لقد أمتلك البريطانيون فروع متخصصة في استغلال المواد الأولية خارج الحدود، ومثال هذه الفروع نذكر لفر (Lever) في الزيوت النباتية، وكادبري (Cadbery) في الكاكاو، ودانلوب (Dunlop) في المطاط. [1] وقد تركز هذا النوع من الاستثمارات في المستعمرات الإنجليزية، أو في البلدان المعروفة حاليا باسم الدول النامية، وكذلك جرى نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في المنتوجات الزراعية، حيث نجد مثلا السكر في كوبا، الموز في كوستاريكا، الشاي في سيلان، والمطاط في ليبيريا، وكان مسير بواسطة فروع أجنبية للشركة الأم الموجودة في البلاد الأصلي.[2]

كما كان البريطانيون نشطين جدا في عمليات التنقيب و استغلال المناجم فكانت مناجم الذهب والماس في إفريقيا و جنوب أمريكا، أما أغلبية مناجم ماليزيا وبوليفيا فقد كانت تحت أيدي البريطانيين، أما الاستثمارات في الأنشطة الصناعية فقد كانت في الأصل محدودة، و ذلك بسبب المخاطر المرتفعة إلى جانب صعوبة التسيير، غير أنها أخذت في الاتساع خلال العشرية التي سبقت الحرب العالمية الأولى، و مثال ذلك مصانع غزل القطن في الهند، معامل صناعة الحديد و التعدين بالإضافة إلى مصانع الورق بكندا وروسيا. [3]

وبالتحديد القطاعي للاستثمارات فقد تركزت حوالي 55 بالمائه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المواد الأولية و 20 بالمائه في السكك الحديدية، 15بالمائه في المنتجات الصناعية و 10بالمائه في الخدمات، كما يعتبر الجزء الأكبر من القطاع الصناعي متركزا في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. [4] إن النجاح الذي حققته بعض الشركات في الخارج يمكن اختصاره في بعض الكلمات، منتجات جديدة، أطراف إنتاج حديثة، وتقنيات بيع و تسويق متطورة، كما نلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا التنوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 55فالمائه من هذه الاستثمارات والشكل الموالي يبين ذلك.

1 Bruno Desgardin, « Le nouvel environnement international »,édition Dunod 1997, P172.

2 Jean Louis Muchielli, « Relations économiques internationales » , Hachette Livre ,Paris France ,1994, P28.

3 Michel Delapierre ,Christian Milleli ,Op Cit,P38.

4 Jean louis Mucchielli ,Op Cit, P28.

شكل رقم (02-01): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية.

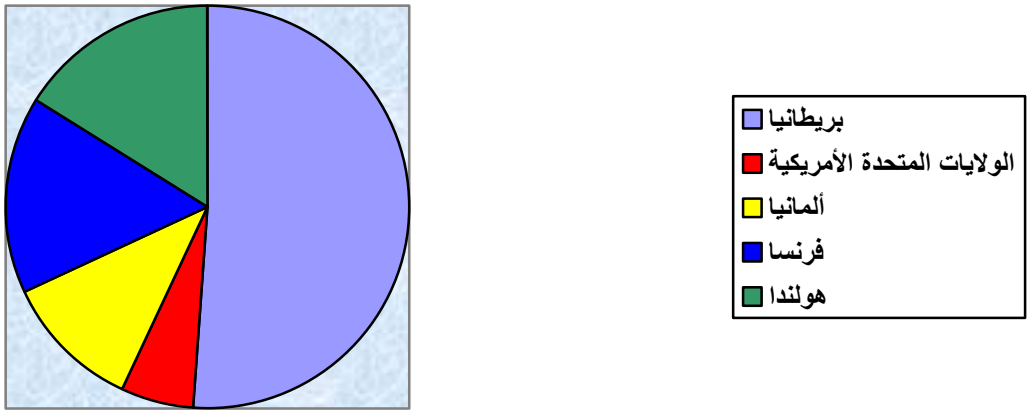

Source : « Des firmes multinationales pour un marché mondial » revue d'alternative économiques. N°42 ,4 ème trimestre ,1999,P55.

عمليات تحويل النسب :

بريطانيا : 51 x 100/360 = 183,6°

فرنسا : 11 x 100/360 = 39

الولايات المتحدة الأمريكية: 16× 100/360 = 57.6

هولندا : 6 x 100/360=°21.6

ألمانيا: 16x100/360=°57.6

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الحربين (1914-1945) " انحطاط أوروبا".

ترتب عن الحرب العالمية الأولى و السنوات التي تلتها تأثير مباشر على مختلف مقومات الاستثمار المباشر في الخارج. وذلك من جراء الاضطرابات التي شهدها هذه الحقبة من حروب خاصة الأزمة الكبرى في سنة 1929، حيث أنها غيرت السياسات الحكومية، و مواقف أصحاب رؤوس الأموال.[1]

تقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية كما وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل نفقات الحرب، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم في الشركات البترولية وفي مناجم الذهب والمعادن الأخرى في مزارع المطاط، خاصة في ماليزيا، نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية في الخارج، فقد تم تصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة.[2]

رغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة فترة الثلاثينات بعد الأزمة العالمية سنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع، وهذا راجع إلى الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية الذي ميز هذه الحقبة فقد عرفت هذه الشركات كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حساب منافسيها إذ ارتفعت حصتها من مخزون

1 Alain samuelson ,Op Cit, P41.

2 Michel Delapierre ,Op Cit, P41.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20بالمائه إلى 28بالمائه بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45بالمائه إلى أقل من 40 بالمائه وتدهورت حصة ألمانيا من 10.5 بالمائه من المخزون العالمي إلى 1.3 بالمائه.[1]

وفيما يخص الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها الدول المعروفة حاليا، باسم البلدان النامية فكانت دائما في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات، أما اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم، وشكلت منطقة تجمع آسيوي يضم بعض البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، لتضاعف بداخلها تحويلات رؤوس الأموال حتى تضمن تزويدها بالمواد المنجمية و الطاقوية.[2]

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1945-1978) " السيادة الأمريكية".

وتحول الدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر ": شهدت سنوات الستينات والسبعينات تطورا ملحوظا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحسب المعطيات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار.خاصة وانه على غرار السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى و بالأخص فترة العشرينيات و الثلاثينيات التي تميزت باشتداد المخاطر التجارية والسياسية، فقد شهدت السنوات التي عقبت الحرب العالمية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، و أيضا سياسة دولية في مصلحة الأنشطة الاقتصادية في الخارج.[3]

لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع وبعدما كانت بريطانيا هي الرائدة في هذا النوع من الحركات رؤوس الأموال، تجاوزتها الولايات الأمريكية المتحدة لتصبح بسيطرتها على هذه الظاهرة أول بلد مستثمر في الخارج، إذ ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليار دولار في 1946 إلى 54 مليار دولار في 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار في 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و 10 مليارات لفرنسا و 5 مليارات لجنوب إفريقيا في نفس السنة.

أما على مستوى البلدان المضيفة فنلاحظ كذلك أن الوضعية قد تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30 بالمائه تقريبا من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الفترة1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65 بالمائه من إجمالي هذا المخزون، وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية و الأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية ففي سنة 1960 تم إنجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي و بريطاني في القطاع الصناعي، مقابل ربع الاستثمارات في 1938، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا الاستثمارات في القطاع البترولي، خاصة عمليات التحويل والتكرير لاسيما في أوروبا.[4]

وفي نهاية 1970 تغيرت كذلك الوضعية بالنسبة للدول النامية و بعدها اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط أصبحت بلدانا مستثمرة، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتين و البرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة غير أن حجم الاستثمارات المباشرة

---

1 « Des firmes multinationales pour un marché mondial » Revue d'alternatives économiques ,n°42 ,4éme Trimestre ,1999 ,p54 .

2 Bruno Desgardin ,Op Cit,P 174 .

3 Jean Louis Mucchielli ,Op Cit P 28

4 Ibid, P29.

لديها قد أستثمر في الانخفاض، وذلك بسبب وقف الاستثمار في الموارد الطبيعية والخدمات العمومية، بينما أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة لجذب هذا النوع من حركات رؤوس الأموال.[1]

رابعا: عشرية الثمانينات ومطلع التسعينات " اتساع دائرة التدويل".

تميزت عشرية الثمانينات بازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ لاسيما منذ 1985، إلا أنه تركز أساسا في البلدان المتقدمة التي أصبحت مصدر الاستثمارات المباشرة بـ: 97 بالمائه في حين استقبلت أكثر من 75 بالمائه، كما أصبحت الولايات الأمريكية المتحدة أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية الخارج منها، فقدر الاستثمار الداخل بـ 329 مليار مقابل 327 مليار دولار الخارج إلا أن هذه الوضعية لم تدم كثيرا، إذ انخفضت التدفقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، لترتفع في المقابل مخروجاتها من هذا الاستثمار.[2]

كما شهدت نهاية عشرية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الاستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 بـ: 8.5 مرة، وعلى غرار سنوات السبعينات، أين تركزت معظم استثماراته في البلدان النامية لاسيما الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الحقبة توطن معظم استثمارات اليابان في الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31 بالمائه وفي المقابل استضاف اليابان نسبة ضئيلة جدا، والتي قدرت في 1985ب 1فالمائه.

وقد كان تطور الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات، و في 1992 امتلك اليابان 16 شركة من بين 100 أكبر شركة متعددة الجنسيات، مما جعله يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت 29 شركة.[3]

وما ميز هذه الفترة أيضا تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع، ما بين 1977و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 دولار، وبعد ما كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25 بالمائه من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و20 بالمائه خلال الستينات، وصل إلى 43 بالمائه من الإجمالي خلال هذه الحقبة، وقد تركز في القطاع المالي، البنوك التأمين، وفي النشاطات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة و الفندقة و...

وفيما يلي شكل يمثل نسبة تطور مخزون الاستثمارات المباشرة في الدول الخمس الأكثر تصنيعا في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و ألمانيا وفرنسا واليابان.

1 Michel Delapierre ,Christian Milleli, Op Cit ,P 49.

2 Jean Louis Mucchielli ,Op cit p 29.

3 Ibid , P 31.

شكل رقم (02-02) مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكبر البلدان المصدرة

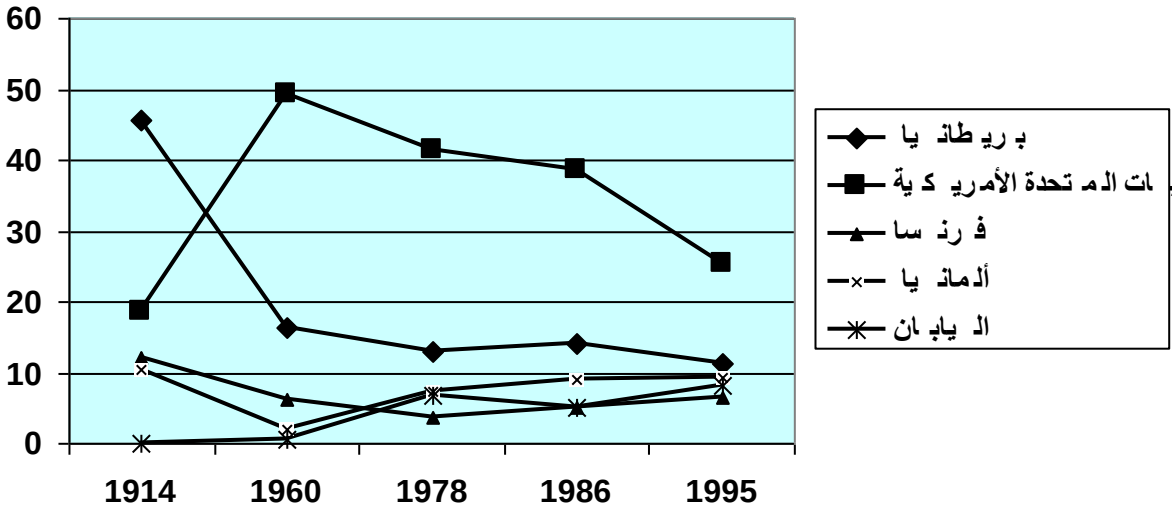

Source: Des firmes multinationales pour un marché mondial, Op cit P55.

خامسا: الإتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العام جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مداخلاتها في هذا الاستثمار بين عامي 1988 و 1999 من 481 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت مدخلاته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في 1999.

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999 مقابل 652 مليار دولار عام 1998، وتعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في 1999 بـ 199 مليار دولار بينما كانت 119 في 1998، و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية. بـ 151 مليار دولار.

و ذلك بعد ما كانت تحتل المركز الأول في سنة 1988 بـ 146 مليار دولار، وتستحوذ بريطانيا لوحدها على 39بالمائه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا وهولندا و إيطاليا.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية تتطور وترتفع من سنة لأخرى، و هذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة و إصدارها تارة أخرى، وتستعملها كقوة للهيمنة والسيطرة على باقي العالم وبالخصوص الدول الغنية بالموارد الطبيعية و هيأت كل الظروف لذلك، خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي سابقا.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله المختلفة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، و هو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين و المفكرين و المدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة و أهدافه المختلفة. ولكي نتعرف على أهم هذه التسميات والتعاريف علينا أن نفهم أولا معنى الاستثمار ثم معنى الاستثمار الأجنبي ونفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وبما أن دراستنا هي الاستثمار الأجنبي المباشر، فسنتناول مختلف تعاريفه ثم نبين خصائصه و أهدافه و في الأخير نتحدث عن أشكاله القديمة والحديثة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار و الاستثمار الأجنبي.

يمثل الاستثمار أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من اجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة، وعليه سنتطرق إلى التعاريف المختلفة للاستثمار ثم خصائصه وأهدافه ثم مخاطره.

أولا: تعريف الاستثمار.

تعددت و اختلفت تعاريف الإستثمار، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين، وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها كل واحد، فيعرفه بعضهم على أنه تضحية بقيم ومبالغ مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.[1]

ويعرفه احمد زكريا الصيام على انه" مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية في رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية، آخذا بعين الاعتبار العناصر التالية، العائد و المخاطرة و الزمن اللازم لذلك.[2]

أما الدكتور طاهر حيدر فيعرف الاستثمار أنه " اكتساب الموجودات المادية أو المالية "، [3] لكن هذا التعريف يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية لذلك سوف نميز بين تعريفين.[4]

فتعريف الاستثمار بالمعنى الإقتصادي هو اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الإقتصاديين ينظرون إلى التوظيف و استثمار الأموال على انه مساهمة في الإنتاج، تضيف أو تخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات. أما تعريف الاستثمار في الإدارة المالية هو اكتساب الموجودات المالية ويصبح الاستثمار هذا المعنى هو التوظيف المالي للأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات.

و من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول أن الاستثمار هو إنفاق مالية أو فكري أو عضلي ينتظر من ورائه اكتساب ومضاعفة الموجودات سواء كانت مالية أو مادية أو طاقة بشرية. و هي موارد ذات صفة دائمة يحصل عليها المشروع الاستثماري بهدف تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لهذه الموارد.

---

1 سعيد توفيق عبيد، " الاستثمار في الأوراق المالية "، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 1998، ص23.

2 أحمد زكريا صيام، " مبادئ الاستثمار " ، دار المناهج، الأردن، 1997ص 19.

3 طاهر حيدر حردان، "مبادئ الإستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص13.

4 طاهر حيدر حردان، "مبادئ الإستثمار"، مرجع سابق، 1997، ص14.

ثانيا: خصائص الاستثمار.

اتفق معظم المفكرين على أن الاستثمار الجيد يتميز بالخصائص التالية [1]

1 – الحفاظ على قيمة الاستثمارات الأصلية؛

2 – الحفاظ على درجة سيولة دائمة؛

3 – تحقيق تراكم المال أي تحقيق أرباح وعوائد؛

4 – تقوية المنافسة في ظل مراعاة القوانين السائدة؛

5 – تحقيق نسب مرتفعة من الأرباح من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات؛

ثالثا: أهداف الاستثمار.

مهما تنوعت الاستثمارات فإن المستثمر يسعى لتحقيق الأهداف التالية: [2]

1 – تحقيق العائد الملائم و الربحية المناسبة؛

2 – استمرارية الحصول على الدخل و زيادته إن أمكن؛

3 – تكوين الثروة و تنميتها؛

4 – المحافظة على قيمة الموجودات مع مرور الزمن؛

5 – تحسين نوعية المنتوج و هذا للحفاظ على الأسواق المتاحة أو توسيعها؛

6 – المحافظة على طاقة المؤسسة عن طريق تجديد تجهيزات الإنتاج ومراجعة عمليات البيع وطرق التسيير؛

رابعا: مخاطر الاستثمار.

تتمثل في مجموعات من المخاطر التي تحيط بالاستثمار أو التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار في حد ذاته و هذه المخاطر هي كالآتي: [3]

1–مخاطر النشاط الصناعي: و هي الأخطار التي يمكن أن تقع أثناء العملية الصناعية من حرائق أو تلف أو أعطال كبيرة، هذا ما يؤدي إلى التأثير على المتعاملين مع المستثمر.

2–مخاطر أسعار الفائدة: لا شك أن تقلبات أسعار الفائدة لها أثر على أرباح المستثمر، إما بالزيادة و إما بالنقصان.

3–مخاطر قانونية و اجتماعية : كثيرا ما تلجأ بعض الدول لعملية التأميم، الشيء الذي يشكل خطر دائم ومستمر على المستثمر. كما أن العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين السائدة في بعض الدول، لها دور كبير في الحفاظ أو القضاء على الاستثمار.

4–مخاطر السوق: إن تعرض السوق لانهيارات مفاجئة و تقلبات سريعة و مستمرة سيؤثر على المستثمر بطريقة أو بأخرى. كما توجد هناك صعوبات للدخول إلى الأسواق المدعمة من طرف الحكومة أو التي تكون ذات احتكار حكومي.

5–مخاطر التضخم النقدي: إن التضخم وما يعنيه من انخفاض من القدرة الشرائية للمواطنين، يؤدي إلى مشاكل مالية، وهذا من خلال كساد السلع والمنتجات الخاصة بالمستثمر و ارتفاع أسعارها، و هذا ما يشكل عسر مالي لصحاب المشروع، جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية.

---

[1] أحمد زكريا صيام ، "مبادئ الاستثمار "، مرجع سابق، ص 25.

[2] طاهر حيدر حردان، "مبادئ الإستثمار"، مرجع سابق، ص 20-21.

[3] أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار " ، مرجع سابق، ص 24.

6-مخاطر المنافسة: قد تشكل المنافسة التامة على المشروع عدة مخاطر خاصة إذا كان المنافسين أصحاب خبرة في عمليات التسويق و لديهم منتوجات ذات تكنولوجية عالية و أسعار منخفضة بسبب انخفاض التكاليف.

خامسا: تعريف الاستثمار الأجنبي.

هو الذي يكون مصدر التمويل فيه طرف أجنبي أو خارجي ولكن في حقيقة الأمر لا يمكن المباشرة في تقديم تعريف الاستثمار الأجنبي دون معرفة طبيعة ونوع هذا الاستثمار، لذلك يؤكد معظم المفكرين الاقتصاديين على تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هامين هما: [1]

1-الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة، و نظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا، سوف نتطرق له بالتفصيل فيما سيأتي من الدراسة.

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر : ويتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة أجنبية، بشراء أسهم وسندات الشركات القائمة في الدول النامية أو المتطورة سواء، وهذا ما يعرف باستثمار المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النقاط التي أبرزها الدكتور عبد السلام أبو قحف من خلال قيامه بمقارنة بسيطة بين النوعين من الاستثمارات الأجنبية وكانت على النحو التالي:[2]

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
-استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول
- يهدف إلى الحصول على الإنتاج	- يهدف إلى تحقيق المضاربة
-ينطوي على اكتساب حق الرقابة	- لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
-امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	- شرا ء أسهم وسندات
-مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر المؤسسة.	-ليس له الحق في الإدارة ولا يتحمل المخاطر والخسائر في
-يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	-يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
-يساعد على تطور الاقتصاد العالمي	- يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

[1] حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص207.

[2] عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات الإدارة و الإستثمار" منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1993، ص 175.

المطلب الثاني : التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة.

و لذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كالآتي:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة، وخاصة منها الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة بواسطة:[1]

1 – إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع ؛

2 – المساهمة في مؤسسة جديدة أوفي مؤسسة قائمة؛

3 – الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة؛

4 – الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق؛

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه استثمار من طرف مؤسسة غير مقيمة أو من طرف مؤسسة مقيمة تحت مراقبة أجنبية وهذا من خلال: [2]

1–إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛

2–المساهمة في رأس مال مؤسسة جديدة أو مؤسسة موجودة من قبل؛

أما المحاسبون المختصون في ميزان المدفوعات: فيعرفون الاستثمار الأجنبي المباشر على انه " كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس المال مؤسسة محلية. بشرط أن يكون البلد المستقبل، تحصل على حصة معتبرة من ملكية هذه المؤسسة، حيث نسبة المساهمة في ملكية المؤسسة تختلف من بلد لآخر". [3]

وعرفه الدكتور فريد النجار على أنه: "الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسياتها".[37]

أما الدكتور عبد السلام أبو قحف فيعني الاستثمار الأجنبي المباشر عنده " السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة". [4]

كما يعرف أيضا على أنه مجموعة من الموارد النقدية أو العينية التي تأتى بهذه المؤسسة عن طريق مستثمر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة، ويكون الغرض من ذلك تحقيق أرباح مستقرة. [5]

---

1 Pierre Jacquemot, « La firme multinationale, une introduction économique », Edition economica, Paris, France 1990,P 11.

2 Bernard Hugonnier, « Investissements directs coopération internationale et firme multinational », Edition Economica Paris, France, 1984, P 13.

3 فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص23-24.

4 عبد السلام أبو قحف، "إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، 2001، ص 481.

5 كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1999، ص2.

ويعرفه الدكتور عبد الله عبد المجيد المالكي على انه: "شراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الإنتاجية الإضافية من غيره ، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من اجل الحصول على منفعة أو ربح".[1]

وفي الأخير يمكننا أن نخرج بتعريف يشمل ويعالج جميع جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يكون على لنحو التالي، حيث يعتبر كل تضحية مادية أو بشرية أو فكرية أن تتجسد في شكل تدفق مالي من طرف أجنبي عن المؤسسة، وهذا من أجل تحقيق هدف مستقبلي، ويكون إما عن طريق شراء جزء أو كل المؤسسة أو إنشاء أو خلق فرع أو مؤسسة جديدة.

ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يتميز بما يلي:[2]

1 – ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف.

2 – الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج، وغالبا ما يكون الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء فرع أو عن طريق شركة تابعة بحيث:

أ–الفرع: هو مؤسسة تجارية أنشأتها مؤسسة وتتمتع ببعض الاستقلالية، بالنسبة للمؤسسة التي أنشأتها دون أن تنفصل عنها من لناحية القانونية.

ب–أما الشركة التابعة: فهي شركة تمتلك أكثر من نصف رأسمالها شركة أخرى، تسمى الشركة الأم، وتتمتع بشخصية معنوية مستقلة، ولكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشغل ممثلوها في مجلس إدارة الشركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس.

وكذلك مما سبق نجد أنا لاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تحقيق مصلحة دائمة من خلال إقامة علاقات اقتصادية طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة في البلد الآخر، ولهذا الغرض يسعى المستثمر الأجنبي للحصول على سلطة فعلية، تمكنه من ممارسة التأثير الفعال والمراقبة الجيدة لتسيير المؤسسة.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي، يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية، وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية، و له أهداف خاصة به، وهذا ما يجعله يتوقف عليها. و يشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو في الدول النامية.

أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف باستثمار الحافظات (المحفظة)، من خلال خصائص كل نوع، وهذا ما سندرجه في هذا النقطة، حيث سنتحدث عن الخاصية في الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يقابلها في استثمار المحفظة. إن مجمل الخصائص التي سنذكرها هي استنتاجات من التعاريف السابقة الذكر وهي كما يلي:

1 **الاستثمار المباشر**: هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج، عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من اجل الحصول على ربح مالي سريع

2 **الاستثمار الأجنبي المباشر**: له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات أما الاستثمار المحفظي فلا علاقة له بالرقابة و لا بالتسيير.

---

[1] عبد الله عبد المجيد المالكي، "استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن"، عمان، 1994 ص12.

[2] كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1999، ص 3.

3 -**الاستثمار الأجنبي المباشر**: هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج، خلاف للاستثمار المحفظي، فهو يشارك في تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة.

4 -إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها، و ذلك نظرا للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في حق الرقابة والتسيير و الأشراف غير أن القائم بالاستثمار المحفظي لا يتحمل الخسائر.

5 -يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات، أما الاستثمار المحفظي، فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن إطار البورصة.

6 -يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي، يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة، بينما الاستثمار المحفظي يتعامل مع المؤسسات التي تتعامل في البورصة فقط، أي يتعامل بالأموال فقط.

7 -و يضيف الدكتور عبد المجيد حامد الدراز أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال امثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة أذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا. [1]

8 -إن الدكتور حسين مهران يركز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية وفجوة رأس مال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجية بمعناها الواسع. [2]

9 -ويزيد على ما سبق، أنه يسمح للبلدان المستضيف له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية. مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي. [3]

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل فيما يلي: [4]

1-الهدف العام هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح؛

2-تكوين الثروة و تنميتها؛

3-تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات؛

4-المحافظة على قيمة الموجودات المتوقعة ومحاولة تطويرها و تجديدها؛

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية " مرجع سابق، 1999، ص 210.

[2] حسين مهران،"الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطويره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول يونيو 2000، ص 07.

[3] حسين مهران، "الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطويره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية "، مرجع سابق، ص 07.

[4] طاهر حيدر حردان، "مبادئ الإستثمار"، مرجع سابق، 1997، ص 16.

5-هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها، و من جملتها إحكام السيطرة و الهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية، وهذا كله حتى تبقى دائما وأبدا اقتصاديا وسياسَيا، وحتى ثقافيا واجتماعيا وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر إلى مجموعة التعاريف التي عرضناها سابقا، يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد متعارف عليه دوليا، بل يأخذ عدة أشكال متا بينة ناتجة عن التطورات الاقتصادية الكبيرة والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة و المعلوماتية والاتصال والإعلام، وفي إطار تدويل الإنتاج يمكن أن تتم العملية إما عن طريق إنشاء مؤسسة جديدة، أو اقتناء مؤسسة موجودة، وهذه تعد أشكالا تقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشترك في تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود مع احتفاظ المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من المراقبة على عملياته في الخارج، لكن نظرا لاعتبارات تخص التكاليف والمخاطر، أصبحت المؤسسات خلال العشريتين الأخيرتين من القرن السابق وبداية القرن الحالي، تبحث عن أشكال أخرى لتدويل إنتاجها، يقل فيها عنصري التكلفة و الخطر، وسمح لها أكثر فأكثر بالاحتفاظ بموقعها في السوق، لاسيما إثر بروز حدة المنافسة وبزوغ ظاهرة العولمة.

أولا: إنشاء شركة جديدة.

لاشك أن الاستثمار عن طريق إنشاء شركة جديدة سيؤدي لا محالة إلى زيادة رأس المال الوطني، وخلق مناصب شغل جديدة، هذا فضلا عن المزايا الأخرى التي يحتمل أن تعود على المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية: [1]

1 -تسمح بالانسجام الأكثر لمنتجات الشركة والتي تخضع لنفس شروط إنتاجها وتوزيعها في البلد الأصلي.

2 -تسمح بمراقبة فهالة لتشغيل العمال.

3 نقل التكنولوجيا الحديثة واحترام نماذج الإنتاج العالمية.

4 تمنح هذه العملية للمستثمر الأجنبي أيضا إمكانية اختيار موقع إنشاء الشركة و ذلك باختيار المكان الذي يستجيب أكثر لاحتياجاتها النوعية و الاحتياطات الأمنية.

إن إنشاء شركة جديدة يعتبر من بين الأشكال الأكثر كلاسيكية للاستثمار الأجنبي، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى غاية السبعينات و الثمانينات، وحديثنا عن هذا النوع يقودنا مباشرة إلى الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات، حيث كانت تعبر بحق عن الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية، هذه الأخيرة التي تملك قوة المال و التكنولوجية، وبالتالي قوة القرار الاقتصادي وحتى السياسي، والمهم هنا هو أن هذا النوع من المؤسسات الجديدة لها القدرة و قوة التحكم في المجالين المالي والتقني، من حيث اختيار الوسائل، طرق الإنتاج، اليد العاملة الماهرة، قنوات التوزيع، والأسواق المحلية و الأجنبية.

[1] Michel Delapierre, Christian Milleli,Op Cit, P 68

ثانيا: إنشاء فرع جديد.

لقد ساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك من خلال سعيه المعالجة عجز موازين المدفوعات للبلدان النامية، بتقديمه مجموعة من المقترحات، تهدف إلى ضرورة تعظيم الصادرات، وتقليص الواردات لتحقيق فوائض في العملة الصعبة، و لسبب ضعف قدرة البلدان النامية في مجال التصنيع، اضطرت إلى فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات لتنشأ فروعها الإنتاجية فيها، ويمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمؤسسات القوية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، قد سخرت لتعظيم وتسهيل تغلغل وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات عالميا، لأن هذه الأخيرة هي القلب النابض و المحرك للعولمة[1].

إن إنشاء فروع و وحدات جديدة كان الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى غاية السبعينات والثمانينات و ابتداءا من سنوات التسعينات عرف هذا النوع من الاستثمارات تراجعا ملحوظا، مقارنة بتطور نطاق السوق، وهذا راجع إلى طول المدة التي يستغرقها إنجاز وحدة أو فرع إنتاجي والتي تقدر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، في حين تسمح أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر التوطين السريع. [2]

ثالثا: الشركات المختلطة.

منذ السبعينات تطورت الشركات المختلطة، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بين لدول المتقدمة والدول النامية، و بهذه الوسيلة والاشتراك بين الشركات تتولد شركة جديدة مستقلة تقوم على أساس تعاقدي تحت اسم الشركة المختلطة، حيث يقتسم فيها رأس المال والمخاطر التي تكمن في تكوينها، كما تعتبر الشركة المختلطة وسيلة فعالة في الدخول إلى الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث جلب وتجميع الخيرات والتقنيات.

إن إنشاء الشركات المختلطة تستجيب أساسا لإستراتيجية المؤسسة الهادفة إما إلى تعجيل عملية سير لتحويل، أو إلى تقسيم التكاليف المرتبطة بالبحث و التطوير في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية، أو بكل بساطة تحويل التكنولوجيا التي ستتحكم فيها مستقبلا. [3]

كما يعتبر هذا الشكل من الأشكال المفضلة من طرف المستثمر الأجنبي لتجاوز بعض العقبات والعوائق في البلد المضيف.

1-هو مسلك اضطراري في البلدان التي لا تسمح بالتملك المطلق للاستثمار والتي تحدد المشاركة الأجنبية في العمليات المحلية بنسب معينة.

2-يسمح باختراق بعض الأسواق بصفة دائمة وفعالة لأنها تتميز بتشريعات وعوائق إدارية بسبب الاختلافات الثقافية وشبكات التوزيع والإطار الاجتماعي.

---

[1] أسامة عبد المجيد الغاني، " مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات "، مجلة الشؤون العربية الصادرة عن ميدان التحرير، القاهرة ، العدد 108، ديسمبر 2001، ص 146.

[2] Denis Tersen, Jean-Luc Bricot, «L'investissement International», édition armondcolin masson, Paris, France, 1996, P 7.

[3] فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سابق، 2000، ص 24.

3- يمثل ضمانا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وذلك بعدم تعرضه إلى التمييز.

إن الاستثمار المختلط هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه و يشارك فيه طرفا أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.[1]

كما يمكن القول أن الاستثمار المختلط ينطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حقها في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[2]

من خلال ما تم عرضه على الاستثمار المختلط يمكن القول انه ينطوي على الجوانب التالية:[3]

1 -الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي أو تسويقي داخل دولة لطرف المضيف.

2 -إن الطرف الوطني قد يكون شخص طبعي أو شخص معنوي تابع للقطاع العام أو الخاص.

3 -ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر حصة في رأس المال بمعنى:

أ- قد تكون من خلال تقديم خبرة أو علامة تجارية أو العمل التكنولوجي أو براءة اختراع..

ب- قد تكون المشاركة في شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق...

4-لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

إن إنشاء الشركات المختلطة يرجع إلى اعتبارات معينة تختلف حسب مكان توطنها، ففي البلدان الصناعية يستجيب إنشاءها لاعتبارات إستراتيجية تتعلق بـ:[4]

1 -تسريع عملية التدويل؛

2 -تقاسم التكاليف المرتفعة خاصة في القطاعات ذات التكنولوجية العالية؛

3 -تحقيق اقتصاديات السلم؛

أما في البلدان النامية فإن أهم العوامل التي تعد سببا لنمو هذا النوع من الشركات ترجع إلى:[5]

1 -رغبة الدول النامية في تحقيق اقتصاديات السلم ؛

2 -تسهيل تطوير التقنيات التي تكون أكثر تكيفا مع حالة البلدان النامية؛

3 -تقاسم المخاطر و زيادة مردودية الاستثمارات؛

4 -تسهيل ترفيه المنتجات المصنعة بفضل المساهمة بالخبرات والمعارف ؛

5 -تحسين علاقات المؤسسة الأجنبية مع سلطات البلدان المضيفة ؛

6 -تحويل المعارف والخبرات إلى الهياكل في البلدان المضيفة؛

---

[1] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، 1993، ص 481.

[2] عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 105.

[3] عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، مرجع سابق، ص 482-432 .

[4] Denis Tersen, Jean-Luk Bricout, Op Cit, P11.

[5] Nor-Eddine Benferha, «les multinationales et la mondialisation», Edition Dahlab, Alger, 1999, P109.

رابعا: شراء شركة موجودة.

تعتبر أكثر الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تنطوي على عدة مزايا نذكر من بينها ما يلي: [1]

1 ربح الوقت نتيجة ما يحصل عليه المستثمر الأجنبي بصفة مباشرة من مقدرة إنتاجية وتسويقية و تجهيزات و شبكة توزيع ؛

2 اكتساب أصول خاصة غالبا ما تكون غير مستعملة، وتتمثل في مجموعة من المهارات على شكل براءات اختراع، يد عاملة مؤهلة، أجهزة متخصصة؛

3 تسمح بامتلاك حصة في السوق؛

إذا كان هذا الشكل مفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من البلدان المضيفة تتردد كثيرا، بل ترفض في بعض الأحيان السماح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، وهذا تجنبا للوقوع في التبعية الاقتصادية و ما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات الوقوع في حالة الاحتكار لأسواقها.

رغم هذه السلبيات فهناك البعض من الدول المضيفة تستعمل هذا النوع من الاستثمارات كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفقات الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، بعد ما تشابهت كل أو الكثير من الدول المضيفة تقريبا في نوع وطبيعة الامتيازات والحوافز و التسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي الأخير يمكن القول أن الحرية في إدارة المشروعات والنشاط الإنتاجي، والسيطرة الكاملة على السياسة الإنتاجية و التسويقية والمالية و غيرها، أصبحت أكثر أهمية لدى معظم، إن لم نقل كل الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الأسواق الأجنبية إذا قورن تباين نوع من الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول المضيفة [2]

خامسا: الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

مع مرور الزمن وضمن معطيات اقتصادية جديدة تطورت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تتعلق بتدويل الإنتاج والتعاون الدولي الأكثر مرونة بأقل الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي، بحيث لا يترتب عن هذه الإشكال من الاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال غير أن مساهمة المستثمرين الأجانب في هذا الإطار عادة ما تأخذ طابعا غير مادي كما تجدر الإشارة إلى إن هذه الأشكال تستجيب إلى معياري المصلحة الدائمة والمراقبة الفعلية لتسيير المؤسسة، و تتمثل هذه الأنواع فيمايلي:

1-اتفاقيات التعاون: تقوم اتفاقيات التعاون أو ما تعرف بالشركات المشتركة العقدية، على أساس التحالف العقدي، دون المساهمة في رأس المال، وتكون المساهمة في شكل بحث وتطوير مشترك، وهذا ما يميزها عن الشركات المختلطة السابقة الذكر.

لقد عرفت هذه التحالفات تطورا ملحوظا نتيجة المنافسة الدولية وبالخصوص في قطاع التكنولوجيا المتطورة، و التي تتميز بارتفاع نفقات البحث والتطوير لاسيما في مجالات الصيدلة و الإعلام الآلي والدفاع و الاتصالات، وخير أمثلة على هذا النوع نذكر ما تم بين الياباني (آن أسي) » NEC « والأمريكي (هولات بكارد) » Hewlett Packard « في الإعلام

[1] Michel Deloppierre, Cristian Milelli,Op cit,P 69.

[2] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 488.

الآلي، وما تم بين فرانس تيليفزيون » France Télévision « و تايم ورنر » Time Warner في السمعي البصري. [1] وفي بعض الحالات شكلت هذه الاتفاقيات الوسيلة الوحيدة، لاختراق الأسواق المغلقة، ففي اليابان كانت 70 بالمائه من الاستثمارات الأجنبية منذ 1992 في شكل تحالفات مع شريك محلي، كما أن 90 بالمائه من اتفاقيات التعاون ما بين الشركات تنتمي إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

2–العقود: نميز بين نوعين أساسين من العقود، الترخيص و الامتياز: فيعتبر عقد الترخيص ميكانيزم سهل الاستعمال من اجل الحصول على التكنولوجيا، و هو بذلك عبارة عن عقد يمنح من خاله صاحب الحق براءة اختراع، أو علامة تجارية أو معرفة للشخص المرخص له، باستعمالها و استغلالها في حدود معينة ويحتوي عقد الترخيص على عناصر أساسية هي.[2]

أ – هوية الأطراف؛

ب –الغرض من الترخيص؛

ج –إلتزامات المانح؛

د – إلتزامات المرخص له ؛

هـ –الإلتزامات المشتركة بين الطرفين؛

أما عقد الامتياز فينطوي على مجموعة من الصعوبات و الإشكالات لاحتوائه على عدة بنود، والتي تسمح للمانح بأن يضع نهاية لهذا العقد، لذلك ينبغي على الممنوح له قراءة بنود العقد بتمعن قبل التوقيع عليه، ومن بين الالتزامات الممنوحة له والأكثر شيوعا وأهمية نذكر ما يلي: [3]

أ – دفع نسبة معينة من المبيعات أو الخدمات و هي تشكل المصدر الرئيسي للمانح؛

ب –الشراء من عند الموردين المرخص لهم من طرف المانح؛

ج –تحضير و تحويل مختلف التقارير المطلوبة من طرف المانح؛

د – احترام تعليمات المانح والعمل بالنصائح المقدمة من طرف مستشاريه ؛

هـ –إتباع نظام عمل المانح؛

و – السماح للمانح بتفتيش الدفاتر المحاسبة؛

3– المقاولة من الباطن: هو اتفاق يحدث بين مؤسستين الأولى هي التي تصدر الأمر والثانية هي التي تطبق الأمر، وبالتالي المؤسسة الصادرة تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن، القيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله، عوض أن تقوم به هي بنفسها، وذلك ببقاء المؤسسة الأولى هي المسؤولة اتجاه زبائنها إن الغاية المرجوة من المقاولة من الباطن، هي تقاسم مخاطر الإنتاج بالتوطن من مختلف الدول، وفي هذا الإطار نذكر شركة نايك "Nike " الأمريكية التي تعد من بين الشركات الأولى عالميا في صناعة الأحذية والألبسة الرياضية، حيث أن 99 بالمائه من إنتاجها يتم تصنيعه في آسيا من طرف 75000 عامل، 600 منهم فقط

1 Denis Tersen, Jean Luc, Bricout, Op cit, P 15.

2 Anne Deysine, Jaque Duboin, « Internationales, Stratégies et techniques» , Edition Daloz Paris, France, 1995, P 596.

3 IBid, P 597.

تابعين للشركة الأم نايك، و الأغلبية الساحقة تم تشغيلها من طرف الشركات المقاولة من الباطن الموطنة في الصين وكوريا الجنوبية و إندونيسيا و تايلندا وتايوان.[1]

والمقاولة من الباطن تكون على شكلين:[2]

أ -**الشكل التجاري**: يهتم بصناعة المنتوجات الثامنة التي يتم تصريفها مع مراعاة وضع العلامة التجارية للمؤسسة الصادرة الآمر.

ب -**الشكل الصناعي**: يهتم بالتصنيع أو تحويل المركبات أو تجميعها في مصنع المؤسسة الصادرة للأمر والمقاولة من الباطن تمنح للمؤسسة الصادرة للأمر عدة امتيازات نذكر منها ما يلي:[3]

- انخفاض مستوى تكاليف الإنتاج وخاصة المتعلقة بالأجور.
- إعادة التركيز على النشاطات الرئيسية (البحث والتطوير).
- الاستقلالية المالية الحسنة.
- انخفاض درجة المخاطر المحتملة.

4-أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر: وهي عقود التسيير و العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين، إضافة إلى إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وكلها أشكال جديدة يتم اللجوء، إليها حسب الحاجة إما من قبل البلدان المضيفة أومن قبل المستثمر الأجنبي.

1 Denis Tersen, Jean Luc, Bricout, Op Cit, P 160.

2 Jaque Pertim, « Transfères technologies », Edition la découvert, Paris, France, 1993, P52.

3 I Bid, P 53.

المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال، والمهارات والتكنولوجيا و فنون الإدارة الحديثة، ولا زال حوار القبول أو الرفض قائما حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى نفسر هذا الرفض أو القبول بطريقة جيدة يجب أن نتطرق إلى دوافع كامن البلد المضيف و المستثمر الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، إن قرار الاستثمار في أي دولة ما، لا يعود لصاحب المشروع وحده و لا إلى الدولة المضيفة وحدها، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات و تكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيفة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المانح الاستثماري الملائم.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقية الأمر أن كلا طرفي الإستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي.

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

1 البحث عن الاستثمار ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛
2 التخلص من مخزون سلعي راكد؛
3 التخلص من التكنولوجيا القديمة ؛
4 التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم؛
5 البحث عن أسواق جديدة؛
6 النمو والتوسع و غزو الأسواق الخارجية ؛
7 اختيار منتجات جديدة و استخدام العملاء في البلد المضيف؛
8 البحث عن أرباح أسواق جديدة؛
9 التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة ؛
10 الاستفادة من الأجور المنخفضة للبلد العاملة بالدولة المضيفة ؛
11 استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة؛
12 الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة ؛
13 استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محلا؛
14 اعتبارات إستراتيجية أخرى؛

[1] فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سابق، 2000ص 36.

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتجية، و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد و من أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي: [1]

1 – تحقيق التقدم الإقتصادي؛

2 – جذب الإستثمارات الدولية؛

3 – الحصول على التكنولوجيا ؛

4 – توفير الإدارة الحديثة والمتقدمة ؛

5 – المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية؛

6 – توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛

7 – إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛

8 – تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛

9 – إنشاء صناعة حديثة ومتطورة؛

10 التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتأمين و المصارف؛

11 تنمية التجارة الخارجية؛

12 تحسين المركز التنافسي للدولة؛

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحليل ، ومن تلك النظريات نظرية عدم كمال السوق، التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدولة النامية، و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية في غالب الحالات، وانطلاقا من النظرية السابقة جاءت نظرية المنشأة الصناعية ومفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي حققها في بلده الأصلي، وهناك من أكد أن نظرية دورة حياة المنتج، تنطوي على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، [2] و فيما يلي شكل توضيحي لكيفية انتقال المنتوج في بلده الأصلي إلى البلدان الأخرى وهي عبارة عن ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتوج دولي واحد.

[1] فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سابق، ص 36.

[2] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 48.

شكل رقم (02-03): إنتقال دورة حياة المنتوج الدولي

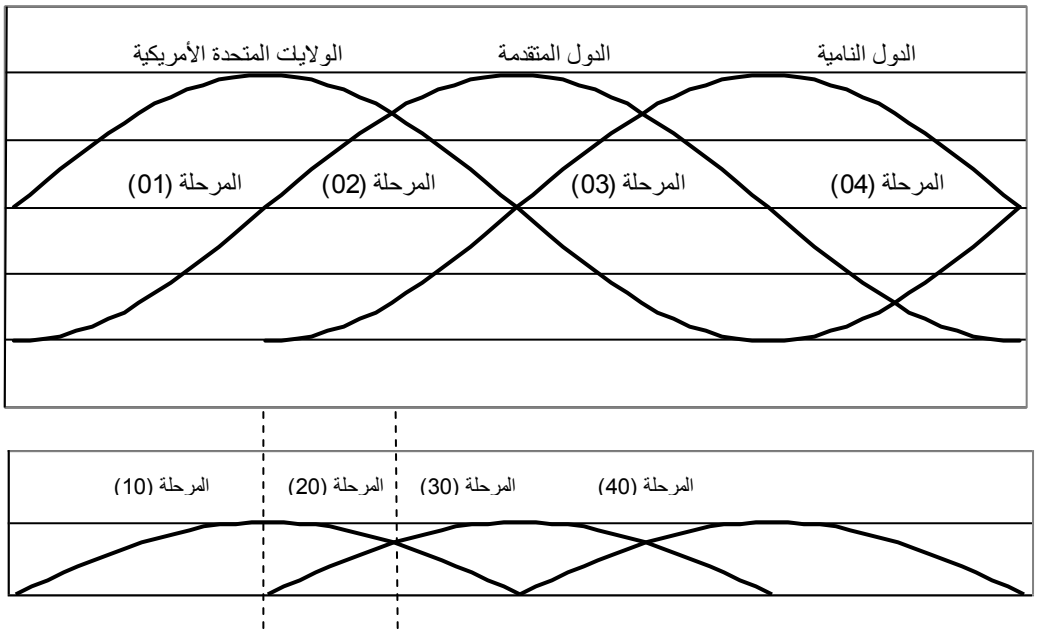

المصدر : عبد السلام أبو قحف" اقتصاديات الإستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص79.

وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتوج على أربعة مراحل أساسية تم توضيحها في الشكل أعلاه مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كبلد الأصل وتكون هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير المنتوج من الولايات المتحدة الأمريكية و تزايد قوتها التصديرية لهذا المنتوج لكل الدول المتقدمة والنامية.

المرحلة الثانية: مرحلة بدأ إنتاج المنتوج في الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: مرحلة بدء تنافس الدول النامية على إنتاج المنتوج وتصديره.

المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد نفس المنتوج من الدول الأخرى (المتقدمة والنامية) التي كانت بمثابة العميل الأصلي لهذا المنتوج في بداية ظهوره، ثم اكتسبت تقنيات إنتاجه و صادرت مصدر له.

بينما أكد البعض الآخر على نظرية الموقع التي تركز على محددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، و وفقا لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية من أهمها المناخ الاستثماري الذي سنتطرق لها بالتفصيل فيما بعد والإجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف، بالإضافة إلى العوامل التسويقية، والحوافز والإمتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة.[1]

وبطبيعة الحال فإنه ينبغي أن تتظافر مجموعة من الشروط و المحددات حتى تقوم شركة بالاستثمار في الخارج:[2]

1 -تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة الشركات المحلية في لدول المضيفة.

2 -أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص.

[1] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 49.

[2] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سابق، ص 49.

3 -أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية، أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، إتساع السوق، توفر الموارد الطبيعية (المواد الأولية) وانخفاض تكلفتها.

وخلاصة القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، بمعنى أن قرار الشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون الآخر لا يرجع إليها فقط ، ولا إلى الدولة المضيفة، وإنما بتلاؤم شروط كل من طرف ، فالدولة المضيفة يجب أن تحتوي على مناخ استثماري سياسي و اقتصادي واجتماعي ملائم، كما أن المستثمر الأجنبي يجب أن يتميز بخصائص جيدة، كالحجم الكبير و توفر الموارد المادية و المالية والبشرية.

وفيما يلي ملخص لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدول المضيفة وهي كالتالي:

أولا: بالنسبة إلى الدول المضيفة.

تتمثل في: [1]

1 -وجوب التركيز علة تعلم استخدام التكنولوجيا والتحكم فيها.

2 -وجوب التركيز على استخدام ثقافة استثمارية دولية راقية، خلال مرحلة التفاوض على الاستثمار الدولي بين الطرفين، وهذا حتى يتم نجاح المشروع وتحقيق كفاءة عالية والوصول إلى المصالح المشتركة بعدالة.

3 - توفير الفرص و المناخ المناسب والتطبيق الجيد للتكنولوجيا الحديثة والاستخدام الفعال لنتائج البحوث و التطور.

4 - على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي التفرقة بين الإستراتجيات المختلفة للتصنيع ومجلات المتاحة للمستثمر الدولي، و من بينها مايلي:

أ - إستراتجية التصنيع بغرض التصدير؛

ب -إستراتجية إحلال الإنتاج الصناعي المحلي محل الواردات ؛

ثم تحديد فرص وشروط الاستثمار الأجنبي المباشر فيكل حالة من الحالات. وهناك أيضا بعض المحددات الأخرى:[2]

1 -إن وفرة وانخفاض تكلفة الموارد الطبيعية والبشرية ، تؤثر على طبيعة الإستثمارات، و تحدد جزء كبير من المردودية

2 -إن حالة الهياكل والخدمات المقدمة من إتصالات وغاز و كهرباء و مياه وغيرها لها تأثير مباشر على العملية الإنتاجية، ضف إلى ذلك الخدمات المالية وبعض الإمكانيات التي تعتبر أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية

3 -حجم السوق الداخلي شرط أساسي في جذب هذه الاستثمارات وهذا يتجلى في القدرة الشرائية للمواطنين وعددهم ؛

4 إن الوضعية الاقتصادية المريحة ، والنمو الاقتصادي يساعدان كثيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا لقلة المخاطر ، و أيضا توفر البيئة الجيدة للعمل؛

5 -إن الاستقرار السياسي و الأمني مهم جدا لدى المستثمرين الأجانب؛

[1] فريد النجار، "الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مرجع سابق، ص 18.

[2] ملتقى فيصل يشير، " العولمة ،إعادة الهيكلة و التنمية على ضوء أعمال وفكر فيصل يشير"، جامعة فرحات عباس سطيف، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، دار الثقافة، سطيف في 15-16 ماي 1999، ص 284.

ثانيا: بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

تتمثل في: [1]

1 -توفير الشركات الدولية للدول لمضيفة خبرات إدارية في المجالات المتنوعة؛

2 -مراجعة الشركات الدولية أهم النشاطات التي تفضلها الدول لمضيفة؛

3 -يفضل المستثمر الأجنبي الصناعات ذات المنافسة الاحتكارية؛

4 -قوة وحجم الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و تقديمها لاستعدادات كبيرة لمساعدة الدول المضيفة على تخطي العقبات والمشاكل التي تعترضها في مجال الاستثمار؛

5 -تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول المضيفة؛

المطلب الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحفيزات و التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها، تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة و من بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي[2]:

1 -غياب البيئة الاستثمارية المناسبة ، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ، الذي مشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين؛

2 -غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية؛

3 -عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته؛

4 -ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم؛

5 -نقص قوانين تشجيع الاستثمار ؛

6 -التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية؛

7 -غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية؛

8 – التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية؛

9 -سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي؛

10 -ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ؛

11 -عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحيانا ؛

12 -صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق؛

---

[1] فريد النجار، " الإستثمار الدولي و التضيق الضريبي "، مرجع سابق، ص 19.

[2] فريد النجار، " البورصات و الهندسة المالية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1999 ص268.

13 -صعوبة تحقيق عائد مرتفع؛

14 -عدم اتساع السوق المحلي؛

15 -الفساد الإداري وصعوبة المنافسة، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية؛

16 -غياب فرص الاستثمار الجيدة؛

17 -التغيير وعدم استقرار التشريعات ؛

18 -خطورة إتباع سياسة التأميم وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي؛

19 -ضعف الخدمات الماحقة بالعمالية الإنتاجية، كالنقل والتوزيع ولكهرباء والغاز والمياه والخدمات المالية

المطلب الرابع : المناخ الاستثماري الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف ، إلا إذا توفرت لها البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق الزيادة و النمو، و عليه فإن المناخ الإستثماري هو الذي يؤثر بشكل كبير في حركة الاستثمارات الأجنبية و انتقال رؤوس الأموال، ولهذا سنتطرق إلي تحديد معالم المناخ الإستثماري المحفز للإستثمار الأجنبي المباشر بدراسة مختلف المناخات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية و القانونية.

أولا: المناخ السياسي.

نقصد به تلك العوامل ذات البعد السياسي التي تشكل في مجملها محيطا محفزا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر أو منفرا له واهم هذه العوامل نذكر ما يلي:[1]

1 -**الإستقرار السياسي والأمني** : عموما يقود إلى إزدهار النشاط الإقتصادي، ويعتبر هذا الإستقرار المفضل لدى الشركات الأجنبية، حيث يصبح التخطيط سهلا، و تنفيذ الخطط ميسورا.

2 -**حدة الشعور الوطني**: هو شعور بشري طبيعي موجود في كل فرد، و هو يعني الإخلاص للوطن و وضع المصالح الوطنية فوق كل إعتبار عالمي، وينتج من هذا الشعور ضغوط على الإستثمارات الأجنبية، وكلما زاد ذلك الشعور حدة كلما زادت و تعمقت مشاكل الشركة الأجنبية.

3 -**درجة قدرة الدولة** : يظهر من ناحيتين واحدة إيجابية و الأخرى سلبية:

أ-قدرة موظفي الحكومة و كفاءتهم في إدارة الأمور الفنية والتقنية المعتمدة.

ب-لدولة التي يعتقد أنها تؤدي وظائفها الأساسية على نحو ضعيف، بمؤسسات ضعيفة، فقد نخفق في ضمان القانون والنظام العام وحماية الملكية، و تطبيق الإجراءات والسياسات بطريقة جيدة، مثل هذه الدول لا توحي بالثقة، و يعاني الإستثمار فيها من جراء ذلك ، سواء كان محلي أو أجنبي.

[1] شان و برقسمان، "الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إنجازات ومشاكل"، مجلة التموين والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 16 ديسمبر 1995، ص 06.

ثانيا:المناخ الإقتصادي.

يمثل الركيزة الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأنه ذو علاقة مباشرة به، و يكمن المناخ الإقتصادي في :[1]

1 **مستوى النمو الإقتصادي**: و ذلك من خلال:

أ-معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة ؛

ب-معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض و رأس المال؛

ج-نسبة مناسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول ،غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي؛

د-نسبة مساهمة الأنشطة الخدمة في الناتج الإجمالي المحلي. إن ضعف الأداء الإقتصادي بشهد تطورا، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا، كلما كان مشجعا، لأن الاستثمار يميل إلى إتباع النمو.

2-مستوى الإستقرار الإقتصادي : ونقصد به الإستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم ومعدل البطالة، و عجز الميزانية، والإستقرار الخارجي مقاسا بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3-هيكل المتغيرات الإقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي و الإستهلاك الكلي و أيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها. كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وكلما كانت سيئة أدت إل نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: المناخ الاجتماعي.

ممثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو عكس ذلك ، وبغرضها في النقاط التالية:[2]

1-درجة تماسك الجبهة الاجتماعية : لتحقيق الاستقرار و تنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع و عدم المساواة.

إن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش واللامبالاة، وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، و منه فإن توفير الأمن الاجتماعي، ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، هو من المتطلبات الأساسية للإيجاد مناخ استثمار ملائم.

2-العناصر الديموغرافية: التي نصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق و الممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة، المستوى التعليمي.

3-العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، و أهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور، وتدخل تحت هذا العنصر مجموعة من المؤشرات هي:[3]

---

[1] إبراهيم العسوي، "قياس مؤشرات التنمية"، دار الوحدة العربية، مصر 1985، ص224-225

[2] عبد السلام أبو قحف، " إقتصاديات الإدارة والإستثمار " مرجع سابق، ص 145.

[3] عبد السلام أبو قحف، " إقتصاديات الإدارة والإستثمار " مرجع سابق، ص 147.

أ- نسبة تمثيل الفئات الفقيرة والجماعات المختلفة في المجلس النيابية؛

ب- عدد الإضرابات و الإعتصامات و التظاهرات الاحتجاجية و السخط الاجتماعي؛

ج -نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر، وأيضا تحت الفقر المدقع؛

د -طريقة تعاملهم مع الأوضاع التي يعيشونها؛

هـ -نسبة السكان المشاركين في برامج التامين ضد المرض والعجز و الشيخوخة ..... ؛

رابعا: المناخ القانوني.

يندرج تحته مجموعة من الضوابط، التي غالبا ما تكون منظمة للعلاقات القانونية بين طرفي الإستثمار الأجنبي و هي كما يلي:[1]

1 -**الاتفاقات الثنائية:** التي تنظم العلاقات بين بلدين، وهي تتعلق عادة بحق مواطني كل دولة في السفر والتجارة و الاستثمار في الدولة الأخرى، والإتفاقية تؤمن عدم التفرقة المتبادلة، لقد بدأ هذا النوع من الإتفاقيات أولا في قارة أمريكا و بالخصوص في الاتفاق الثنائي بين الولايات لمتحدة الأمريكية و كندا فضمن أكثر من 900 معاهدة مبرمة إلى غاية 1995 ما بين 150 دولة، نحو 60 بالمائه منها تم عقدها ابتداء من سنة 1990، و299 معاهدة تم عقدها بين سنتي 1994 و1995 لكن أغلب الإتفاقيات المبرمة حديثا، جمعت بين البلدان المتقدمة والدول النامية، وكانت البلدان المتقدمة التي نشطت إلى التفاوض على مثل هذه المعاهدات مع البلدان النامية هي: فرنسا، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية [2] وعموما تتضمن الإتفاقيات الثنائية المرتبطة بترقية وحماية الإستثمار الأحكام التي تخص: قبول الإستثمارات والمستثمرين، الخطوط العريضة للمعاملة القابلة للتطبيق، الحماية من المصادرة و التعويض عن الخسائر، تحويل الأرباح و إعادة راس المال إلى لوطن و تسوية المنازعات.[3]

2 -**الإتفاقيات الدولية أو الإتفاقيات الإقليمية** : التي يشارك فيها عدة دول، إبتداءا من إتفاقيات التكامل الإقتصادي، كمجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة، و هذه الإتفاقيات تختلف في شموليتها و الجوانب التي تغطيها، إعتمادا على مرحلة التكامل هناك إتفاقية مهمة وهي الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية، وبعدها المنظمة العالمية للتجارة وصولا إلى إتفاقيات التكامل الكلي ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي، وتكون هذه الاتفاقيات في القطاعات ذات التكلفة العالية والتكنولوجيا المتطورة و بالخصوص في مجال الإلكترونيك والكيمياء والصيدلة و المعلوماتية والدفاع، بإبرام هذه الإتفاقيات تبدأ الدول بتقليص عدد الأنشطة المستبعدة من الإستثمار الأجنبي المباشر.[4]

3 -**حل النزاعات:** في حالة نزاع طرفين من بلدين مختلفين فكل طرف يفضل تطبيق قانون بلده، وعادة تذكر الإتفاقية الإستثمارية أي قانون يسرى في حالة نشوب نزاع بين لطرفين غالبا ما يكون فرد أو مؤسسة من بلد محلي ضد بلد أجنبي.

4 -إن توفير التشريعات و القوانين الاستثمارية الجيدة المواكبة للعصر و توفير الهيئات اللازمة لتسيير هذه القوانين الاستثمارية سيؤدي لا محال إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لوجود مناخ قانوني يساعد على تطويرها و تشجيعها على النمو.

[1] عبد السلام أبو قحف، " إقتصاديات الإدارة والإستثمار " مرجع سابق، ص 141-142.

[2] Nor eddine benfreha ,Op Cit, P 111.

[3] IBid, P 112.

[4] Denis tersen, Jean –Luc Bricout, Op Cit, P202.

5- الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار: وتبرم هذه الإتفاقية بين أطراف متعددة لحماية وتشجيع الاستثمار، تتضمن قواعد موضوعية ملزمة بشأن الاستثمار، ولقد استنتج أنه عند سن مجموعة شاملة ومتنافسة من القواعد الدولية تكون ملزمة من شأنه أن يزيل التعقيد الناشئ عن الإتفقايات الثنائية والإقليمية الخاصة بالإستثمار و يساهم في خلق المناخ الاستثماري الذي ترغب فيه الدول والذي يخدم التنمية الاقتصادية.

المطلب الخامس : أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى الدول المضيفة إلى جذب الاستثمارات المباشرة بتقديم وتوفير مجموعة من الحوافز والتي تشكل في معظمها جزء من المناخ الدائم للإستثمار و فيما يلي سنعرض مختلف أشكال الخاصة بالاستثمار:[1]

أولا: الحوافز المالية والتمويلية.

تشمل الحوافز المالية التخفيضات و الإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الإئتماتية و القروض المقدمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الإستثماري.

ثانيا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر.

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات التي يمكن للدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر أن تقدمها و هي كالآتي:

1-الضمانات المادية: وتشمل ما يلي: [2]

أ-ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها.

ب-ضمان عدم و ضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية.

ج-ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

2-الضمانات القانونية: تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم و نزع الملكية، حتى يكون هذا التعويض عادل وفعلي خلال مدة معقولة، وهذه الضمانات يجب التأكد منها وتوضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي حيث يشمل:

أ - شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة؛

ب - التعويض الذي يكون مناسب وفعلي وفوري؛

3- الضمانات القضائية: تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات و الهيئات التي لها الحق في فض النزاعات و تشمل المسائل التالية: [3]

أ-حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية، حيث تنص أغلب الإتفاقيات على :

- اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تنجز على إقليمها الاستثمار.

- إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الاختصاص فإذا كان مالي فيعود الاختصاص إلى البنك العالمي، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي و إذا كان تجاري يعود إلى المنظمة العالمية التجارية.

---

[1] غاي فيفرمان، " تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر، توصيات و تحذيرات "، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01 مارس 1992، ص47.

[2] غاي فيفرمان، " تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر ، توصيات و تحذيرات "، مرجع سابق، ص47.

[3] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمار في الجزائر"،مرجع سابق، ص 119-121.

ب- القانون الواجب التطبيق ، وهنا يكون حسب الاتفاق: إما تطبيق القانون الوطني الداخلي أو الخضوع إلى التحكم المؤسساتي.

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي: وهي معرف المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها وفعاليتها.

ثالثا: الحوافز المختلفة والمرتبطة بالتسهيلات.

إضافة إلى الحوافز السابقة الذكر ، فإن هناك حوافز من مشكل آخر، تتمثل في جملة من التسهيلات المختلفة حيث هذه الحوافز في مجملها تقديم إمتيازات وتتمثل في :[1]

1 تحفيز ربحية المستثمرين بعدة طرق غير مباشرة كتقديم الأرض والبنية الأساسية المطلوبة بأسعار اقل من الأسعار التجارية؛

2 منح شركة الأجنبية وضع مناسب في السوق ، أو مركزا إحتكاريا، أو حمايتهما من المنافسة

3 تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز...؛

4 عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الإستثمارية، سواء كاملا أو جزئيا.

كما أن هناك مجموعة من الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المباشرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكزن كالآتي:[2]

أ -إلغاء العقبات في مجال قبول الإستثمارات؛

ب -السماح والقبول بالإستثمارات في المجالات الخاصة؛

ج -تسهيل وعقلنة شروط الدخول الأموال والأفراد ؛

د -إلغاء أو التقليل من طلب تحقيق النتاج؛

هـ -توفير حماية أحسن للإستثمارات؛

[1] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمار في الجزائر"، مرجع سابق، ص 124-122 .

[2] فيصل يشير، " العولمة إعادة الهيكلة و التنمية"، جامعة فرحات عباس سطيف، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، دار الثقافة، سطيف في 15-16 ماي 1999، ص285.

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر.

مما لا شك فيه أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف سيخلف مزايا وعيوب كما أنه سيحصد مزايا و عيوب، بالإضافة إلى انه يؤثر على بعض المجالات ، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر، على كل من البلد المضيف والشركة المستثمرة، كما سنحاول تحديد آثاره على بعض المجالات كالعمل وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

تتمثل في: [1]

1 تساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛

2 تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الإقتصادية؛

3 تنمية قدرات المدراء الوطنيين؛

4 خلق علاقات تكامل اقتصادية رئيسية أفقية وعمودية معا لنشاطات الإقتصادية والخدماتية المختلفة بالدول المضيفة؛

5 خلق فرص جديدة للعمل؛

6 تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إستغلال فرص التصدير أو الحد من من الإستراد؛

7 رفع القدرة الإنتاجية و الإستثمارية عن طريق الاستفادة من طرف التسيير الحديثة ومن بعض التكنولوجيا بصورة تسيير؛

8 تسريع عملية النمو ؛

9 جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الاقتصادية

ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية.

تتمثل في: [2]

1- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض و المواد الخام اللازمة للشركة الأم

2 يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإتناج المباشر بدلا من التصدير؛

3 إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل المشكل اللغة والعلاقات مع العمال ن وغيرها من المشاكل المختلفة؛

4 تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة

5 يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة، كالزراعة و البترول... ؛

[1] عبد السلام أبوقحف، " إقتصاديات الإستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص366-368.

[2] عبد السلام أبوقحف، " إقتصاديات الإستثمار الدولي"، مرجع سابق، 1992، ص369.

6 -عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد و أرباح؛

7 -تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ، و نقلها إلى الدولة المضيفة؛

المطلب الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.

تتمثل في: [1]

1 -حرمانها من المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار ؛

2 – تحقيق المزايا المذكورة سابقا، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية و الإدارية و المالية، وهذا ما يكون غائبا في أغلب الحالات؛

3 -تخشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية و الإحتكار و ما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي و الدولي؛

4 -خروج الأموال في شكل أرباح و عوائد على المدى المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات...؛

5 -مسخ ثقافي و تلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية؛

6 -استغلال الطاقات العمالية و تحويلها لصالح المستثمر الأجنبي؛

7 -خطر المراقبة الأجنبية و السيطرة والهيمنة على الإقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية؛

8 -نهب واستغلال و تحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية؛

9 -نظرا لإحتمال انخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات؛

ثانيا: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر للشركة الأجنبية.

تتمثل في: [2]

1 -يحتاج إلى رأس مال كبير؛

2 -ضياع فرص العمل في الدولة الأم ؛

3 -خفض فرص التصدير للدولة الأم ؛

4 -قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك؛

5 -عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير و التوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي؛

6 -احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري؛

---

[1] عبد السلام أبوقحف، " لإقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص483-484.

[2] عبد السلام أبوقحف، " لإقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 485.

7 -انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبيا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل؛

خلاصة الفصل الثاني:

إن تزايد حجم الديون، يحتم المزيد من الشروط المجحفة في حق الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة، والمتعلقة بالسداد وإعادة الجدولة وغيرها، إذ تفرض المجموعات العالمية الكبرى إتباع سياسات مالية ونقدية محددة، تتمثل في تخفيض قيمة العملة و إلغاء الرقابة على الصرف، و إزالة القيود والرسوم الجمركية أمام الواردات، وتخفيض الإنفاق العام، و هذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم الاستثمارات، و رفع الدعم عن الأسعار كل هذا سيؤدي حتما إلى ضغوط اجتماعية داخل هذه البلدان، يقابل كل هذا بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الخاص، وأصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي لزيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبارها الممثل الرئيسي للاستثمار، الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الاقتصادية الفكرية تهتم به، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل نظام الاقتصادي العالمي الجديد أو ما يعرف حاليا بالعولمة.

لقد توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل، فهو بذلك يختلف عن لاستثمار المحفظي بحكم المعايير والميزات التي تميزه عنه، وأيضا للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال و خصائص وأهداف ومخاطر يسعى كل طرف من أطرافه إلى الاستغلال الأحسن فيها، وبطبيعة الحال فإن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يستوجب تهيئة المناخ الاستثماري المحفز له و الإستفادة إلى أقصى حد من مزاياه ومحاولة التغلب على عيوبه. هذا فيما يخص الفصل الثاني أما الفصل الثالث فسنعرض فيه واقع وآفاق الاقتصاد العربي في ظل التطورات الحديثة التي نقصد بها العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال أزمات ومراحل متعددة تراكمت خلالها معطيات أدت بها إلى الوضع الحالي، حيث يتميز بصعوبات جمة في مختلف المجالات، إن الخوض في عدة أنواع من التسيير وتطبيق عدة سياسات بداية بالنظام الاشتراكي، ثم الإصلاحات التي قامت بها وتقوم بها للتحول إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة فتمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء القيود الجمركية والتخفيض من الرسوم والضرائب بالتدرج وتحسين المنظومة المالية وإلغاء القيود البيروقراطية ومحاولة تحسين أداء المنظومة الإدارية وتشجيع الاستثمارات بجميع أنواعها خاصة الأجنبية منها، إن هذه الإصلاحات سيكون لها في المستقبل نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري.

ومادمنا نتحدث عن الاستثمارات فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ودفعا إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات وإجراءات وإصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا بفضل الإصلاحات التي تقوم بها، من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تضمن استقطاب الاستثمارات، وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب والخواص المحليين.

وسنتناول في هذا الفصل واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تبيين المناخ الاستثماري ثم ننتقل إلى واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية وبعد ذلك نتطرق إلى واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة وفي الأخير نتحدث عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر:

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة في ما يخص سن القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وتقديم الحوافز التشجيعات والضمانات اللازمة لذلك، وعليه سنتطرق إلى المناخ الاستثماري في الجزائر وتطوره بداية بالمناخ الجغرافي والطبيعي ثم نتحدث عن المناخ السياسي والاقتصادي والمناخ الاجتماعي والقانوني وأخيرا المناخ المؤسساتي.

المطلب الأول: المناخ الجغرافي والطبيعي.

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي، فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا، حيث إنها تتميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ2.381.741 كلم2، واجهتها الشمالية لها شريط ساحلي يطل على الجنوب حوالي 2000 كلم، أما حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والتشاد، ومن الغرب المغرب وموريطانيا. وهي تقع في شمال المتوسط وأوروبا وتتوسط بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية في الجزائر من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط.

إن التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر إيجابي على توفر موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء هناك البترول والغاز الطبيعي والفحم وفي الشمال هناك الحديد والنحاس، وأيضا على تنوع المحاصيل الزراعية خاصة التمور في الصحراء والبرتقال والكروم في الشمال والحبوب في المناطق الداخلية، كل هذه المؤهلات الجغرافية والطبيعية تجعل من الجزائر مكانا خصبا لتدفق واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك يجب على الدولة الجزائرية الاستفادة إلى أقصى الحدود من هذه الميزة.

أولا: الخصائص المتعلقة بالأرض.

تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، وهناك مشروع كبير سمي بالسد الأخضر على شكل حاشية غابية من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء، طوله 1500 كلم، وعرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650.000 هكتار منها 60 بالمئة من الصنوبر، وفيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية فالمنطقة الشمالية تزرع بها الخضر والفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب وبفضل المبادرات الحالية لكسب أراضي زراعية جديدة خاصة في منطقة الجنوب، وهذا عن طريق تقديم الإمكانيات والمساعدات الكبيرة التي تجسدت فيما يسمى بصندوق الجنوب.[1]

ثانيا: الخصائص المتعلقة بالموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية في الجزائر محدودة والكمية المتوفرة لكل فرد ضعيفة، ويمكن أن تتقلص مستقبلا وهذا نظرا للزيادة في الطلب المرتقبة المرتبطة بالنمو الديموغرافي والاقتصادي، وأيضا المخاطر التي تهدد هذا العنصر الحيوي من مخاطر التلوث البيئي والمائي.

---

[1] أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 1991 ، ص 9.

تستقبل الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار م3 في السنة، يتبخر منها حوالي 85بالمئة أي ما يعادل 85 مليار م3 من مياه الأمطار يعود إلى طبقات الجو ويستحيل إعادتها، أما 15 بالمئة المتبقية وهي 15 مليار م 3، فتنقسم بين المياه الجارية السطحية التي تقدر بـ 12.4 مليار م3 في السنة وبين المياه التي تتسرب إلى قعر الأرض والتي تقدر بـ2.6 مليار م3 في السنة.

إن خاصية تساقط الأمطار في الجزائر لها عدة ميزات تتمثل في:

1-اختلال التساقط بين الشرق والغرب، حيث تستقبل المنطقة الشرقية أكبر كمية من الأمطار مقارنة بالمنطقة الغربية وهذا لأن المنطقة الغربية تعترضها حواجز طبيعية في المغرب تحول دون تسرب السحاب الممطر؛

2-اختلال التساقط بين الشمال والجنوب، حيث أن المنطقة الشمالية تستقبل أكبر الكميات من الأمطار، ثم تنخفض هذه الكميات في المناطق الداخلية بسبب التضاريس التي تتميز بها البلاد، ولا يصل إلى المنطقة الجنوبية من الأمطار إلا القليل لأن السحاب يكون قد أفرغ حمولته في المنطقة الشمالية والداخلية، ماعدا الأمطار الموسمية التي تسقط في بعض الأحيان؛

3-اختلال التساقط خلال فصول السنة، حيث تتساقط كميات كبيرة خلال فصل الشتاء، بينما باقي الفصول تكون قليلة وفي بعض الحالات منعدمة؛

4-مرور المنطقة بفترات جفاف يجعل البلاد في أزمة مائية كبيرة في بعض الحالات، حتى وصل الأمر بالدولة الجزائرية إلى التفكير في شراء سفن لاستيراد المياه أو اللجوء إلى تحلية مياه البحر؛

من هذا كله نستطيع القول أن تساقط الأمطار له خاصتين أساسيتين هما:

أ - اختلال التساقط خلال الزمان؛

ب - اختلال التساقط في المكان؛

وفيما يلي سنعرض جدول بينة الموارد المائية المستعملة في الجزائر.

جدول رقم (03-01): الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م3).

المناطق / الموارد	الأحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد المائية السطحية	11.1	0.7	0.6	12.4
الموارد المائية الجوفية	-	1.8	1.7	3.5
المجموع	11.1	2.5	2.3	15.9

المصدر: رابح زبيري، "إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية و سوء التسيير" ،مجلة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 07، سنة 2002 ص16.

ونشير إلى أن الجنوب الجزائري يحتوي على كميات هائلة من المياه الجوفية المتكونة عبر تنسيق طويلة لكن المشكل في أنها غير متجددة إلا بنسبة ضعيفة جدا.

ثالثا: الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية.

تملك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا، إضافة إلى وجود مناطق عذراء لم يتم بعد استغلالها، وهذا ما يؤهلها لأن تكون مناطق خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويضاف إلى الميزتين السابقتين وجود مناجم الحديد خاصة بالمنطقة الشمالية الشرقية بولاية عنابة كما توجد مناجم للحديد لم تستغل بعد بغار جبيلات بولاية بشار، كما تتواجد أنواع أخرى من المعادن كالنحاس والفوسفات وغيرها.

المطلب الثاني: المناخ الاقتصادي.

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية تنتمي إلى البلدان النامية وبذلك فهي تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية لهذه الدول بكل مشاكلها ومصاعبها وطموحاتها، لذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الجزائري يستوجب التعرف على طبيعة هذا الاقتصاد ومميزاته، إضافة إلى الطموحات التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا: اقتصاد ريعي.

يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتجية استنزافية للثورة البترولية والغازية لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة والرشادة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولى على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات الاعتماد على الريع الداخلي وآثاره السلبية، إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي وتشكل 64بالمئة من الإيرادات العامة للدولة وحوالي 98.5بالمئة من إجمالي الصادرات، ولا يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار[1].

وفيما يلي جدول يمثل تقييم الميزان التجاري في الجزائر لسنتي2002-2003.

الجدول رقم (03-02): الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2002-2003.

السنوات	2002		2003		نسبة النمو
العملة المستعملة	مليون دج	مليون دولار	مليون دج	مليون دولار	التقييم بالدولار
الواردات	957027	12009	1006802	13008	% 8.32
الصادرات	1499933	18825	1804046	23836	%26.62
الميزان التجاري [4]	542906	6816	797244	10828	%58.86
معدل التغطية [5]	%157	%157	%183	%183ذ	-

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني2003، الجزائر، 2004، ص51.

يظهر لنا جليا من خلال الجدول السابق أن الميزان التجاري حقق فائض في كلتا السنتين، حقق معدل نمو قدره 58.86بالمئة ، ولا يظهر التحليل بصورة جيدة حتى نقوم بعرض هيكل الصادرات، وبذلك يتبين لنا مصدر النمو.

---

[1] صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 01، 2002، ص 51.

جدول رقم (03-03): هيكل الصادرات لسنتي 2002-2003 (مليون دولار).

السنوات	2002		2003		نسبة النمو
التعيين	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات	18091	%96.10	23172	%97.21	%28.09
خارج المحروقات	734	%3.90	664	%2.79	%9.54
المجموع	18825	%100	23836	%100	%26.62

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني2003، الجزائر، 2004، ص52

يتجلى لنا من خلال هذا الجدول هيكل الصادرات الوطنية، حيث يتكون في أغلبه من المحروقات، وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية مبنية أساسا على ما تحققه عائدات المحروقات وأسعارها، وهذا لأن الصادرات تبلغ نسبتها 96.10 بالمائة في سنة 2002 مقابل 3.90 بالمائة للصادرات خارج المحروقات أما في 2003 ارتفعت نسبة الصادرات من المحروقات إلى 97.21 بالمائة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات إلى 2.79 بالمائة من إجمالي الصادرات، وما يمكن قوله عن الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى ضعفها كونها انخفضت في سنة 2003 عما كانت عليه في سنة 2002 حيث حققت نسبة نمو سالبة قدرت بـ 9.54 بالمائة.

ثانيا: اقتصاد متزايد المديونية.

ترتكز معظم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري على كيفية تسيير وإدارة أزمة المديونية، من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي، على حساب حل الأزمة والتخفيف منها، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الإستراتيجية التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية اتخاذ القرار.[1]

إن الاقتصاد الجزائري يعاني الآن من حلقة مفرغة تسمى المديونية التي لم تنخفض إلى المستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطية الخارجية [2].وهذا يظهر من خلال الجدول الموالي الذي يعطينا صورة رقمية عن تطور المديونية الخارجية الجزائرية.

[1] صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي" ، مرجع سابق، ص 50.

[2] صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي" ، مرجع سابق، ص 51.

جدول رقم (03-04): تطور مؤشرات المديونية الجزائرية الخارجية.

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
إجمالي الديون الخارجية(مليار دولار)	26.6	25.9	28.9	33.2	30.3	25.1	22.57
خدمة المديونية (مليار دولار)	8.9	9.3	4.5	4.3	5.2	4.5	4.4
معدل خدمة الدين (%)	66.4	76.5	47	31	47.5	20	16
الديون إلى الناتج الداخلي	48	63	70	74	65	47	42

المصدر: بنك الجزائر، حالة الديون الخارجية لفترة 1990-2002، جانفي 2003.

مازالت المديونية تشكل قيدا ومشروطية تؤثر على كيفيات التأهيل الاقتصادي ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة للارتفاع أسعار البترول ومع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستويات المقدرة التسديدية للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة الخارجية، حيث تم تقديره في سنة2004 في حدود العشرين مليار دولار.

ثالثا: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد.

حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وفعاليتها، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي يؤثر على تأهيل الاقتصاد الجزائري، فكم من الجهود ضاعت وتبددت بسبب ضعف المؤسسات وانتشار الفساد في أجهزتها، وكم من المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت، وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف كبيرة بسبب تغييب القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على الصلاحيات، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسساتية وزعزع عنصر الثقة فيها، وهي أمور أساسية في الإصلاح والبناء والتأهيل الاقتصادي ومواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي.[1]

رابعا: بعض الخصائص الأخرى.

إضافة إلى ما تم ذكره سابقا هناك بعض الخصائص التي سنوردها فيما يلي:[2]

1-التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية ؛

2-انخفاض مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج الداخلي الخام وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات؛

3-التمايز في توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛

4-اقتصاد ذو طابع استهلاكي ضعيف التراكمات الرأسمالية إضافة إلى سوء استخدامها؛

5-اقتصاد ضعيف الاستقرار ويتصف بالتبعية الكبيرة في جميع المجالات؛

6-اقتصاد خدمات وتوزيع؛

[1] صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي "، مرجع سابق، ص 52.

[2] سليمان المنذري ، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتب مدبولي القاهرة ، 1999، ص 201-203.

المطلب الثالث: المناخ القانوني.

ككل الدول الحديثة الاستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية قانونا يتعلق بالاستثمارات كما أن هذا الأخير عرف تطورا في الجزائر على ثلاث مراحل هي الستينات والثمانينات والتسعينات.

أولا: فترة الستينات.

عرفت هذه الفترة قانونين هامين للاستثمار نوردهما فيما يلي:

1-قانون الاستثمار الصادر في 1963: كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الأجنبية أساسا، وقد خولهم بعض الضمانات التي يستفيد منها كل المستثمرون، وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.[1]

أ-الضمانات العامة وهي أربعة: [2]

-حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛

-المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية ؛

-ضمان ضد نزع الملكية، وإن كان ذلك فبتعويض عادل؛

ب-الضمانات الخاصة. [3]

-تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية؛

-ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة؛

-تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل؛

-تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة؛

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، كما أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، وكان غير مطابق للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في تلك الفترة (1963-1964)، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تدرس الملفات التي أودعت لديه.[4]

لقد فشل هذا القانون في تجنيد رأس المال الأجنبي من أجل التنمية، رغم الامتيازات الممنوحة، وهذا لاعتبارات سياسية واقتصادية نذكر منها مايلي: [5]

- انعدام الثقة من طرف رأس المال الأجنبي الذي يرى في الجزائر بلد غير مستقر سياسيا، إضافة إلى إتباعه للنظام الاشتراكي؛
- نقص الادخار في الاقتصاد الجزائري، وضيق السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج؛

---

[1] الجزائر ، قانون رقم63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963 ، المادتين 01 و02

[2] لجزائر ، قانون رقم63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963 ، المواد: 03، 04، 05.

[3] الجزائر ، قانون رقم63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963 ، المواد: 08، 09، 12، 14، 19، 31.

[4] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمارات في الجزائر" ،مرجع سابق، ص6.

[5] محفوظ لعشب ، "دراسات في القانون الاقتصادي" ، المطبعة الرسمية ، الجزائر 1989 ، ص91.

2-قانون الاستثمارات الصادر في 1966: بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، وهذا من أجل تحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقات لتعليمات مجلس الثورة، ويختلف هذا القانون جذريا عن القانون الأول، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التي وضعها القانون. [1] وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

أ-المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، وانفراد الدولة بالقطاعات الحيوية.

ب-المبدأ الثاني: منح الضمانات والامتيازات على النحو التالي:

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية؛
- إمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية؛
- الضمان ضد التأميم، وإذا تم ذلك فبموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض خلال 09 أشهر، يساوي التعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة؛

لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط، كما أن هذا القانون لم يجلب المستثمرين الأجانب مثله مثل القانون السابق لسنة 1963، والسبب يعود إلى النقطتين التاليتين: [3]

- كانا ينصان على إمكانية التأميم؛
- الفصل في النزاعات فيهما كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري؛

ثانيا: فترة الثمانينات.

تميزت هذه الفترة بانتهاج إستراتيجية تنموية جديدة، لتدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاشه، وتصحيح كل أخطائه السابقة، وهذا من خلال المخططين الخماسيين الأول، والثاني، فتبنت مجموعة من القوانين نوردها فيما يلي:

1-قانون 1982: يتعلق هذا القانون بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها [4]، وبذلك تكون قد رفضت وأكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول الرأسمالي الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد ، جاء هذا القانون ليحدد الإطار العام الذي يخول في نطاقه لمؤسسة أو لعدة مؤسسات أجنبية، ويبين كيف ذلك، كما تستفيد المؤسسات الأجنبية من امتيازات جبائية ويسمح لها بتحويل أرباحها لبلدها الأصلي.

رغم كل مميزاته فشل هذا القانون نتيجة تفشي ظاهرة البيروقراطية التي حالت دون التوسيع في المشاريع الاستثمارية الخاصة، ودائما الدولة لا تجد ما تقوم به إلا إصدار قانون جديد.

2-قانون 1986: في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وهي انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النفطية، كذلك تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13، وإصداره في شكل قانون جديد هو 86-13 ,أقرت فيه تفصيل الاستثمار من خلال

---

[1] الجزائر ، الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات المادة الأولى .

[2] الجزائر ، الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات ،المواد: 02، 05، 14، 16.

[3] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"،مرجع سابق، ص 9- 10.

[4] الجزائر ، قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية و طرق سيرها.

مشاركة رأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حد أقصى 49 بالمائة، وقد منح امتيازات عديدة للمستثمرات الأجنبية أهمها:[1]

أ-ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية؛

ب-تحفيزات وتسهيلات جبائية؛

ج-رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة؛

د-المشاركة في التسيير؛

3-قانون 1988: في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، في هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكانت تهتم بما يلي:

أ-توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية ؛[2]

ب-تنظيم صناديق المساهمة ؛[3]

ج-القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية؛[4]

د-توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ؛[5]

ومن أهم المميزات التي جاء بها هذا القانون نذكر مايلي:[6]

_ إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13؛

_ إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد؛

_ المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية؛

_ المؤسسات فيه غير خاضعة للرقابة المعروفة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ؛

_ المؤسسات خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة؛

_ صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم الحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع؛

_ كان تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد يخضع لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية، والعقد يبرم بين الشركة الأجنبية والمؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، بينما أصبح البروتوكول يبرم بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية، والعقد يبرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركة الأجنبية، أي هناك إلغاء ضمني لبعض أحكام القانونين 82-13و 86-13 في هذا المجال.

---

[1] الجزائر، القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، مكمل و معدل لقانون 82-13 ، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد و طرق سيرها.

[2] الجزائر، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[3] الجزائر، قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.

[4] الجزائر، قانون رقم 88-4 المؤرخ في12 جانفي 1988، يتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

[5] الجزائر، قانون رقم 88-25 المؤرخ في 25 أوت 1988، يتعلق بتحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

[6] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمارات في الجزائر" ،مرجع سابق ، ص 10-11.

ثالثا: فترة التسعينات.

1-قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990: هو قانون خاص بالنقد والقرض وليس خاص بالاستثمار، وإنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات، حيث جاء تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، يتيح هذا القانون إمكانية معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر، ويكرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك أن التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك الأخرى كموزعة للقروض.[1]

حدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار (الباب مفتوح)، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصتين هما:[2]

أ-في المجال المالي : الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية، ومن هنا يتأكد أن هذا القانون نص على حرية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة،وتكون لغير المقيمين سواء لوحدهم أو بالتعاون مع المقيمين.

ب-في المجال الاستثماري : يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

وقد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي:[3]

- المبدأ الأول: حرية الاستثمار.
- المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال.
- المبدأ الثالث: تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار.
- المبدأ الرابع: تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993: لقد ألغى هذا القانون صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة 49 والتي كانت كما يلي.[4]"عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا لهذا المرسوم التشريعي".

لقد تعلق القانون 93-12 بترقية الاستثمار وجاء لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحقيق سياسة الانفتاح ولتكملة قانون النقد والقرض 90-10 الذي أبرز الانفتاح التشريعي للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها.

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993 هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية ،كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة

---

[1] الجزائر، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 173-174.

[3] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"،مرجع سابق ، ص13.

[4] الجزائر، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93الموافق لـ10 أكتوبر 1993.

المديونية، على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها وأن فعلت ذلك في السبعينات.[1]

3-قانون 1994 المتعلق بمناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الحرة.

أ-مناطق التوسع الاقتصادي: حددت بواسطة المرسوم التنفيذي 94-321 والذي نص في مادته الرابعة على تعريف وتحديد مناطق التوسع الاقتصادي والتي كانت على النحو التالي: [2] "تتكون مناطق التوسع الاقتصادي من الفضاءات الجيواقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو متكاملة، تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية المطلوبة الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها".

إن الهدف الأساسي من تكوين مناطق التوسع الاقتصادي هو الوصول في المدى القصير أو المتوسط إلى إبراز بعض المناطق المشتملة على عناصر ذات طابع اقتصادي مالي ضريبي، إذن فالهدف هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي، ووجود الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية هي عبارة عن شروط لكي تعتبر المنطقة منطقة توسع اقتصادي.[3]

ب-المناطق الحرة: حددت بواسطة المرسوم التنفيذي 94-320 الذي نص عليها المرسوم التشريعي تحت رقم: 93-12 فعرفها بذلك المشرع الجزائري في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 94-320 بأنها.[4]"مساحات مضبوطة الحدود، تمارس فيها أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية، ويمكن أن تكون أراضي الأساس بالقرب من مطار أو ميناء أو منطقة صناعية" وفي الجزائر تم تهيئة ميناء جيجل ليؤدي المهمة، لكن في أواخر سنة 2004 ألغت الحكومة هذه المناطق الحرة، لأن دورها أصبح ليس مهم لأن الجزائر بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك فإنها ستخفض الضرائب إلى أقصى الحدود حيث تصبح الجزائر كأنها منطقة حرة كبيرة، لأنها ستخضع إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة.

ظهرت المناطق الحرة في الستينات وتم استخدامها في السبعينات والثمانينات، وفي نهاية1990 تم تعداد 55 بلد يكون قد لجأ إلى المناطق الحرة الصناعية بمجموع 130 منطقة، الهدف من اللجوء إلى المناطق الحرة هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة والحصول على العملة الصعبة بالإضافة إلى خلق مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد المضيف. [5]

4-الخوصصة: إن حتمية عولمة الاقتصاد أدت بالسلطات العمومية إعادة النظر في وضعية المؤسسات الوطنية، وهذا انطلاقا من 1994، حيث تم إتباع برنامج ضخم للإصلاح الاقتصادي الشامل، بعد أن تميزت الوضعية الاقتصادية للبلاد طيلة سنوات مضت بتفوق القطاع العمومي والتسيير المركزي، إن الهدف من الإصلاحات كان من جهة إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الدولة ومن جهة أخرى وضع آليات تشريعية تسمح للدولة بتكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي، إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تطلب إصدار عدة نصوص وتعديل نصوص أخرى، وكان القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية رقم: 95-12 الصادر في 26 أوت 1995، وكذا القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة الصادر في 6 أكتوبر1995، وحسب هذين القانونين فتحت الدولة المنافسة على مصراعيها في عدة قطاعات منها

---

[1] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، مرجع سابق، ص16

[2] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بترقية الاستثمار وتعيين شروط مناطق التوسع الاقتصادي وضبط حدودها.

[3] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، مرجع سابق، ص28.

[4] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية رقم 67-94 الموافق لـ19 أكتوبر 1994.

[5] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"،مرجع سابق، ص31.

السياحة، النقل، الخدمات، الصناعات التحويلية والصناعات الميكانيكية. لكن أبقت على قطاع المحروقات كقطاع خاص بالدولة تتدخل فيه مباشرة. [1]

إن التعليمة 95-12 المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية استخدمت جهازين مكلفين بالخوصصة وهما:[2]

أ-المجلس الوطني لمساهمات الدولة: يضم 14 وزيرا يرأسه رئيس الحكومة، تتمثل مهامه في إعداد وإنجاز برنامج الخوصصة.

ب-المجلس الوطني للخوصصة: يقوم هذا المجلس بتقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من قبل خبراء مستقلين وأوضح رئيس المجلس الوطني للخوصصة في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998م، أن نسبة نجاح العملية لم تتعد 25 بالمائة. وفي نفس الشهر أعدت قائمة بـ89 مؤسسة للبيع، ومنذ بداية عملية الخوصصة تأسست 1033 مؤسسة.[3]

كما صدر القانون الجديد للخوصصة بواسطة الأمر رقم 01-04 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، والهدف الأساسي لهذا الأمر مواجهة ثقل اتخاذ القرار الذي يتسبب في ثقل عملية الخوصصة منذ 1995. [4]

إن الخوصصة في الجزائر لا يمكن أن تنجح إلا في إطار إستراتيجية مدروسة للتنمية، وخارج هذا الإطار فإن ذلك يعد نوعا من الهروب إلى الأمام والمغامرة. [5]

رابعا : القانون الجديد لدعم الاستثمار.

يتضمن هذا القانون محاور أساسية نذكر منها ما يلي:[6]

1-مبدأ الشفافية: يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه، بحيث يجب أن تكون متوفرة بشكل عادي دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين أساسيين هما:

أ-حرية الاستثمار وتوفير الحماية بقوة القانون.

ب-عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين ومعاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق والواجبات.

2-مبدأ سهولة حركة رؤوس الأموال: عن طريق حرية تحويل العوائد الناجمة عن الاستثمار ولتوفير هذا المبدأ يجب توفر حرية التحويل وحرية دخول العملة الصعبة إلى الأسواق.

3-مبدأ الاستقرار: يؤدي هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم، وهذا نتيجة وجود الأخطار السياسية المتعلقة بـ:

أ-نزع الملكية؛

ب-الاستيلاء والتأميم؛

جـ-الحروب الأهلية والخارجية والانتفاضات؛

د-تحويل رأس المال والعملة الصعبة؛

---

[1] Ahmed Ben HALIMA, système bancaire algérien , édition Casbah, , 1997, P50.

[2] الجزائر، التعليمة رقم 95-12 المؤرخة في 26 أوت 1995 المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

[3] الخوصصة في الجزائر، مجلة الجيش، المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، سطاوالي، العدد، 459، أكتوبر 2001، ص28.

[4] الجزائر، الأمر، رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالخوصصة وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

[5] علي سعيدان، "دروس في الاقتصاد السياسي"، الجزائر، فيفري 2004، ص104.

[6] الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001، المواد 7-14.

ويستفيد المستثمر المحلي أو الأجنبي من أحد النظامين المنصوص عليهما في الأمر المتعلق بالاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 والمتمثلان فيما يلي:[1]

1-النظام العام: تتمتع الاستثمارات في ظل النظام بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية وجمركية وتتمثل هذه الاستثمارات في:

أ-اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأصيل منتوجات قديمة؛

ب-المساهمة في رأسمال المؤسسة العمومية؛

ج-استفادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية؛

أما المزايا الممنوحة فهي كالأتي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار العيني.
- الإعفاء طيلة مدة تقدر أدناها بسنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري وأصبحت حاليا المدة تقدر بعشر سنوات كأقصى تقدير؛

2-النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات التالية:

أ-الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ؛

ب-الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا متطورة وخاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستديمة ؛

أما المزايا الممنوحة فهي كالأتي:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 بالمائة. فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال؛

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع؛

.-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

واعتمادا على المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات تأتي قوانين المالية في كل سنة بتعديلات حسب الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وانتهاج نظام الخوصصة للمؤسسات العمومية، وهذه الإصلاحات كلها من أجل التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وما يمكن ملاحظته في المناخ الاستثماري القانوني هو أن الجزائر رفضت الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة طويلة من الزمن، ثم فتحت له الباب على مصراعيه، لقد كان تفتح الجزائر على الرأسمال الخاص والأجنبي وموازيا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، ويظهر هذا التفتح من خلال القوانين التي أصدرتها في فترة الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الثالثة وبهذه القوانين تكون الجزائر قد وفرت الجو والشروط القانونية لضمان الاستثمار الأجنبي، والشيء

[1] ا الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001، لمواد: 11-29-30-31.

الذي يثبت نية الجزائر في تحرير الاستثمار هو إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، وما يمكن قوله في هذا الصدد أن هناك تطابق بين المبادئ التي تبنتها الجزائر على المستوى الداخلي، والمبادئ المكرسة على المستوى الدولي، وبذلك انسجمت السياسة الاقتصادية الجزائرية مع توجهات اقتصاد السوق المبينة في سياسة صندوق النقد الدولي، والتي تتمثل آخر خطواتها في تبني أمرا خاصة بالخوصصة. [1]

المطلب الرابع: المناخ المؤسساتي.

منذ قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، بدأت الدولة الجزائرية تفكر بجدية في السبل الناجعة لجلب الاستثمارات الأجنبي المباشرة وهذا من خلال الإصلاحات الشاملة الرامية إلى التفتح على الاقتصاد العالمي وأيضا تهيئة المناخ المؤسساتي الذي يسهل عملية الاستثمار إضافة إلى الضمانات والتحفيزات التي مافتئت تقدمها لصالح المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء.

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

تأسست هذه الوكالة عام 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري، لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد الذي يوفر الجهد والوقت للمستثمر، ويتميز أسلوب عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد، وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين.[2]

لقد دعم قرار نشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار ، صدور المرسوم التنفيذي 94-319 الذي يدعو إلى تحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها: [3]

1- مهامها: تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:[4]

أ - تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛

ب - العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطويرها؛

ج - ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها؛

د - وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي والمتعلق بممارسة أنشطتهم؛

هـ - تضمن توزيع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛

و - تساعد المستمرين على استيفاء الإجراءات اللازمة بإقامة الشباك الوحيد؛

ز - تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه بقرار منحة المزايا المطلوبة أو رفضها؛

ح - نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات؛

ط - تحدد المشاريع المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث الحجم الأرباح والمرودية؛

ي - تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛

---

[1] كمال عليوش قربوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، مرجع سابق، ص126.

[2] الجزائر فرص للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص42.

[3] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بنشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار وتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها.

[4] الجزائر فرص للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص40-41.

ك – تسهر على جعل كل قرار تتخذه إلزاميا؛

ل – التعريف بالمناخ الاستثماري والترويج للفرص الاستثمارية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض والندوات وتنظيم التظاهرات والندوات؛

م – تعمل على تصحيح النظرة الخارجية للبلاد؛

2– الهيكل التنظيمي لوكالة دعم وترقية الاستثمار.

أ–مجلس الإدارة: يرأس الوكالة، كذلك يتحكم في الفروع عن طريق ممثل لكل فرع، ويتكون مجلس الإدارة من عدة فروع نوضحها فيما يلي:

شكل رقم (03–01): فروع مجلس الإدارة.

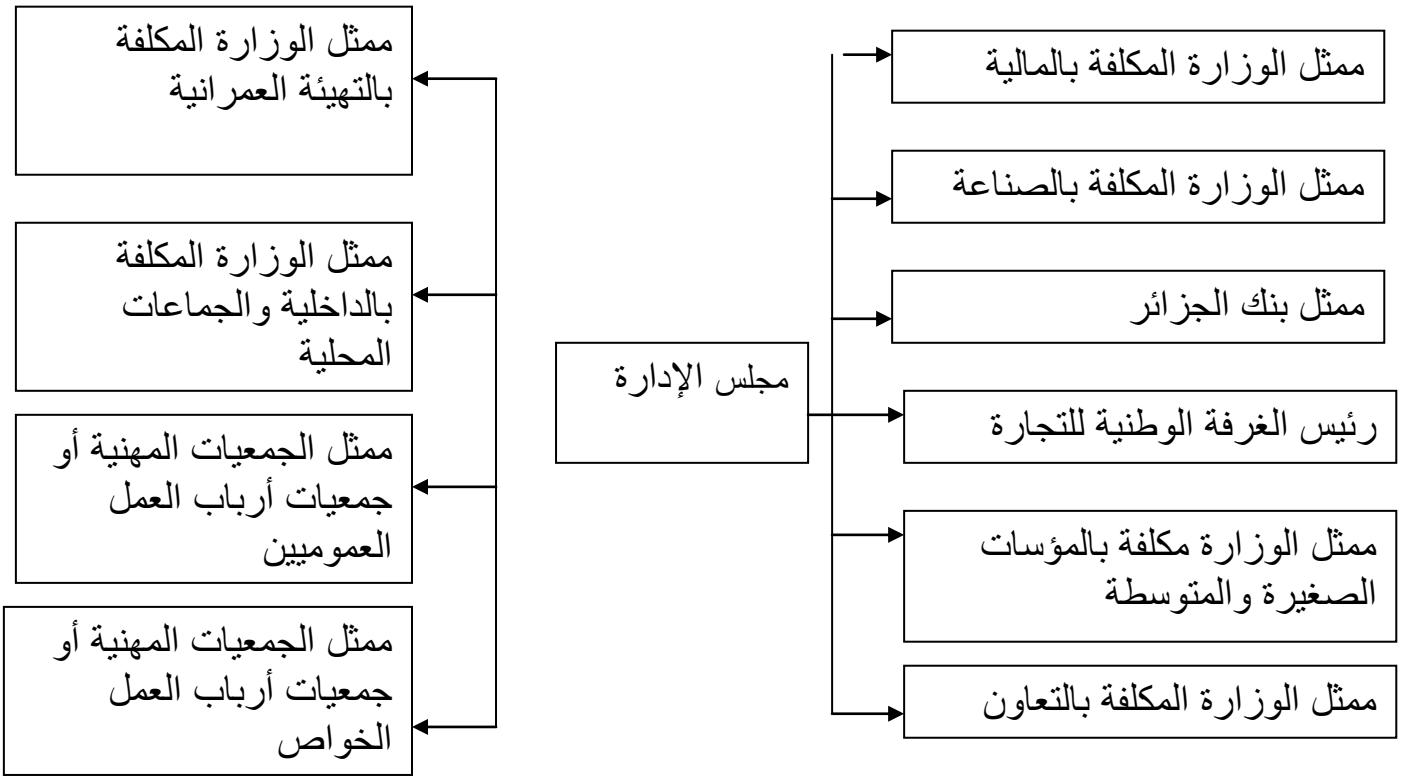

المصدر: الجزائر فرص للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص43.

ب–الشباك الوحيد: ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة ويقوم بما يلي:.

- يضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار؛
- يوفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات ؛
- يتأكد الشباك بالاتصال مع الإدارة والهيئات المحلية؛
- تحديد الأراضي والعقارات الخاصة بعملية الاستثمار من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار؛

يوجد داخل الشباك الوحيد مجموعة من المكاتب كل حسب اختصاص سنوضحها في الشكل الموالي.

شكل رقم (03-02): المكاتب الموجودة على مستوى الشباك الوحيد.

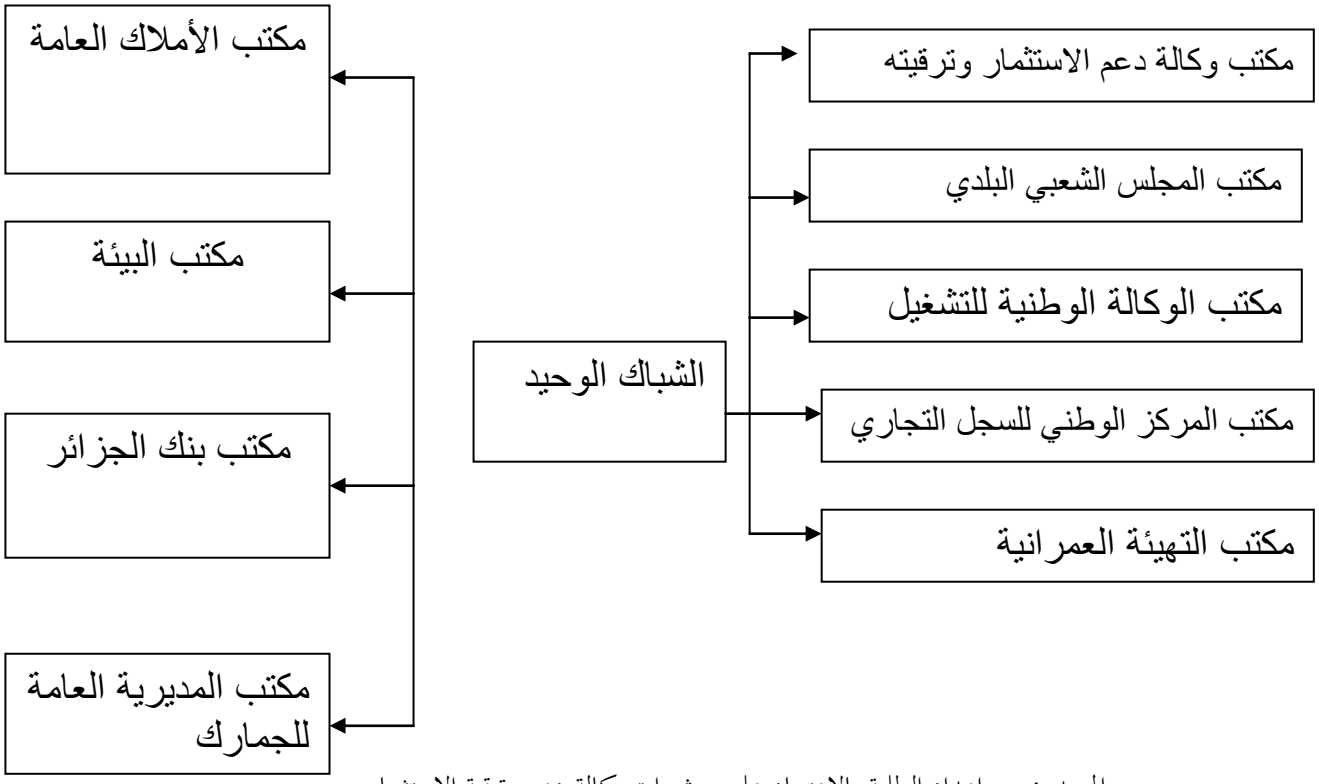

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على منشورات وكالة دعم وترقية الاستثمار

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أنشأت وكالة ترقية ودعم الاستثمار بمقتضى المرسوم التشريعي 93-12 وكنتيجة لها وتكملة لأحكامها، وعملا بأحكام المادة السادسة من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. أنشئت لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، ونصت عليها المادة الأولى من الأمر رقم 01-03 وعرفتها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[1]

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات المهام التالية:[2]

1-الاتصال مع الإدارة والهيئات المعنية؛

2-تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛

3-تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛

4-تتأكد من التزام المستثمرين بالتعهدات المقدمة خلال فترة الإعفاء؛

5-تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

6-تسيير المحفظة العقارية وتقديم المعلومات والمعطيات الاقتصادية؛

---

[1] الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001، المادتين 01 و06.

[2] Nations Unies, Rapport d'activité, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève, décembre 2003, P25.

7-إبراز فرص الاستثمار؛

8-التعريف بالمحيط الاستثماري في الجزائر؛

9-تحديد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على السلطات العمومية المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لحلها؛

10-تنظم ندوات وملتقيات دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة؛

11-إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة؛

12-تشكل مجموعة من الخبراء يقومون بمعالجة الوسائل الخاصة بالاستثمار؛

أما فيما يتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة فيديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة، يسيرها مدير عام ويساعده أمين عام كما يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة، بناء على استدعاء من رئيسه، كما يوجد على مستوى الإدارة شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يؤهل الشباك الوحيد قانونيا ليوفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد من تحقيق وتبسيط الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع ويسهر على تنفيذ هذه الإجراءات بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية.[1]

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

هو عبارة عن تنظيم وهيئة رئيسة لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية ودعم الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة ويتشكل من:[2]

1-الوزير المكلف بالمالية؛

2-الوزير المكلف بالجماعات المحلية؛

3-الوزير المكلف بالطاقة والمناجم؛

4-الوزير المكلف بالتجارة؛

5-الوزير المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار؛

6-الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

7-الوزير المكلف بالصناعة؛

تتمثل مهامه فيما يلي: [3]

-يقترح استراتيجيه تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات؛

-يفصل في الاتفاقيات التالية[4]:

- ❖ الاتفاق بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر؛
- ❖ الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار؛
- ❖ الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار؛
- ❖ يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه؛

---

[1] Nations Unies, Rapport d'activité, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève, décembre 2003, P26

[2] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار، المادة الرابعة.

[3] الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001، المادة 18 و 19.

[4] الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001 ، المادة 12.

❖ يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها؛

المطلب الخامس: المناخ السياسي والأمني.

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية والأمنية، كان من أهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا بسبب الخلافات والصراعات على السلطة خصوصا في بداية التسعينات، فأدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر، رغم الامتيازات والتسهيلات والتحفيزات التي قدمتها الجزائر إلى مستثمرين المحليين والأجانب على السواء، ومما زاد الطين بلّة هو الإعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة أمنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر.

لقد بدأ الاستقرار يعود إلى الجزائر منذ أن اكتملت مؤسساتها وهاذ منذ 1995 حين انتخب الرئيس ليمين زروال، وتحسنت الوضعية أكثر بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس الجمهورية الجزائرية سنة 1998، خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999 الذي جاء على شكل استفتاء مقترح من رئيس الجمهورية، وبذلك بدأ يعود الهدوء والأمن والاستقرار للبلاد.

إن هذا الاستقرار في مؤسسات الدولة أولد تحسنا كبيرا في المناخ الاستثماري السياسي والأمني خاصة مع النجاح النسبي لقانون الوئام المدني وإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية التي كان شعارها المصالحة الوطنية الشاملة، إن هذا التحسن ظهر من خلال ازدياد حركة الاستثمار ونموها بسرعة، وتنوعت مصادر الاستثمار خصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة التي أصبحت تعني الاقتصاد بكامله ماعدا قطاع المحروقات.

المطلب السادس: الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار.

أولا: ميدان العقار الصناعي.

لمواجهة مشكل العقار قامت الحكومة بـ:[1]

1-إعداد إستراتيجية واضحة ونهائية بهدف تحديد سعر توازني بإمكانه أن يؤمن أفضل عرض للأراضي؛

2-تحرير أكبر عدد ممكن من الأراضي خاصة الموجودة في المناطق المطلوبة للاستثمار فيها، وعرضها على المستثمرين بكل شفافية والتوجيه الفعال للمتعاملين؛

3-خلق مركز مراقبة للعقار، وبنك معلومات للعقار الصناعي والأرضي؛

4-تحديد هيئة مسئولة تقوم بتسهيل إجراءات إنجاز ومتابعة مراحل العمل في مجال العقار الصناعي، وضمان متابعة الإجراءات والقرارات المتخذة؛

5-تقديم المعلومات حول الأراضي المتوفرة للمتعاملين الاقتصاديين؛

6-الربط بين مختلف الوكالات وذلك من قبل وزارة المساهمة وترقية الاستثمار؛

7-تخفيض إجراءات الحصول على العقار الصناعي، إضافة إلى تقليص فترة التسليم؛

8-العمل على استرجاع الأراضي سواء كانت للقطاع العام أو الخاص المخصصة للاستثمار؛

[1] Nations Unies, Rapport d'activité 2003, Op,Cit, P49.

ثانيا: إصلاح النظام القضائي والمالي

فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر مايلي:[1]

1-تكوين مناسب وملائم للقضاة عن طريق تكثيف التكوين القاعدي؛

2-خلق محاكم متخصصة في حل النزاعات الناتجة عن المعاملات التجارية؛

3-تنفيذ وتطبيق قرارات المحكمة إضافة إلى إدماج واستعمال تكنولوجيا المعلومات؛

4-التقليص في آجال الإعلان عن الحكم وخلق مركز للتحكيم التجاري؛

5-التطور التقني في الإدارة الاقتصادية والمصرفية؛

6-وجود الأدوات المالية والأوعية الادخارية وسهولة طرحها وتملكها وتداولها؛

7-فتح المجال أمام المصارف والمؤسسات المالية الخاصة؛

ثالثا: إصلاح النظام الجمركي والضريبي:

هناك عدة جهود مبذولة في هذا المجال تمثلت فيما يلي:[2]

1-تسهيل اكبر للإجراءات الجمركية العامة؛

2-تعديلات هامة في ما يخص التعريفات الجمركية؛

3-تسهيلات في مجال الضرائب وتخفيضها إما جزئيا أو كليا؛

4-تسهيلات جبائية عامة وأخرى استثنائية؛

5-انتهاج سياسة جبائية ناجحة في إقناع المستثمرين بالاستثمار في الجزائر؛

وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين نقاط قوة وضعف المناخ الاستثماري وهو عبارة عن تلخيص للمناخ الاستثماري في الجزائر.

---

[1] Nations Unies, Rapport d'activité 2003, Op,Cit, P50.
[2] Nations Unies, Rapport d'activité 2003, Op,Cit, P50.

جدول رقم (03-05): جدول يبين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للمناخ الاستثماري.

نقاط القوة	نقاط الضعف
– بيئة سياسية مستقرة – حجم متوسط للسوق (32 مليون نسمة) – قوة عمل شابة وتجيد عدة لغات – القرب الجغرافي من السوق الأوروبي – الاندماج الاقتصادي التدريجي – موارد طبيعية وطاقات بشرية هائلة – مرونة سوق العمل	– تباطؤ وتراجع الهياكل القاعدية – صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – نظام قانوني بطئ – نقص المعلومات المؤهلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع. – صعوبة الحصول على عقار صناعي رغم الإصلاحات
الفرص	**التهديدات**
– قطاع المحروقات والطاقة – المناجم – قطاع ألفلاحي – السياحة – الصيد – الاتصالات وقطاع الخدمات – منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في 2010	– اللاأمن – تباطؤ وتيرة الإجراءات الإدارية – بيروقراطية الإدارة العامة – هجرة الأدمغة – نقص التنسيق بين السياسات الوطنية – انعدام المنافسة في بعض الأسواق

Source :Nations Unies, Rapport d'activité 2003, Op,Cit, P61.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

عانت الجزائر غداة الاستقلال من أزمات متعددة الأوجه، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، مما دفع بالمسئولين البحث وبسرعة عن الحلول لتخطي تلك الفترة العصيبة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ومن بين أهم القطاعات التي لم تستغن فيه الجزائر عن الخارج هو قطاع المحروقات، الذي يعتبر حجر الأساس للاقتصاد الجزائري، وباعتبار الجزائر انتهجت النظام الاشتراكي في جميع مجالات الحياة، قامت الاعتماد على المخططات التنموية الثلاثية والرباعية الأولى والثانية وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال إلى نهاية المخطط الرباعي الثاني، ثم نتحدث عن توزيع الاستثمارات بصفة عامة في هذه المرحلة.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية.

عاش الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حالة ركود شبه تامة، وكان على الدولة الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة والسريعة للنهوض باقتصادها. ولقد مرت هذه المرحلة بأربع فترات هي على النحو التالي:

أولا : رحلة البحث عن الذات من 1962 إلى 1966.

كان الهم الوحيد للجزائر بعد الاستقلال في 05 جويلية 1962، يتمثل في استرجاع سيادتها وتوازنها الاقتصادي الذي فقدته نتيجة الاستعمار الفرنسي، فحاولت السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية ومن أهمها البترول والغاز وبدأت فعلا باسترجاع ممتلكات البلد من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات كتأميم الأراضي الزراعية في 1963 وتأميم المناجم والبنوك في 1966.

لقد كان الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف وكانت متمثلة فيما يلي:[1]

1-الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات : حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريين.

2-سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني: حيث كان نحو 80 بالمائة من القوة العاملة متمركزة في النشاط ألفلاحي.

3-التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر خصوصا بين الريف والمدينة.

4-التخصص الاقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتوجات فهما يشكلان لوحدهما 80 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائر.

5-تدني مستوى الحياة: بمعنى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي وقلة وسائل النقل والهياكل السكنية والترفيهية وغيرها.

إن خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر أدى إلى تدهور القاعدة الصناعية حيث توقف الإنتاج في كثير من الوحدات الصناعية والمناجم بسبب مغادرة تسعة من عشرة (10/9) من المستوطنين الأوروبيين المشرفين على المصانع، وكذلك تهريب الأموال إلى الخارج التي كانت مقدرة بـ 110 مليار فرنك فرنسي، والتهرب من تسديد 20 مليار فرنك فرنسي كدين، مما تسبب في إفراغ الخزينة من الأرصدة النقدية والذهبية وزيادة على هذا كله، امتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع، كما قام

[1] سمير أيوب، "الاقتصاد الجزائري"، مجلة صامد الاقتصادي، الصادرة عن مؤسسة صامد، لبنان، العدد 27، أفريل 1981 ص105.

المستعمر عند إحساسه بأنه سيهزم بتخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية و 3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية فانخفض عددها من سبعة ملايين رأس إلى ثلاثة ملايين رأس.[1]

إن عملية التنمية عشية الاستقلال كانت وفق المنهج الاشتراكي وكان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962، الذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على ما يلي:[2]

ا-التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل (الصناعية المصنعة) لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الدولة وبناء مجتمع اشتراكي.

ب-إيجاد سلطة سياسية حاكمة تضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار فتدخلت الدولة في الاقتصاد وأنشأت البنك الجزائري في 1962 ومجموعة من المؤسسات والشركات الوطنية الهامة أهمها سونطراك 1963، كما كان التحيز لصالح الصناعة الثقيلة.

ثانيا: بداية نظام التخطيط من 1967 إلى 1969.

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط [3]، ولم يكن ذلك ممكنا قبل هذا التاريخ نظرا لعاملين هامين هما: [4]

1-حداثة عهد الجزائر بالاستقلال الذي حصلت عليه قبل خمس سنوات فقط.

2-عدم توفر الشروط الموضوعية [5]التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

لقد وضعت الدولة الجزائرية الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء دولة قوية من خلال الإجراءات التي قامت بها، حيث بدأت بتأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات البترول إلى جانب هذا، كان هناك التحضير لتأميم كل مصادر ثرواتها الباطنية، وكان هذا في 1967 وفي نفس السنة تم وضع المخطط الثلاثي الذي كان التحضير له في سنة 1969، ومن أهداف هذا المخطط هو التهيئة للانطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي وتطوير قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث التكامل بينهما[6]

لقد اعتبر بعض الاقتصاديين والسياسيين هذه المرحلة بمرحلة تجريبية ورتبوا المخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاختيارية، أما البعض الآخر فاعتبروه خطة اقتصادية لا ترقى إلى تسميته مخطط، لأن الفترة الزمنية كانت قصيرة والأموال المعبأة كانت قليلة مقارنة بعمليات التخطيط في البلدان الاشتراكية الأخرى[7].

ثالثا: بناء قاعدة صناعية من 1970 إلى 1978.

اشتملت هذه الفترة مخططين رباعيين، فكان المخطط الرباعي الأول في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1973، أما المخطط الرباعي الثاني فكان في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977

1-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): كان يهدف هذا المخطط إلى نقطتين أساسيتين هما:[8]

---

[1] عبد القادر كشير، "نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص170.

[2] عبد القادر كشير، "نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية"، مرجع سابق، ص171.

[3] التخطيط بصفة عامة، هو عملية حصر وتوجيه للإمكانيات البشرية والمالية والمادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

[4] التخطيط بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال فيمثل وسيلة النهوض بالاقتصاد الوطني في مجالات الإنتاج والرقي الاجتماعي والثقافي، وسلاح التغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن عهد الاستعمار الذي كان السبب المباشر لهذه الظاهرة.

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص160.

[6] الشروط الموضوعية هي الخبرات البشرية والإمكانيات المالية والمادية.

[7] عبد القادر كشير، "نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية، مرجع سابق، ص171.

[8] محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"،مرجع سابق، ص163.

أ-تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

ب-جعل الصناعة المصنعة في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

ويعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، حيث قام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على الرأسمال الأجنبي، والقيام بمجموعة من التأميمات المختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971 وإحداث ثورة زراعية في 1971/11/08، وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ 1971/11/16.

2-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبيرة كما ونوعا، وساعد على تحقيق هذه القفزة عدة عوامل نذكر منها:

أ-التجربة المكتسبة في التخطيط.

ب-الظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

وتتلخص أهم الاتجاهات الأساسية للسياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في المحاور الرئيسية التالية:[1]

- تدعيم وتوسيع التغييرات الاجتماعية؛
- تطوير القاعدة المادية للمجتمع؛
- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي؛
- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث؛

كما كان يهدف هذا المخطط إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين، وتحسين ظروف المعيشة للفرد الجزائري وخلق فرص العمل للقضاء على البطالة عن طريق الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية؟

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة:

باعتبار هذه المرحلة درسناها في أربعة فترات عند تقييمها لوضعية الاقتصاد الجزائري، فسنتبع نفس الطريقة وهي توزيع الاستثمارات على أربعة مراحل فنقوم في بداية الأمر بتقييم كل مرحلة على حدى ثم نتوصل إلى تقييم المرحلة كلية.

أولا: توزيع الاستثمارات في الفترة (1962-1966):

هذه المرحلة هي التي سبقت الاستقلال مباشرة، حيث تميز الاقتصاد خلالها بالعجز التام، وهذا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وأيضا عدم وجود ترابط بين القطاعات والتبعية التامة للاقتصاد الفرنسي في هذه المرحلة، وأهم ما يمكن قوله أنه هناك تفاوت كبير بين التقديرات والاستثمارات المنجزة ففي 1963 كانت التوقعات الاستثمارية تشير إلى 2166 مليون دينار جزائري، لم ينجز منها سوى 537 مليون دينار جزائري، بمعدل إنجاز قدره 25 بالمائة أما سنة 1964 فكانت التوقعات الاستثمارية تقدر بـ 2198 مليون دينار جزائري أنجز منها 1002 مليون دينار جزائري تحت معدل إنجاز 45 بالمائة ، حيث لوحظ تحسن ملحوظ عن السنة السابقة وقدر هذا التحسن بـ 20 بالمائة من قيمة الإنجاز، لتنخفض في سنة 1965 الاستمارات المتوقعة إلى 1365 مليون دينار جزائري أما قيمة الإنجاز فقدرت بـ بالمائة 55، ليحقق أكبر معدل في هذه الفترة من قيمة الإنجاز، وفي 1966 كانت الاستثمارات المقدرة بـ 2254 مليون دينار جزائري، ينجز منها 960 مليون دينار جزائري بمعدل إنجاز قدره 42 بالمائة.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص194-195.

ثانيا: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي (1967-1969):

خلال هذه الفترة ظهر تطور كبير مقارنة بالفترة السابقة وسنبين ذلك من خلال جدول يوضح، توزيع الاستثمارات خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (03-06): استمارات المخطط الثلاثي (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	1.26	%13.91	1.39	%110.3	
الصيد البحري	0.01	%0.11	-	-	
الري	0.35	%3.86	0.49	%140	
مجموع الزراعة والري	1.62	%17.88	1.89	%116.05	%20.52
المحروقات	2.27	%25.05	2.25	%111.01	
الصناعة الأساسية	2.18	%24.04	1.58	%72.5	
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	%5.41	0.37	%75.5	
المناجم والطاقة	0.46	%5.07	0.44	%95.65	%53.6
مجموع القطاع المنتج	7.02	%77.5	6.79	%96.7	%74.13
السياحة	0.34	%3.75	0.18	%52.9	
النقل	-	-	0.07	-	
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	%1.32	0.11	%91.6	
التخزين والتوزيع	-	-	-	-	
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	0.46	%5.07	0.36	%78.26	%4.03
شبكة النقل	0.34	%3.75	0.28	%82.35	
السكن	0.34	%3.75	0.24	%70.58	
التربية والتكوين	0.81	%8.94	0.84	%103.7	
الاستثمارات الأخرى	0.09	%1	0.65	%722.22	

مجموع الاستثمارات الأساسية	1.58	%17.44	2.01	%127.22	%21.94
مجموع الاستثمارات	9.06	%100	9.16	%101.1	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

لقد تم توزيع الاستثمارات الفعلية في المخطط الثلاثي بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها، فكانت المجموعة الأولى والتي أخذت حصة الأسد في هذا المخطط هي الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بـ6.79 مليار موزعة بين الزراعة بـ1.88 مليار دج والصناعة بـ4.91 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات غير الإنتاجية بـ 2.01 مليار دج موزعة بين البنية التحتية الاقتصادية بـ0.28 مليار دج والبنية التحتية الاجتماعية بـ 1.73 مليار دج وفي المرتبة الثالثة جاءت الاستثمارات شبه الإنتاجية وهي الخدمات بـ 0.36 مليار دج، وبذلك كانت النسبة المئوية لكل هيكل على التوالي كما يلي: 74.13 بالمائة، 21.94 بالمائة، 4.03 بالمائة.

وتعكس هذه الأوزان النسبية الأولويات الخاصة بالمخطط في توزيع وتقسيم الاستثمارات بين القطاعات، حيث حظي هيكل الإنتاج بالأولوية المطلقة وهذا ليس غريبا أو إخلالا بالتوازن الاقتصادي، بل هي سياسة مقصورة، وتستجيب لرغبة الدولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي يشكر من الضعف والتبعية للخارج، سواء بالنسبة للزراعية أو الصناعة.

إن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الثلاثي كان قد بلغ 9.16 مليار دج، حيث بلغت نسبة الإنجاز 101.1 بالمائة وبذلك فاقت قيمة التقديرات التي قدرت بـ 9.06 مليار دج، ومن خلال تتبع أرقام المخطط يظهر أن قطاع الزراعة والري حقق حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر حيث كان الإنجاز الفعلي يساوي إلى 1.88 مليار دج بينما، التقديرات كانت تساوي إلى 1.62 مليار دج كما حقق قطاع الاستثمارات الأساسية حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر حيث كان الأول يساوي إلى 2.01 مليار دج بينما الثاني يساوي إلى 1.58 مليار دج، هذا بالنسبة للقطاعات التي حققت زيادة في الإنجاز الفعلي عن الإنجاز المقدر، بينما هناك قطاعات أخرى كانت فيها نسبة الإنجاز الفعلي أقل من التقديرات، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين ما تم تحقيقه وما تم تقديره، فكان قطاع الصناعة قد حقق حجم إنجاز فعلي بحجم 4.91 مليار دج، بينما كانت التقديرات الخاصة بهذا القطاع تساوي إلى 5.40 مليار دج، أما إذا جمعنا كلا من قطاع الزراعة والري الذي حقق زيادة وقطاع الصناعة الذي حقق انخفاض عن التقديرات، حيث يشكل هذين القطاعين القطاع المنتج فيلاحظ أن القطاع، المنتج قد حقق نقص في قيمة الإنجاز الفعلي عن التقديرات ويظهر ذلك من خلال الأرقام التالية حيث كان حجم الإنجاز الفعلي يساوي إلى 6.79 مليار دج، بينما كانت التقديرات تساوي إلى 7.02 مليار دج، هذا بالنسبة للقيم النقدية، أما إذا قمنا بالمقارنة بواسطة النسب فإن مجموع الاستثمارات الفعلية حقق زيادة عن التقديرات بنسبة 1.1 بالمائة أما الاستثمار في القطاع المنتج فقد حقق انخفاض بنسبة 3.35 بالمائة وكان هذا الانخفاض نتيجة الانخفاض المحقق في قطاع الصناعة بـ 9.1 بالمائة والزيادة في قطاع الزراعة والري بـ 116.05، ك بالمائة ما سجل أيضا انخفاض في نسبة إنجاز مشاريع القطاع شبه المنتج (الخدمات) بـ 21.74 بالمائة وارتفاع في استثمارات البنية الأساسية بـ27.22 بالمائة ، يلاحظ في هذا المخطط أن هناك توازن بين التقديرات والإنجاز الفعلي، وهذا بسبب قلة الأموال المعبأة لذلك، وبذلك كانت هناك سهولة في تحقيقها.

ثالثا: توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

قامت الدولة فعلا في ظل المخطط الرباعي الأول بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقديم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال الأرقام المقدمة في الجدول الموالي.

جدول رقم (03-07): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول (مليار دج).

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الفلاحة	2.92		2.94		
الصيد البحري	0.12		0.07		
الري	1.90		1.34		
مجموع الزراعة والري	4.94	%17.80	4.35	%88.06	%11.98
المحروقات	4.57		9.78		
الصناعات الأساسية	5.21		7.52		
الصناعات التحويلية الأخرى	1.19		1.32		
المناجم والطاقة	1.43		2.18		
مجموع الصناعات	12.40	%44.68	20.8	%167.74	%57.28
مجموع القطاع المنتج	17.34	%62.48	25.15	%145.04	%69.26
السياحة	0.7		0.78		
النقل	0.8		1.13		
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37		0.40		
التخزين والتوزيع	-		0.29		
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	1.87	%6.75	2.60	%139.03	%7.16
شبكة النقل	1.14		1.13		
السكن	1.52		1.54		
التربية والتكوين	3.31		3.04		
الاستثمارات الأخرى	2.57		2.21		
مجموع قطاع الهياكل الأساسية (غير المنتج)	8.54	%30.77	7.92	%92.74	%21.82

مجموع الاستثمارات	27.75	%100	36.31	130.84	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية إحصائيات 1967-1978، الجزائر، أوت 1980.

أول ملاحظة تظهر جليا هي الفرق الكبير بين قيمة الاستثمارات الفعلية بين المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول حيث تضاعفت قيمة الاستثمارات الإجمالية المحققة بحوالي أربع مرات من 9.16 مليار دج إلى 36.31 مليار دج، ويدل هذا على وجود إرادة سياسية لمضاعفة الجهد الاستثماري للدولة من أجل تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، ومن بين النتائج التي حققها هذا المخطط هو ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع عدد العمال المشتغلين أي التخفيض من البطالة، كما كان هناك ارتفاع في الاستثمارات الإجمالية.

لقد اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة بتنمية الجهاز المادي الإنتاجي والمتمثل في الزراعة والصناعة وأعطاه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26 بالمائة من مجموع الاستثمارات المنجزة في هذا المخطط وكانت القيمة بحجم 25.15 مليار دج، فكانت نسبة الزراعة والري 11.98 بالمائة من مجموع الاستثمارات المنجزة بقيمة 4.35 مليار دج والصناعة بـ 57.28 بالمائة من مجموع الاستثمارات المنجزة بقيمة 20.80 مليار دج.

يظهر جليا أن الاهتمام بقطاع الخدمات أو القطاع شبه المنتج كان ضعيفا جدا وهذا بنسبة للأرقام المعروضة، حيث لم يحض هذا القطاع سوى بـ 2.6 مليار دج أي ما عادل 7.16 بالمائة من مجموع الاستثمارات الفعلية وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في القطاع الصناعي، كما أن القطاع غير المنتج أو مايعرف بقطاع الهياكل الأساسية فقد حاز على نسبة لا بأس بها قدرت بـ21.82 بالمائة من مجموع الاستمارات الفعلية بقيمة قدرت بـ 7.92 مليار دج في حقيقة الأمر تعكس هذه النسب والأرقام التوجيهات الأساسية للدولة التي تهدف إلى تطوير وتحقيق مبدأ الصناعة الثقيلة أو الصناعة المصنعة، ومن بعدها يأتي تطوير القطاعات الأخرى لهذا كانت نسبة قطاع الصناعة بالخصوص مرتفعة جدا بل حققت ارتفاع في قيمة الإنجاز عن التقديرات.

إن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الرباعي الأول كان قد بلغ 36.31 مليار دج حيث بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات بـ130.84 بالمائة وبذلك فاقت قيمة التقديرات بـ 30.84 بالمائة التي قدرت بـ 27.75 مليار دج، ومن خلال تتبع أرقام المخطط يظهر أن قطاع الزراعة والري حقق انخفاض في معدل الإنجاز حيث انخفض بـ88.6 بالمائة فكانت التقديرات التقديرات، 4.94 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي للاستثمارات كان 4.35 مليار دج، وهذا عكس ما حدث في المخطط الثلاثي، أما قطاع الصناعة فهو الذي أخذ حصة الأسد في التقديرات وفي الإنجاز الفعلي، حيث حقق زيادة كبيرة في الإنجاز الفعلي عن التقديرات فكانت نسبة الزيادة 67.74 بالمائة عن التقديرات المقدرة بـ 12.40 مليار دج، بينما الإنجاز الفعلي المحقق بـ 20.8 مليار دج وبذلك يكون قطاع الإنتاج قد حقق نسبة زيادة بـ45.05 بالمائة من التقديرات المقدر بـ 17.34 مليار دج، بينما الإنجاز الفعلي وصل إلى 25.15 مليار دج، كما حقق أيضا قطاع الخدمات زيادة قدرت بـ 39.03 بالمائة من التقديرات التي بلغت 1.87 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي المحقق كان يساوي إلى 2.6 مليار دج، وفي الأخير القطاع غير المنتج الذي حقق انخفاض في الإنجاز الفعلي قدر بـ7.26 بالمائة من التقديرات التي بلغت 8.54 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي قدر بـ 7.92 مليار دج

رابعا : توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به مقدر بـ110 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بـ 12 مرة وعن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتظهر هذه الزيادات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-08): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الفلاحة	12.00		5.85		
الصيد البحري	0.12		0.09		
الري	4.60		2.97		
مجموع الزراعة والري	16.72	%15.17	8.91	%53.29	%7.35
المحروقات	19.50		36.00		
الصناعات الأساسية	21.86		28.46		
الصناعات التحويلية الأخرى	4.01		5.07		
المناجم والطاقة	2.63		4.62		
مجموع الصناعة	48.00	%43.55	74.15	%154.5	%61.16
مجموع القطاع المنتج	64.72	%58.72	83.06	%126.37	%68.51
السياحة	1.50		1.24		
النقل	6.46		5.27		
المواصلات السلكية واللاسلكية	1.51		2.32		
التخزين والتوزيع	1.00		1.39		
مجموع القطاع سبه المنتج	10.50	%9.53	10.22	%97.34	%8.43
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.73		3.45		
شبكة النقل	3.09		2.66		
المناطق الصناعية	0.70		0.57		
السكن	8.30		8.55		
التربية والتكوين	9.95		5.95		
الاستثمارات الأخرى	10.23		6.77		

مجموع الهياكل الأساسية	35.00	%31.75	27.95	%79.85	%23.05
مجوع الاستثمارات	110.22	%100	%121.23	%110	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مديرية، الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات1967-1978، الجزائر، أوت 1980.

سجل المخطط الرباعي الثاني حجم استثمارات فعلي قدر بـ 121.23 مليار دج وهو بذلك يزيد بـ 13مرة عن إجمالي الاستثمارات الفعلية في المخطط الثلاثي وأكثر من ثلاث مرات عن حجم الاستثمارات الفعلية في المخطط الرباعي الأول، ويظهر بذلك أهمية الأرقام المعبأة في هذا المخطط.

كما سجل هذا المخطط نسبة زيادة في إجمالي الاستثمارات الفعلية المحققة قدرت بـ 10 بالمائة وكالعادة أخذ القطاع المنتج حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات الفعلية فكانت نسبته 68.51 بالمائة مقسومة بين قطاع الزراعة والري بـ 7.35 بالمائة وقطاع الصناعة بـ61.16 بالمائة ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الهياكل الأساسية بـ23.05 وفي الأخير قطاع الخدمات بـ 8.43 بالمائة وإذا تفحصنا تطور النشاط الاستثماري بين مختلف القطاعات نجد أن القطاع الوحيد الذي سجل السرعة في الإنجاز و تجاوز الهدف التقديري هو القطاع الصناعي بنسبة زيادة عن الهدف قدرت بـ 54.5 بالمائة. حيث كانت التقديرات تساوي إلى 48 مليار دج، بينما الاستثمار الفعلي المحقق وصل إلى 74.15مليار دينار جزائري،كما حقق القطاع المنتج نسبة زيادة قدرت بـ26.37 بالمائة ، وهذا بعدما كانت التقديرات تساوي إلى 64.72 مليار دج، في حين بلغ الاستثمار الفعلي المحقق 83.06 مليار دج، وانخفاض نسبة الزيادة في القطاع المنتج كانت النتيجة الانخفاض الكبير في القطاع الزراعي الذي لم يحقق قيمة إنجاز كبيرة حيث وصلت إلى 53.29 بالمائة من إجمالي التقديرات التي بلغت 16.72 مليار دج في حين وصلت الاستثمارات المنجزة إلى 8.91 مليار دج. وعلى عكس القطاع المنتج فإن في القطاعات كلها لم تصل إلى الهدف المسطر وهو الوصول إلى أرقام التقديرات فكانت نسبة الإنجاز في قطاع الخدمات هي 97.34 بالمائة من إجمالي التقديرات، وهذا بعدما كانت التقديرات تساوي إلى 10.50 مليار دج فصارت الإنجازات الفعلية تساوي إلى 10.22 مليار دج، بالنسبة لقطاع الخدمات لم يكن الانخفاض كبير، أما قطاع الهياكل الأساسية فكانت نسبة الإنجاز نوعا ما منخفضة حيث قدرت بـ 79.85 بالمائة من إجمالي التقديرات التي بلغت35 مليار دج في حين وصلت قيمة الاستثمارات الفعلية إلى 27.95 بالمائة.

والأكيد أن التفاوت الكبير هذا كان مقصودا في المخطط نظرا للسياسة المتبعة من طرف البلاد، لكن ما يمكن قوله أن هذا التفاوت الكبير في سرعة إنجاز الاستثمارات بين مختلف القطاعات سيؤدي إلى اختلالات توازنية على صعيد الطلب القومي للسلع والخدمات، ويظهر هذا جليا بين طلب اليد العاملة في القطاع الصناعي وطلب اليد العاملة في القطاعات الأخرى، كما يظهر ذلك جليا من طلب القطاع الصناعي على السلع والخدمات وطلب القطاعات الأخرى، ومن خلال هذا التفاوت يحدث هناك تفاوت اجتماعي.

خامسا: تقييم المرحلة.

سنقوم بعرض جدول يبين تطور الاستثمارات مقارنة بتطور الناتج الداخلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول رقم (03-09): تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال هذه المرحلة (1967-1979) بملايير الدينارات الجزائرية.

السنوات / البيانات	19969-1997	1973-1970	1977-1974	1978-1979
الناتج الداخلي الإجمالي	56.8	114	158.5	115.58
الاستثمارات	9.16	36.31	121.23	54.78
نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%16	%31.8	%76.5	%47.4

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص186.

يظهر من خلال هذا الجدول أن نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي كانت دائما في ارتفاع مستمر خاصة في فترة المخطط الرباعي الثاني، حيث كان هناك اهتمام كبير وجدوى عالية في تنفيذ الاستثمارات بالرغم من وجود اهتمام بقطاع الصناعة وإهمال القطاعات الأخرى إلا أنه تحقق من خلال هذه الفترة الأهداف المسطرة وهي إنجاز صناعة مصنعة في البداية بإمكانها حمل وتطوير وقيادة الاقتصاد الوطني إلى بر الأمان خصوصا مع الارتفاع الدائم في أسعار البترول، لكن بعد هذه الفترة بدأت الاستثمارات تنخفض وتعرف عراقيل عديدة وهذا ما سنبينه في الأجزاء المقبلة.

والأهم أن هذه الفترة لم تعرف استثمارات أجنبية مباشرة بل كان هناك هروب لرؤوس الأموال الأجنبية بسبب السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في التأميمات، إضافة إلى النظام الاشتراكي الذي يرفض هذا النوع من الاستثمارات.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1989):

في هذه المرحلة أعيد النظر في السياسة الاقتصادية الوطنية، وفيها بدأت ملامح الإصلاح الاقتصادي تظهر إلى الوجود بعدما قام المسئولين بتقييم مرحلة الستينات ومرحلة السبعينات، قرروا إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية عضويا وماليا، لقد شملت هذه الفترة المخططين الخماسيين الأول والثاني، وسنتناولها بالتفضيل فيما يلي من خلال تبيين الوضعية الاقتصادية للجزائر في هذه المرحلة، ثم توزيع الاستثمارات في المخططين ومدى نجاحهما.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة (1980-1989).

إن سياسة تخطيط التنمية التي تتضمنها هذه المرحلة تميزت بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات البالغة أكثر من 715 مليار دج، ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط التي هي خمس سنوات، مقابل ثلاث سنوات وأربع سنوات في المخططات السابقة إن التوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية هو التركيز على إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق المحاور التالية:[1]

1-التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد لمنع النزوح الريفي إلى المدن؛

2-إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛

3-مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بنسبة عالية هي أكثر من 51 بالمائة من مجموع استثمارات الفترة؛

4-اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي [2] في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة، بدلا من الاستثمار الأفقي[3]؛

5-تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالبلديات والولايات والمؤسسات الاقتصادية في إعداد المخططات الوطني؛

أولا: إعادة تنظيم الاقتصاد في الفترة (1980-1984)

انقطعت العملية التخطيطية لسنتين استكمالا للاستثمارات التي لم ينته تنفيذها في المخطط الرباعي الثاني وهذا في 1978 و 1979، ثم بدأ التخطيط في خضم السلطة الجديدة سنة 1979 وبدأت عملية تطبيق المخطط الخماسي الأول من 1980 وامتدت حتى سنة 1984 ورفع شعار هذا المخطط كما يلي: "من أجل حياة أفضل" ووضعت أهدافه في مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، وكانت هذه الأهداف على النحو التالي [4].

1-توفير الحاجيات المائية ببناء السدود وحفر الآبار؛

2-زيادة الإنتاج النباتي والحيواني باستصلاح الأراضي وإعادة تشجير الغابات؛

3-تنمية الصيد البحري ببناء أرصفة جديدة في الموانئ وتوفير وسائل الصيد الحديثة؛

4-الاهتمام بصناعة مواد البناء لتلبية احتياجات قطاع السكن؛

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص257.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص05.

[3] الاستثمار الرأسي: هو الاستثمار الإنتاجي و التوسع فيه أي الاستثمار المباشر.

[4] الاستثمار الأفقي: هو الاستثمار غير الإنتاجي و المقصود به هو التوسع في التوزيع ، أي البحث عن أسواق جديدة لتصرف المنتجات.

5-تحسين نوعية الإنتاج التي تتلاءم مع المستهلكين، بتطوير الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية؛

من خلال الشعار المرفوع في هذه الفترة يظهر أن وجهة التنمية انتقلت من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية وكأننا وصلنا بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة متطورة، وبذلك بدأت تصرف الأموال وتبعثر هنا وهناك، بحجة تحقيق الرفاهية الاجتماعية. ولقد تميز المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بميزتين رئيسيتين هما: [1]

- هو مخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة مناقشة وإثراءا؛
- أو تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها وحددت هذه الفترة بخمس سنوات؛

لقد جاء المخطط الخماسي الأول كإستراتيجية تنموية جديدة بناء على ما تم تقييمه خلال فترة الستينات والسبعينات، حيث كان محور هذه الفترة هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية والاعتقاد السائد هو أن إعادة الهيكلة كانت واجبة، لأن النشاط الاقتصادي الوطني أخذ في التوسع الأفقي والعمودي [2]، مع كبر حجم الهياكل الاقتصادية، حيث أصبحت الشركات الوطنية سنة 1980 حوالي 150 شركة. وتكمن أهداف إعادة الهيكلة في النقاط التالية: [3]

- ❖ تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير؛
- ❖ تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد المالية والمادية والكفاءات البشرية؛

كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 شركة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت إلى حوالي 480 شركة وطنية سنة 1982، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ عددها 1079 شركة مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية قبل الانقسام كان 430 شركة ولائية وبلدية . [4]

إن الانقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا جدا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100 بالمائة إلى 220 بالمائة في ظرف زمني لا يتعدى السنتان 1981-1982، وفي 1986 تمت دراسة لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية الولائية والبلدية في 28 ولاية وكانت النتائج كالآتي: [5]

- وضعية مالية سيئة؛
- غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و26 ولائية؛
- تعيش هذه المؤسسات المحلية على السحب من حساباتها على المكشوف؛

وهكذا تبين أو وضعية هذه المؤسسات تسيير في اتجاه شيء منذ 1983، ومن الأسباب القوية التي أدت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوة تغليب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة والسير إلى الأمام في تطبيق شعار المخطط وهو من أجل تحقيق حياة أفضل. إن عملية تقسيم المؤسسات لم تكن مدروسة أبدا لأن هناك شركات عالمية قوية جدا لها فروع ووحدات في أقطار العالم، فالعبرة إذن ليست في كبر حجم المؤسسات، وإنما العبرة في طرق تسييرها والوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية البحتة ثم يأتي بعد ذلك البحث في تطوير الوضعية الاجتماعية ولكن لا يكون هذا أبدا على حساب المصالح الاقتصادية.

---

[1] عبد الله خبابة ، "الإقتصاد العام" ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر 1996، ص 104.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص09.

[3] التوسع العمودي و هو التوسع في نفس القطاع و إحداث التكامل بين فروعه أما التوسع الأفقي فيأتي بعد التوسع العمودي و يكون من خلال التوسع في جميع القطاعات و الوصول إلى تكاملها و هذا من اجل تحقيق التنمية الشاملة .

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية"،مرجع سابق، ص46.

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص 47.

ثانيا: القيام بإصلاحات عاجلة في الفترة (1985-1989).

تطابقت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الخماسي الثاني، وبالرغم من أنه مخطط طموح في برامجه الاستثمارية، ويتطلع إلى إعطاء دفع قوي لتطبيق سياسية التهيئة الإقليمية، على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم كثيرا بوضع النصوص التنظيمية لهذه السياسة وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق المستهدفة، كما اعتبر هذا المخطط أن للزراعة والصناعة دورا حيويا في استقطاب السكان إلى المناطق الداخلية من البلاد [1]. ورفع هذا المخطط شعار "العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل"، فكان العمل في هذه الفترة قائما على إعادة التوازن الشامل للاقتصاد الوطني الذي يهدف إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية والتوازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد. [2]

ومن المعروف أن كل مرحلة من التخطيط الاقتصادي تتميز باعتماد أولويات وأهداف أساسية، حيث تتخلص هذه الأولويات بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فيما يلي: [3]

1-تنظيم الاقتصاد الوطني ؛

2-تطوير قطاع الفلاحة والري؛

3-تقليل الاعتماد على الخارج؛

ويعود اختيار هذه الأولويات إلى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة والاقتصاد الدولي من جهة أخرى. لقد شهدت هذه الفترة مظاهر الأزمة التي بدأت على أكثر من صعيد، حيث تفاجئ الاقتصاد الوطني بنكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول سنة 1986 بنسبة 50 بالمائة مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40 بالمائة عن سنة 1980. فكانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وبالتالي تبين بوضوح ضعف وهشاشة البنيان الاقتصادي الوطني، وهكذا تميزت هذه الفترة بالسقوط الحر لإيرادات الصادرات الخاصة بقطاع المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع بنسبة 39% سنة 1986 و31% سنة 1987، أما خلال سنة 1988فقد وصلت النسبة إلى 42 بالمائة مقارنة بنسبة 1985، كما زاد الوضع الاقتصادي تأزما من الثقل المفرط لخدمة الديون الخارجية، ملم اثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري، وبذلك على رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يوضح ذلك الجدول التالي:

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق ، ص48.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص 135.

[3] عبد الله خبابة، "الإقتصاد العام"، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1996، ص104.

جدول رقم (03-10): مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني وثقل المديونية.

السنوات / البيانات	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي	%5.4+	%1.3+	%0.8-	%2-	%3.4+
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دج)	5.17+	15-	0.3+	10.9-	11.8-
سعر صرف الدينار بالدولار	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17.5	21	24.1	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات	%35	%62.5	%55.5	%80.3	%69.5

المصدر: بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصاديةو السياسية"الجزائر، 1993 ، ص213.

من خلال الأرقام الموجودة في الجدول يتضح أن الاقتصاد الجزائري في حالة تدهور كبيرة إذا ما قارنا معدلات النمو الاقتصادي السنوية بمعدلات النمو السكانية التي تقدر بـ3.2 بالمائة سنويا، فالأكيد أن هذه النتائج أقل ما يقال عنها أنها تنذر بانزلاق خطير لوضعية الاقتصاد الوطني.

إن نتائج الإصلاح الاقتصادي جاءت مخيبة للآمال التي كانت موضوعة على المخططين الخماسيين الأول والثاني، وهذا ما أدى إلى استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان النمو الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد الجزائري قد سجل 7 بالمائة خلال فترة (1970-1978) فقد تراجع وبشكل مخيف ومرعب ابتداء من بداية الفترة (1980-1984) إذ سجل 4.3 بالمائة ثم وصل ليسجل النمو الاقتصادي قيم سالبة وصلت إلى 2.7 بالمائة خلال الفترة (1987-1988).

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة (1980-1989).

أولا: توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

تزيد استثمارات المخطط الخماسي الأول عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل ملحوظ، لأن حجم الترخيص المالي في هذا الأخير هي 110.22 مليار دج، بينما ارتفع الرقم في المخطط الخماسي الأول إلى 459.21 مليار دج بنسبة زيادة كبيرة جدا تقدر بأربع مرات، وفيما يلي جدول يوضح توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول.

جدول رقم (03-11) : توزيع استمارات المخطط الخماسي الأول (مليار دولار).

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	20.8		13.8		
الري	13.66		12.24		
الصيد البحري	0.56		0.24		
مجموع الفلاحة والري	35.02	%7.63	26.28	%75	%7.62
مجموع الصناعة	177.2	%38.59	120.74	%68	%35.02
مجموع القطاع المنتج	212.22	%46.21	147.02	%62.28	%42.64
السياحة	2.18		1.23		
النقل	12.72		8.12		
المواصلات السلكية واللاسلكية	4.74		4.17		
التخزين والتوزيع	18.2		9.31		
مجموع القطاع شبه المنتج	37.83	%8.24	22.84	%60	%6.62
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	20.7		12.97		
الهياكل الأساسية للمواصلات	19.67		19.75		
المناطق الصناعية	1.97		0.58		
السكن والتجهيز	53.73		48.68		
التربية والتكوين	36.63		30.4		
الصحة والحماية الاجتماعية	9.14		7.03		
الهياكل الأساسية الإدارية	7.2		5.09		
برامج التنمية البلدية	27.23		27.04		
برامج خاصة	11.35		-		
استثمارات أخرى	21.55		23.42		
مجموع الهياكل الأساسية	209.17	%45.55	174.96	%83.64	%50.74
مجموع الاستثمارات	459.21	%100	344.81	%75	%100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" .ج2،إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،1999 ، ص130.

أول ملاحظة تتبادر لأذهاننا هو أن المخطط لم يصل إلى التقديرات المسطرة عكس جميع المخططات السابقة التي فاقت الإنجازات فيها التقديرات بصفة واضحة. إن الكميات التي حددتها الدولة لإنفاقها في شكل استثمارات خلال فترة هذا المخطط هي، 459.21 مليار دج، حيث اعتبر هدفا رقيما للإنجاز في نهاية سنة 1984، وتدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الإنجاز الفعلي بلغ ما مقداره 344.8 مليار دج، وهو رقم يدل على أن معدل الإنجاز بلغ 75 بالمائة من التقديرات

والمؤكد أن جل القطاعات لم يتم الوصول فيها إلى نسبة تنفيذ 100 بالمائة ، ماعدا في الاستثمارات الأخرى، حيث بلغت نسبة الإنجاز 109 بالمائة ، وبذلك ظهر انخفاض شديد في تنفيذ الاستثمارات في هذا المخطط، حيث بلغت نسبة الإنجاز في القطاع المنتج 69.28 بالمائة مقسومة بين قطاع الزراعة والري بـ75 بالمائة وقطاع الصناعة بـ68 بالمائة أما القطاع شبه المنتج فقد بلغت نسبته 60 بالمائة وكأعلى نسبة في الإنجاز النسبة الخاصة بقطاع الهياكل الأساسية المقدرة بـ 83.64 بالمائة و يرجع ذلك إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة في تطوير الحالة الاجتماعية تنفيذا لشعار المخطط الخماسي الأول المرفوع تحت عنوان "من أجل حياة أفضل"

إن الانخفاض في الإنجاز راجع إلى أسباب رئيسية هي: [1]

1-ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على قدرة التموين والتمويل لأن انخفاض أسعار المحروقات وفي طليعتها البترول الخام الذي عرف انخفاضا من 34 دولار للبراميل إلى 28 مليار دولار جدير بأن يشكل ضغطا قويا على الإيرادات الجزائرية من الصادرات التي تشكل فيها المحروقات 98 بالمائة وكان الرقم التقديري لهذه الإيرادات بأسعار بداية 1980، وهو 325 مليار دج لكل فترة المخطط، ولم يتحقق هذا الهدف إلا بنسبة 91 بالمائة ويقابل هذا الوضع أن الرقم الفعلي لقيمة الواردات من السلع قد بلغ عن مجموع السنوات الخاصة بالمخطط ما يقارب 240 مليار دج، بزيادة نسبية عن الحجم التقديري للمخطط هي أكثر قليلا من 9 بالمائة ، ومن دلالات التباين في الصادرات والواردات، أنه في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار الواردات للارتفاع والتي يأتي معظمها من البلدان الصناعية الرأسمالية بحوالي 90 بالمائة سجلت الصادرات إلى هذه البلدان انخفاضا محسوسا، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات؛

2-ضعف انتظام عمليات التوزيع خاصة في مواد البناء، وهذا ما يشكل اختناقا كبيرا في تموين أعمال إنجاز البرامج الاقتصادية؛

3-ضعف المتابعة الفنية بسبب نقص مكاتب الدراسات، وندرة المؤسسات المتخصصة في الدراسات الهندسية والفنية والتكنولوجية، وبسبب تمركز هذه المصالح الفنية في كبريات المدن أو بعض المناطق؛

4-ضعف التحكم في وسائل الإنتاج، بسبب مستوى التكوين المنخفض، ونقص الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة، وأيضا بسبب تدهور مستوى التسيير وسوء تنظيم العمل مما يؤدي إلى التسبب والإهمال؛

لقد أعطى هذا المخطط الأولوية الكبرى إلى تطوير وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من أجل إقامة بنية تحتية قوية وكانت التقديرات 209.17 مليار دج بنسبة 45.55 بالمائة من مجموع الاستثمارات، لكن لم ينجز منها سوى 174.96 مليار دج أي ما يعادل 50.74 بالمائة من قيمة الإنجاز المحقق الإجمالي، أما نسبة إنجاز القطاع في حد ذاته فبلغت 83.64 بالمائة كأعلى نسبة في الإنجاز بين القطاعات، ثم يأتي بعدها القطاع المنتج بمبلغ تقديري قدره 212.22 وهو أعلى التقديرات لكن نسبة الإنجاز كانت منخفضة حيث لم يتحقق سوى 69.28 بالمائة بقيمة 147.02 مليار دج وفي الأخير يأتي القطاع شبه المنتج (الخدمات) بمبلغ تقديري قدره 37.83 مليار دج حيث كانت نسبته ضعيفة جدا قدرت بـ 8.24 بالمائة من إجمالي التقديرات لم يتحقق منه سوى 22.84 مليار دج بمعدل إنجاز 60 بالمائة ونسبة 6.62 بالمائة من إجمالي الإنجازات الفعلية.

[1] ، محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص140.

ثانيا: توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

انطلاقا من الوضعية الاقتصادية الوطنية والدولية، ومتطلبات التنمية في مرحلة السنوات الخمس المقبلة، قرر المخطط الخماسي الثاني تحديد برامج استثمارية تقوم على محورين أساسيين هما استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، وتدعيم القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، المتمثل في شبكات الطرق بمختلف أنواعها والسكن والتكوين والتربية والصحة وغيرها، وفيما يلي جدول يمثل ويبين توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني.

جدول رقم (03-12): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (مليار دج) .

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الفلاحة	30		13.56		
الغابات	7				
الصيد البحري	1				
الري	41		28.74		
مجموع الفلاحة والري	79	%14.36	42.3	%53.54	%11.42
المحروقات	39.8		28.82		
الصناعات الأساسية	44.6		31.8		
الصناعات التحويلية	58.5				
المناجم والطاقة	31.3		24.9		
مجموع الصناعة	174.2	%31.67	85.5	%49.08	%23.08
مجموع القطاع المنتج	253.2	%46.03	127.8	%50.48	%34.5
السياحة	1.8		1.66		
النقل	15		6.85		
المواصلات السلكية واللاسلكية	8		7.01		
التخزين والتوزيع	15.85		8.94		
مجموع القطاع شبه المنتج	40.65	%7.4	24.46	%60.17	%6.6
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	19		15.25		
شبكة النقل	43.6		34.35		
المناطق الصناعية	1.9		0.56		
السكن والتهيئة العمرانية	86.45		52.31		
التربية والتكوين	45		31.72		

الاستثمارات الأخرى	60.02		84.02		
مجموع الهياكل الأساسية	256.15	%46.57	218.22	%85.2	%58.9
مجموع الاستثمارات	**550**	**%100**	**370.5**	**%67.36**	**%100**

المصدر:محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص223.

يتطلب تقييم تطور إنجاز المخطط الخماسي الثاني استعراض أهم المتغيرات التي تحكم هيكله العام، وتتمثل هذه المتغيرات بصفة عامة في الاستثمار والتشغيل والإنتاج والاستهلاك، وهي كميات اقتصادية لا بد من معالجتها بكل دقة وتحليلها تحليلا علميا معمقا، يستند إلى المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الماضية والراهنة والمستقبلية على الصعيدين الوطني والدولي لقد تمثلت أهداف المخطط الخماسي الثاني في: [1]

1-استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري 7.3 بالمائة في العام؛

2-تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189.2 ألف منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوية هي 4.6 بالمائة؛

3-تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6.6 بالمائة؛

4-رفعت معدل النمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة سنوية هي 5.9 بالمائة؛

خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وروعيت في ذلك مقاييس ثلاثة هي النمو الديمغرافي السنوي المقدر بـ 3.2 بالمائة وتطور القوة العاملة التي قدرت نسبتها بـ 4 بالمائة سنويا، وتطوير مستوى الاستهلاك العائلي؛

من خلال الأرقام الإحصائية المعلن عليها في استثمارات القطاع العام خلال الفترة (1985-1989) قد بلغت حجم 370.5 مليار دج، ويمثل هذا الرقم الاستثمار الفعلي بمعدل قدره 67.36 بالمائة من الهدف المحدد.

لقد كان التوزيع العام للاستثمارات الفعلية للسنوات الخمس في المخطط كما يلي[2]:

ا- 1985 بقيمة 77 مليار دج أي 70 بالمائة من الهدف السنوي؛

ب- 1986 بقيمة 75 مليار دج أي 68 بالمائة من الهدف السنوي؛

ج- 1987 بقيمة 69.9 مليار دج أي 63.5 بالمائة من الهدف السنوي؛

د- 1988 بقيمة 69.4 مليار دج أي 63 بالمائة من الهدف السنوي؛

و- 1989 بقيمة 78.67 مليار دج أي 71 بالمائة من الهدف السنوي؛

ما يمكن قوله وملاحظته هو أن الاستثمارات الفعلية كانت دائما أقل بكثير من الأرقام التقديرية السنوية والتي حددت في البداية بـ110 مليار دج، كما كان هناك تناقص دائم في قيمة الاستثمارات الفعلية مقارنة بسنة 1985، إلا في السنة الأخيرة فشهد هناك ارتفاع طفيف عن نسبة الأساس 1985.

أما بالنسبة للتشغيل فكان فرق كبير بين الأهداف المحددة والأرقام الفعلية المحققة، ويظهر ذلك من خلال الفرق بين التقديرات وما تم تحقيقه، حيث تم خلق 377 ألف منصب عمل جديد مقابل هدف كلي مسطر من مناصب الشغل قدر بـ946 ألف منصب عمل جديد، فكانت نسبة التحقيق أقل من 40 بالمائة وكانت هذه المناصب موزعة على سنوات المخطط كما يلي :[3]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ، مرجع سابق ، ص106-107.

[2] وزارة التخطيط ، تقرير خاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)الجزائر ، 1985 ، ص11.

[3] المجلس الوطني للتخطيط ، تقرير حول إنجاز المخطط الخماسي الثاني ، الجزائر ، أكتوبر 1990ص 31.

- 1985 :مناصب العمل الجديدة هي 122 ألف منصب، نسبتها 32.36 بالمائة من الإجمالي؛
- 1986: مناصب العمل الجديدة هي 74 ألف منصب، نسبتها 19.63 بالمائة من الإجمالي؛
- 1987: مناصب العمل الجديدة هي 64 ألف منصب، نسبتها 16.98 بالمائة من الإجمالي؛
- 1988: مناصب العمل الجديدة هي 61 ألف منصب، نسبتها 16.18 بالمائة من الإجمالي؛
- 1989: مناصب العمل الجديدة هي 56 ألف منصب، نسبتها 14.85 بالمائة من الإجمالي؛

ولعل التفسير الذي يمكن أن ندلي به في هذا المقام للهيكل هو أنه يعبر بكل وضوح عن ظاهرة اختلال توازن التنمية التي انحرفت عن الاستثمار في القطاعات المنتجة ويظهر ذلك من خلال تقسيم مناصب العمل الجديدة على القطاعات، فكان نصيب الإدارة 52.5 بالمائة والخدمات بـ 17.5 بالمائة والزراعة بـ13.3 بالمائة والصناعة بـ10.6 بالمائة والأشغال العمومية بـ6.1 بالمائة. فهذا التقسيم يبين بكل وضوح انحراف التنمية عن مسارها الصحيح الذي كان مطبق في فترة الستينات والسبعينات.

لقد واصل المخطط الخماسي الثاني على نفس الوتيرة التي سبقته وطبقت في المخطط الخماسي الأول، حيث أعطى الأولوية للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بتحصلها على مبلغ تقديري قدره 256.15 مليار دج كانت نسبة الإنجاز فيه 85.2 بالمائة بقيمة 218.22 مليار دج وبنسبة 58.9 بالمائة من إجمالي الإنجازات، وكانت النسب المحققة في قطاع الهياكل الأساسية هي العليا في كلتا الحالتين في التقديرات وفي الأرقام المحققة وفي نسبة الإنجاز وفي النسبة إلى الإجمالي، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع المنتج بمبلغ تقديري يساوي إلى 253.2 مليار دج تحقق منه 50.48 بالمائة بقيمة إنجاز فعلي قدرت بـ 127.8 مليار دج مقسمة بين القطاع الصناعي الذي حظي بالنسبة الكبرى والمتمثلة بـ 23.08 بالمائة من الإجمالي المحقق وبمبلغ إنجاز قدر بـ85 مليار دج بنسبة إنجاز 49.08 بالمائة من التقديرات التي كانت تساوي إلى 174.2 مليار دج، أما الزراعة فكانت نسبتها ضعيفة جدا مقدرة بـ11.42 بالمائة من الإنجاز الحقيقي، أما مبلغ الانجاز الفعلي فقدر بـ42.3 مليار دج وبنسبة إنجاز 53.54 بالمائة من التقديرات التي كانت تساوي إلى 79 مليار دج ويأتي في الأخير القطاع شبه المنتج بقيمة تقديرية تساوي إلى 40.65 مليار دج تحقق منها 60.17 بالمائة أي ما يعادل قيمته 24.46 مليار دج وبنسبة 6.6 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المحققة.

في الحقيقة أنه كل الظروف اجتمعت حتى لا يتم تحقيق الأهداف المسطرة في هذا المخطط، وذلك بسبب العراقيل والصعوبات التي وقفت أمام تنفيذ هذا المخطط بطريقة جيدة وسليمة، نذكر منها مايلي:

-ضعف وسوء التسيير؛

-انحراف مسار التنمية عن طريق الصحيح؛

-انخفاض قيمة العملة بسبب تأثرها بانخفاض الدولار والفرنك الفرنسي؛

-انخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات؛

-الأزمات الداخلية خصوصا أحداث 5 أكتوبر؛

وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين تطور الاستثمارات مقارنة بتطور الإنتاج الداخلي الإجمالي ومعدل الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول رقم (03-13): تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات (مليار دج)[1]

السنوات / البيانات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الإنتاج الداخلي الإجمالي	287.9	306.8	316.8	382	497.5	532.15
الاستثمارات	77	75	69.9	69.4	78.7	95
نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي	%26.7	%24.6	%22	%18.2	%15.82	%17.8

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص186

يؤكد هذا الجدول ما توصلنا إليه سابقا وهو انخفاض قيمة الاستثمارات ويظهر ذلك جليا في مقارنة النسب في سنوات المخطط حيث كانت النسبة في بداية المخطط 26.7 بالمائة لتنخفض إلى 15.82 بالمائة في نهاية المخطط والسبب واضح هو عدم إمكانية تحويل التقديرات إلى حقائق وإنجازات بسبب الصعوبات والعراقيل التي ذكرناها سابقا، وحتى في هذه الفترة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت غائبة دائما ماعدا في قطاع المحروقات والسبب هو القوانين والوضعية العامة للاقتصاد الوطني.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"،مرجع سابق، 1993، ص186.

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية.

إن الفترة السابقة التي تميزت بالمخططات منذ الاستقلال لم ترق إلى الطموحات التي كانت معلقة عليها، و أدت بالجزائر إلى الدخول في أزمات متتالية، وهذا بسبب العقلية السائدة إضافة إلى تأزم الوضعية الاقتصادية العالمية لسنة 1986 و انخفاض أسعار البترول والدولار إلى مستويات متدنية أزمت الوضع في الجزائر ، فانفجر الوضع في الداخل و تأزمت الوضعية مع الخارج بسبب المديونية .وهذا ما أدى إلى التفكير في تغيير النظام السياسي والاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.

المطلب الأول: دوافع التحولات الاقتصادية:

لقد توافقت الدوافع والأوضاع داخليا وخارجيا للقيام بالتحولات الاقتصادية والسياسية ، وهذا ما أدى بالجزائر إلى القيام بالخطوات الأولى للإصلاحات الاقتصادية التي كانت منذ بداية الثمانينات وسنذكر هذه الدوافع فيما يلي :

أولا: على المستوى الداخلي.

1 -**ركود الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري** : ويعود ذلك إلى عاملين أساسين هما: [1]

أ-قلة الأيدي العاملة المؤهلة: حيث وقع اختلال التوازن بين إنشاء المصانع وتكوين الإطارات و الأيدي العاملة المدربة القادرة على إدارة و تشغيل وصيانة المصانع بالكفاءة المطلوبة، ونتيجة لهذا ظهرت مشاكل تتعلق بمستوى الإنتاجية و التحكم في التقنيات وحسن استثمار التجهيزات المتوفرة.

ب-المشاكل التنظيمية :عرف تسيير القطاع العام هو الآخر نقائص تعود إلى حجم الاستثمارات و إلى تعدد وظائفها و كثرة الأعمال الفرعية التي تقوم بها، الأمر الذي أدى إلى تداخل الصلاحيات الاقتصادية.

2-اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى: نجم عن المخططات الإنمائية التي لم تكن متوازنة في معظمها ، حيث كانت في كل مخطط تمنح الأولوية للقطاعات على حسابات أخرى.[2]

3-تدهور و تراجع القطاع العمومي : حيث تميز القطاع العام بعدم النخاعة والفعالية ، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول ، وهذا ما شكل عبء كبير على ميزانية الدولة ، ويرجع ضعف وتدهور القطاع العمومي إلى دفع أجور المستخدمين بشكل لا يتماشى والقدرات المالية للمؤسسة العمومية إضافة إلى تواجد البطالة المقنعة داخلها ، كما أن انعدام المنافسة و إتباع سياسة الدعم يجعل هذه المؤسسات في ركود و عجز دائم.

4- تأزم الوضعية المالية : و يظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة التضخم والمديونية ، فالتضخم كان نتيجة زيادة الطلب الداخلي في انعدام وعدم ملائمة الزيادة في الإنتاج الداخلي إضافة إلى ارتفاع التكاليف ، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم بالتدريج ، أما المديونية فكانت نتيجة الاعتماد على الواردات لسد حاجيات المواطنين المتزايدة ، وانخفاض عوائد البترول بسبب انخفاض أسعاره ، حيث يعد المصدر الوحيد المهم لتسديد الديون والواردات ، كما أن أسعار الفائدة في الأسواق العالمية لرأس المال قد ارتفعت هي الأخرى .

---

[1] المجلس الوطني للتخطيط ، تقرير حول إنجاز المخطط الخماسي الثاني ، الجزائر ، أكتوبر 1990، ص 105.

[2] الهادي خالدي ، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" ، دار هومة، الجزائر ، 1996، ص 105.

ثانيا: على المستوى الخارجي.

تجمعت عدة عوامل على المستوى الخارجي وأدت إلى ضغوطات كبيرة على الاقتصاد الوطني حتى يغير من سياسته وطريقة تسييره، وهذه العوامل نذكرها فيما يلي : [1]

1 -**تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986** : إن تدهور سعر البترول الخام والدولار ، قد طرحا مجموعة من العقبات والعراقيل أمام التنفيذ الجيد للمخطط الخماسي الثاني ،حيث انخفضت مدا خيل الجزائر إلى نسبة تفوق 40 بالمائة ونتيجة لذلك سارعت الحكومة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التقشفية التي أصبحت فيما بعد تمهيدا للدخول في عهد جديد من الإصلاحات الاقتصادية لتصبح بدورها مدخلا للتحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

2 - **انهيار المعسكر الاشتراكي بعد نهاية الحرب الباردة** : و بذلك تفكك الاتحاد السوفياتي ، والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية ، وما خلفه من نتائج على العلاقات الاقتصادية الدولية.

3 - ظهور النظام العالمي الجديد الذي يمثل القطار الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصادي و عسكريا، و بذلك تحول الصراع من إيديولوجي بين الشرق والغرب إلى صراع اقتصادي بين الشمال والجنوب، و خير دليل على ذلك الحروب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان و العراق.

4 -**ضغوطات المنظمات الدولية** : لقد تميز ميزان المدفوعات الجزائري بالعجز في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، وهذا ما أدى بالدولة إلى عدم قدرتها على تمويل الواردات .حتى الموارد الأولية والعتاد الضروري منها . لسير عملية الإنتاج ، الأمر الذي جعلها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ، باللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذين يهدفان من وراء تقديم المساعدات للبلدان الموجودة في ضائقة مالية و اقتصادية ، إلى فتح أسواقها أمام الصادرات و استثمارات البلدان المصنعة و توجيه هذه البلدان النامية نحو اقتصاد السوق ، وتفرض هذه المنظمات مجموعة من الإجراءات على المتعاقدين معها من اجل الحصول على قروض ومعالجة العجز في موازين مدفوعاتها ، ونلخص هذه الإجراءات فيما يلي:[2]

تخفيض النفقات و الاستثمارات العامة.

أ – تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

ب – الحد من دور القطاع العام ؛

ج – جعل سعر الصرف متماشيا والنسبة الواقعية (تعويمه) ؛

د – تراجع الدولة عن دعم بعض السلع الأساسية؛

هـ – إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى حد؛

و – إلغاء القيود على التجارة الخارجية؛

ز – فتح المجال أمام القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية؛

ح – تسريح العمال و التقليل من البطالة المقنعة؛

ط –خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

ي – الإلغاء التدريجي أو الكلي لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي؛

---

[1] الهادي خالدي ، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، مرجع سابق، ص216.

[2] الهادي خالدي ، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" ، مرجع سابق، ص217.

المطلب الثاني : الإصلاحات المنجزة.

لقد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصادياتها ، وهذا بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة والدخول ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، ومن جملة الإصلاحات و التغييرات التي قامت بها نذكر ما يلي:

أولا: إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري .

1 - **إصلاح القطاع العام و خوصصته** : لقد ظهر من خطابات الحكومة أنها مستثمرة في إصلاح القطاع العام ، وهذا من خلال تصفية 88 مؤسسة عمومية ، حيث أقرت أن هذه العملية هي عملية تطهير للمؤسسات العمومية الاقتصادية في مرحلة أولى ثم البحث عن السبل والطرق لتوسيع رأسمالها و استقلاليتها و بالفعل بادرت الحكومة بوضع قوانين متعلقة بترقية الاستثمارات الخاصة الأجنبية و المحلية من جهة و القوانين المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية [1]، و آخر تصريحات رئيس الحكومة في منتصف ديسمبر من سنة 2004 أكد أن كل المؤسسات العمومية الوطنية معروضة للخوصصة ما عدا شركة سونا طراك الذي يدور حولها جدل كبير.

2 - **تعويم نظام الصرف و تحرير المبادلات التجارية**: و كان هذا من خلال الإجراءات الجديدة والمتمثلة في إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة ، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداءا من الفاتح جانفي 1996 أما الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية فتمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحواجز الحمائية، خصوصا بعدما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. [2]

3 - **الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر** : لقد شهدت الفترة إقبال السلطات الجزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه ، وهذا عكس المراحل السابقة التي كانت ترفض فيه هذا الأخير إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وضع عراقيل قانونية و اقتصادية ، و بالفعل في هذه المرحلة راجعت الدولة القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة [3]و قد شمل التغيير قطاع المحروقات كما شمل قطاعات أخرى ، وكان ذلك من أجل الانفتاح أكثر على القطاع الخاص ، وقد قامت الدولة بتوفير الظروف والشروط القانونية و الاقتصادية الملائمة التي تسمح بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من أجل إعطاء الحرية الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين على أساس مبدأ المنافسة التامة و من أهم الأسباب التي أدت إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

أ – الإختلالات العميقة التي صاحبت تطور الإقتصاد الوطني؛

ب –الأزمة السياسية التي ساهمت في توقيف مسار التنمية؛

ج– صعوبة الحصول على التمويل لتسيير برامج التنمية و ضمان الاستهلاك للمواطنين؛

د–تعاظم المديونية بشقيها الداخلي و الخارجي؛

هـ– الضغوطات الدولية من الهيئات والمنظمات العالمية؛

---

[1] مروان عطوان ،"الأسواق النقدية و المالية"، دار الهدى للطبع و النشر ، 1993،ص20.

[2] الهادي خالدي ، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" ، مرجع سابق، ص218.

[3] راجع المبحث الأول من هذا الفصل حيث تطرقنا في المطلب الثالث بالتفصيل إلى تعديلات القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار منذ الاستقلال.

و- المرحلة الانتقالية التي دخل فيها الاقتصاد الجزائري وسياسة الإصلاحات التي قام بها ، وهذا من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق. و هذا ما أدى بالمشرع الاقتصادي الجزائري إلى تعديل و تشريع قوانين تتلاءم مع التغيير الحاصل في الاقتصاد الجزائري.

4 - **الإصلاحات الجبائية والجمركية** : لقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات و التعديلات على النظام الضريبي منذ مطلع التسعينات وهذا حتى يتماشى هذين النظامين مع المرحلة الجديدة التي يمر الإقتصاد الجزائري، خصوصا بعد بداية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ، و إرسال رسالة النية . وهذا ما يجعل الجزائر تستجيب لشروط المنظمة والمتمثلة في الإلغاء التدريجي ثم الكلي لجميع القيود الجمركية و الضريبية و تخفيضها إلى أقصى الحدود.

ثالثا: برنامج الإنعاش الاقتصادي.

1 لقد أعقبت برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية مجموعة من الإصلاحات والتعديلات في القوانين ، و لعل أهم هذه البرامج الإصلاحية و أكبرها لحد الآن هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في تطبيقه منذ 2001، والذي رصدت له أموال كبيرة قدرت بـ 7 ملايير دولار ما يعاد 550 مليار دج موزعة على القطاعات الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات ، و كان يهدف هذا البرنامج إلى: [1]

1 - تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

2 - فك العزلة على المناطق النائية؛

3 - إصلاح و توسيع شبكات التزود بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها ؛

4 - تطوير المنشآت الصحية؛

5 - تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ ؛

6 - إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية ؛

7 - تطوير المنشآت و المرافق الجوارية؛

8 - توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية ؛

9 - توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛

10 -تخفيض أزمة السكن ، بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛

11 -تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية، و هذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب الجزائري وهذا بتقديم المساعدات المالية و المادية لأجل ذلك؛

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي" ، الدورة العامة العادية الثالثة و العشرين ، السداسي الأول من سنة 2003، الجزائر ، ص 171.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الإقتصاد الكلي.

إن انفتاح الإقتصاد الجزائري خلا العشرية الأخيرة من القرن السابق و بداية القرن الحالي ، سمح بالتوجيه التدريجي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ، فالتشريعات و القوانين الجديدة، تعد أكثر سهولة للتطبيق ، و أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو ما أدى إلى تحسن مؤشرات الاقتصادي الكلي.

أولا: فترة التسعينات.

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الاقتصادي لسنوات التسعينات من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع الصندوق النقد الدولي أفريل 1994 إلى مارس 1995 وبرنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995 إلى مارس 1997، و الإصلاحات التي مازالت سارية المفعول إلى يومنا هذا لها سمات أساسية تنبثق من محتويات و أهداف و سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها الصندوق والبنك العالمي.

لعل من سمات نجاح الإصلاحات السيطرة على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي و لو بشكل نسبي و مؤقت ، إلا أن هذه النجاحات في تحقيق التوازنات الكبرى لم تخف الجوانب السلبية الناجمة عن إغفال الأساس الهيكلي الإختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يخص الجوانب الإيجابية لنجاح الإصلاحات في الجزائر ، فإنها تمثلت في السيطرة على الحدود النقدية والمالية للأداء الاقتصادي ، فلنأخذ أهم مؤشر لذلك و المتمثل في عجز الموازنة العامة ، الحقيقة أن الموازنة العامة عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض العجز من –8.7 بالمائة سنة 1993 إلى –4.4 بالمائة سنة 1994 لنسجل فائضا بلغ 3 بالمائة و2.4 بالمائة في سنتي1996 و 1997 على التوالي ، هذه النتيجة من دون شك تبعد الخطر ، لكن هذا التحسن يعود إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي:[1]

1 – التقليل من النفقات العامة و بالأخص نفقات الدعم الاجتماعي؛

2 – الزيادة في إيرادات الحكومة و خاصة ضريبة الدخل؛

3 – توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة؛

4 – التحسن الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية؛

5 – الامتناع عن تسديد الديون بسبب إعادة الجدولة، وهذا ما وفر احتياطات إضافية ساعدت هذا التحسن؛

فالبيانات الرسمية تؤكد أن الإيرادات ارتفعت بالقيمة المطلقة و بالأسعار الجارية من320 مليار دج سنة 1993 إلى 824.8 مليار دج و 924.7 مليار دج سنتي 1996 و 1997 عل التوالي ، أي من 27.6 بالمائة إلى 33بالمئة و 34 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، أما النفقات العامة فبالرغم من زيادتها بالقيمة المطلقة و بالأسعار الجارية ، فقد تراجعت كنسب من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ، فمن 390.5 مليار دج إلى 589.1 مليار دج ثم 845.2 مليار دج أي انتقلت من33.6 بالمائة إلأى29 بالمائة ثم إلى 31 بالمائة خلال سنوات

1993، 1996، 1997 على التوالي: [2]

وفيما يلي جدول يمثل أثر الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات على الإيرادات والنفقات و نسبتها من الناتج الإجمالي الداخلي.

---

[1] عمار عماري ، " الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي الجزائري" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 01، 2002، ص 97.

[2] "العولمة ، إعادة الهيكلة و التنمية على ضوء أعمال فيصل يشير" ، ملتقى دولي ، سطيف، 15-16 ماي 1999، ص329.

جدول رقم (03–14): أثر الإصلاحات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات .

السنوات	1993	1996	1997
الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دج)	1166	2564.8	2762.4
الإيرادات العامة (مليار دج)	320	824.8	924.7
نسبة الإيرادات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%27.6	%33	%34
النفقات العامة	390.5	589.1	845.2
نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%33.6	%29	%31

المصدر: عمار عماري ، "الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي الجزائري"، مرجع سابق، ص97.

أما النقطة الثانية في رصيد تجربة الإصلاحات الاقتصادية و التكييف الهيكلي في الجزائر تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير الإحصائيات والتقارير إلى انخفاض هذا المعدل من 38.4 بالمائة سنة 1994 إلى 15 بالمائة سنة 1996 ليصل إلى 5.73 بالمائة سنة 1997، ثم واصل الانخفاض حتى وصل في سنة 1998 إلى 5 بالمائة. [1] إن هذا الانخفاض في معدل التضخم جاء كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت عل أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى ، إلا أن ما يمكن أن نشير إليه هو تقهقر مستوى الزيادة في الأجور مقارنة بالزيادة في مستوى الأسعار، وهذا ما أضعف القدرة الشرائية للمواطنين و مستوى معيشتهم.

أما النقطة الثالثة التي ندرجها في رصيد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فهي نمو الناتج الداخلي الإجمالي وهذا من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (03–15): نمو تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة التسعينات ملايير الدينارات الجزائرية.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج الداخلي الإجمالي	555.8	844.5	1048.5	1166	1472	1966.5	2564.4	2762.4	2860	3160

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع دراسة حول تطور الحماية الاجتماعية و آفاقها المستقبلية الدورة الثامنة عشر، 2001 ، الجزائر ، ص 54.

هذا الجدول يبين أن الناتج الداخلي تضاعف عدة مرات خلال فترة التسعينات ،حيث كان 555.8 مليار دج في سنة 1990 ثم تضاعف في سنة 1992 ليصل إلى 1048 مليار دج ، ثم تضاعف مرة أخرى في سنة 1996 ليصل إلى قيمة 2564.8 مليار دج .وفي سنة1999 وصلت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3162 مليار دج، وهذا كله نتيجة الإصلاحات الاقتصادية من جهة و ارتفاع أسعار المحروقات من جهة أخرى.

أما النقطة الرابعة التي يمكن أن ندرسها فهي الاتجاه الإيجابي في ميزان المدفوعات ، الذي سجل بعض الفوائض ، وهذا بفضل عملية إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية من ناحية ، و الارتفاع النسبي في أسعار البترول و كذا خفض قيمة الدينار الجزائري إضافة إلى توقف تموين المؤسسات الصناعية بما تحتاجه من مواد أولية وتجهيزات ، وبما أن ميزان المدفوعات تحسن وحقق فوائض

[1] "العولمة ، إعادة الهيكلة و التنمية على ضوء أعمال فيصل يشير" ، مرجع سابق، ص267.

مهمة، نتج عن ذلك ارتفاع في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة ، حيث أنه كان اقل من 2 مليار دولار خلال الفترة (1986-1994) ثم بدأ في التزايد منذ 1994 حتى وصل إلى 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997، لم يكن هذا التحسن نتيجة عن ارتفاع أسعار البترول فقط بل كان نتيجة للتدعيم بالتحويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة ، تم ارتفع ليصل في ماي 1998 إلى 8.9 مليار دولار.

أما فيما يخص بعض السلبيات التي أثارتها عملية الانفتاح على الأسواق العالمية فنذكرها فيما يلي[1]:

1 – صعوبة تحمل المنافسة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية على الأسواق المحلية؛

2 – تقليص الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار؛

3 – انخفاض في المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان؛

4 – زيادة التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسة إعادة الهيكلة؛

5 – زيادة البطالة بسبب تسريح العمال؛

ثانيا: بداية الألفية الثالثة.

إن هذه الفترة صادفت برنامج الإنعاش الاقتصادي ، الذي يعتبر برنامج طموح ، رصدت له أموال كثيرة تبلغ 550 مليار دج أي ما يقارب 7ملايير دولار في مدة ثلاثة سنوات ، وهذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، وإعادة بعث الإقتصاد من جديد لكن ما يمكن ملاحظته في هذا البرنامج أنه اتجه هو الآخر إلى الهياكل الاجتماعية و لم يعط الاهتمام الكبير للقطاع الإنتاجي الذي يعتبر أساس من أسس التنمية الشاملة ، و حسب رأيي الخاص فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي تحول إلى برنامج الإنعاش الاجتماعي ، و هذا ما يفسر نسب البطالة المرتفعة ، وفيما يلي جدول يبين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية وتطورها في هذه المرحلة.

جدول رقم (03-16): بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية .

المؤشرات	2000	2001	2002
عدد السكان (ملايين)	30.4	30.8	31.3
الناتج المحلي الإجمالي بمليار دولار	53.3	54.9	55.7
نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	%2.4	%2.1	%4.1
التضخيم	%0.3	%4.3	%1.5
نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	%8.8	%9.8	%12.4
نسبة مشاركة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	%51.9	%46.8	%54.3
نسبة مشاركة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	%7.8	%7.9	%7.9
نسبة مشاركة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	%31.5	%35.5	%25.4

Source : Nations Unies , Examen de la politique de l'investissement en Algérie , Genève juillet 2004 , P

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة"، الدورة العاشرة ، الجزائر، ماي 2001، ص 24.

أولى الملاحظات التي يمكن إبداؤها قبل بداية تحليل الجدول هو أن مؤشرات الإقتصاد الكلي عرفت تطورا كبيرا، و تحسنت بطريقة جيدة خصوصا بعد بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ، أما إذا عدنا إلى الجدول فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر ، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب في بدايتها تحسن أسعار المحروقات التي يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري بصفة منفردة، حيث تمثل نسبة تتراوح ما بين 96 بالمائة و 98 بالمائة من إجمالي الصادرات ، فأي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول يعود مباشرة بالإيجاب أو السلب على الإقتصاد الجزائري، و تظهر هذه الأهمية من خلال نسبة مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي فتأتي في المرتبة الأولى ، الصناعة الإستخراجية، حيث تشارك بأكثر من النصف إلا في سنة 2001 و السبب واضح هو انخفاض طفيف في أسعار لمحروقات، أما المرتبة الثانية فتحتلها الخدمات التي تملك نسب مهمة، فكانت نسبة مشاركة قطاع المحروقات 31.5 بالمائة ثم ارتفعت إلى 35.5 بالمائة بسبب انخفاض مشاركة القطاع الإستخراجي، ثم انخفضت إلى 25.4 بالمائة في سنة 2002 و السبب واضح هو عكس حالة الارتفاع، إذ في سنة 2002 سجلت أسعار البترول مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.

ويأتي في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي وبالرغم من أن الزراعة تحتل أهمية كبيرة في البلاد إلا أن نسبتها ضعيفة مقارنة بالقطاعات السابقة، و رغم كل المجهودات و الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع إلا انه يبقى ضعيف في نسبة المشاركة و التحسن الذي ظهر في 2002 حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 12.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، فالسبب يعود إلى المساعدات و الأموال التي رصدت لهذا القطاع في برنامج الإنعاش الاقتصادي ، أما المرتبة الأخيرة فيحتلها القطاع الصناعي الذي لم تتعد نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي 8 بالمائة ووصلت في أحسن الأحوال إلى 7.9 بالمائة، و هذا الأمر واضح لأن البلاد ليست لديها قاعدة صناعية قوية، و رغم المجهودات التي تقوم بها لجلب الاستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية المباشرة، إلا أن هذا القطاع مازال يشهد ضعف كبيرا، و تلزمه مجهودات أكثر للرقي به، لأن القطاع الإنتاجي الصناعي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية.

المطلب الرابع: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة.

في البداية نقول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسساتي و الانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه، حققت بعض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية وعلى هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وقبل ذلك سنقوم بعرض كلي للاستثمارات وتطورها.

أولا: توزيع الاستثمارات بصفة عامة.

للإشارة فقط فإن الاستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة. وبذلك بدأ التفكير في سن القوانين والتشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية و كان أول قانون جاد في هذا الموضوع سنة 1993 الذي شرع للاستثمار في الوضعية الجديدة التي تعيشها الجزائر ، و على هذا الأساس سنقوم بعرض تطور الاستثمار في هذه المرحلة.

جدول رقم (03-17): تطور الاستثمارات في التسعينات و بداية الألفية الثالثة.

البيانات/السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الإجمالي	1166	1472	1966.5	2564.8	2762.5	2860	3162	4100	3577
الاستثمارات	315	418	573	639.5	681	761	823.4	922.1	829.8
نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي	27.01 %	28.40 %	29.14 %	24.93 %	24.65 %	26.61 %	26.04 %	22.49 %	123.2 %

Source :Nations unies ,examen de la politique de l'investissement en Algérie ,2004 Op.Cit, P20.

من خلال الجدول يظهر لنا أن نسب نمو الاستثمارات كانت متذبذبة رغم أن القيم كانت دائما في ارتفاع إلا في سنة 2001 فشهدت انخفاض.

وأوضح وزير المالية بن آشنهو لمجلة الإقتصاد والأعمال الصادرة في ديسمبر 2003 "أن الاستثمارات ارتفعت في هذه السنة إلى 1262 مليار دج أي أكثر من 15 مليار دولار مقابل 823.4 مليار دج في سنة 1999 ، محققا بذلك زيادة قدرها نحو 5 مليارات دولار، و تكمن أهمية هذه الزيادة في توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية ، و على رأسها القطاع الزراعي و قطاع البناء و السكن"، إن نمو الاستثمارات بهذه الطريقة يعتبر مؤشرا إيجابيا يدل على أن المؤسسات الجزائرية ماضية قدما في سياسة التأهيل و التحديث.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة.

عرفت الجزائر انفتاح كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة، هذا ما ساعدها على تحسين التدفقات بالنسبة لهذا النوع من الاستثمارات ، لأنها في فترة سبقت هذه الفترة كانت ترفض الأموال الأجنبية بجميع الطرق و كانت أمامها عقبات كثيرة ومتنوعة ، وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر .

جدول رقم (03-18): تطور تدفق الاستثمارات فترة (1992-2003)

السنوات	1992 إلى 1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة الاستثمارات (مليون دولار)	93	501	507	438	1196	1065	634

Source :rapport sur l'investissement dans le monde , Nations unies , Op, Cit ,P368.

من خلال هذا لجدول يظهر التطور الملحوظ الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا مع بداية الألفية الثالثة وتزامن ذلك مع برنامج الإنعاش الاقتصادي .

والملفت للانتباه هو أن قطاع المحروقات هو الذي يحظى بالنصيب الأكبر في كل سنة فمثلا في سنة 2000 كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية تساوي 438 مليون دولار نصيب قطاع المحروقات منها هو 320 مليون دولار أما الباقي فهو موجه إلى باقي القطاعات. هذا التوجه الكبير نحو قطاع المحروقات أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى و عدم إمكانية حصولها على التدفقات يعني أنها أقل، و فيما يلي سنقوم بعرض الدول الأجنبية الأكثر استثمارا في لجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03–19):عرض الدول العشر الأكثر استثمارا في الجزائر (ألف دولار)

رقم	الدول	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	الإمارات العربية المتحدة	36015	2001	14092	23254	49345
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source :Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit , P12

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من بين الدول الأكثر استثمارا في لجزائر، و هذا ليس غريبا، لان أي منطقة يوجد بها بترول فحتما أنك ستجد الولايات المتحدة هناك ، فلذلك نجد أغلب استثماراتها في الجزائر، خاصة بقطاع المحروقات، إلا أنها في الآونة الأخيرة تبنت بعض المشروعات في قطاع الكيمياء والصيدلة و لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بقدرتها الاستثمارية.[1]

و يأتي في المرتبة الثانية مصر بالرغم من أنها لم تحقق مشاريع كثيرة قبل سنة 2001 إلا أنها عادت بقوة و حصلت على المرتبة الثانية في مجموع التدفقات و ذلك بمشروع الهاتف النقال GSM الذي تطور و نمى بسرعة هائلة.

أما المرتبة الثالثة فهي لفرنسا بحكم أن لها علاقات متواصلة مع الجزائر، بحكم التاريخ ، و يبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد الفرنسي في عدة مجالات، ثم تأتي بعدها الدول الأخرى.

و إذا قمنا بمقارنة صغيرة بين دول إفريقيا الشمالية ممثلين في الجزائر، تونس، المغرب و مصر فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فنلاحظ هناك ثلاث مراحل في مجال مقارنتنا من1985 إلى 2003 وهي: [2]

2 - **المرحلة الأولى :**تبدأ من 1985 إلى 1989 حيث تحتل فيها مصر المرتبة الأولى بـ 1156.6 مليون دولار كمتوسط سنوي، و السبب في ذلك أن مصر دخلت في الإصلاحات مبكرا، أما المرتبة الثانية فعادت إلى تونس بـ 100.3مليون دولار

[1] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit ,P12.
[2] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit ,p09.

حيث تعتبر السياحة فيها هي الأهم بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أما المرتبة الثالثة فعادت إلى المغرب بـ 66.3 مليون دولار و أخيرا الجزائر بـ 6.9 مليون دولار كمعدل سنوي ، وصادفت هذه المرحلة المخطط الخماسي الثاني أين عرفت الجزائر مشاكل و مصاعب اقتصادية جمة و ظهور التوترات الاجتماعية مما جعل تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها يكون ضعيفا جدا.

2 -**المرحلة الثانية**: تبدأ من 1990 إلى 1994 ،حيث حافظت فيها مصر على المرتبة الأولى لكن هناك انخفاض كبير في قيمة التدفقات إليها و السبب يعود إلى التدهور الأمني، كما حافظت تونس على المرتبة الثانية لكن تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها بأربع مرات، حيث بلغ المعدل السنوي 407.8 مليون دولار و تأتي المغرب في المرحلة هذه في المرتبة الثالثة بـ 389.6 مليون دولار، وتبقى الجزائر الأقل تدفقات بقيمة سنوية تقدر بـ 30 مليون دولار، و السبب معروف و هو التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي والمرحلة الانتقالية، التي كانت تمر بها الجزائر ، حالت دون تطور قيمة التدفقات رغم الإصلاحات التي شرعت فيها.

3 – **المرحلة الثالثة**: تبدأ من 1995 إلى 2003 ، و فيها قفزت المغرب إلى المرتبة الأولى بمتوسط سنوي قدره 1137 مليون دولار، أما مصر فانخفضت التدفقات فيها ونزلت إلى المرتبة الثانية بمتوسط سنوي يساوي إلى 795 مليون دولار، كما صعدت الجزائر إلى المرتبة الثالثة بفضل الإصلاحات التي قامت بها مع صندوق النقد الدولي و أيضا برنامج الإنعاش الاقتصادي و غيرها من الإصلاحات و التعديلات، فالجزائر حققت في هذه المرحلة تدفقات مهمة قدرت بـ 608 مليون دولار كمتوسط سنوي لهذه المرحلة وتقهقرت تونس مجددا و صارت في المرتبة الأخيرة بمتوسط سنوي يساوي إلى 543 مليون دولار.

4 – أما فيما يخص مجموع التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى هذه الدول ، فحققت مصر المرتبة الأولى بمجموع 20983 دولار وتأتي تونس في المرتبة الثانية بـ 14604 دولار و المغرب في المرتبة الثالثة بـ 12273 مليون، وتبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة بـ 6336 مليون دولار ، و فيما يلي جدول يبين هذه التدفقات الاستثمارية المباشرة.

جدول رقم (03–20): مقارنة بين دول شمال إفريقيا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (مليون دولار)

البلدان	تطور التدفقات			المخزون
	1989–1985	1994–1990	2003–1995	2003
الجزائر	6.9	30	608	6336
مصر	1156.6	757.2	795	20983
المغرب	66.3	389.6	1137	12273
تونس	100.3	407.8	543	14604

Source :nations unies , Examen de la politique de l'Investissement en Algérie , Op Cit P09.

سنواصل المقارنة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكن هذه المرة في الجزائر و طريقة تطوره منذ 1970 إلى غاية 2003 والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03-03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة(1970-2003)

(مليون دولار). [1]

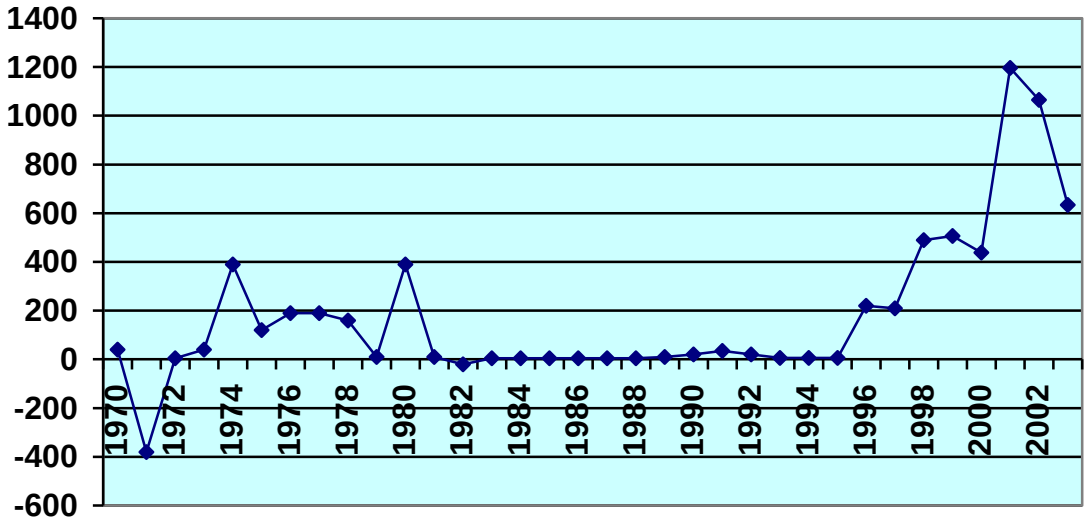

Source : Nations Unies, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op cit, P06.

حسب الشكل البياني نلاحظ ثلاث مراحل تطور من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نذكرها فيما يلي:[2]

الفترة الأولى (1970-1980): في هذه الفترة حققت الجزائر بعض التدفقات الاستثمارية المباشرة، خاصة في قطاع المحروقات و خصوصا بعد سنة 1971 أين فتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب، سنة 1971 هناك قيمة سالبة والسبب هو أن هذه السنة تم فيها تأميم البترول و هذا ما أدى بهروب بعض المستثمرين الأجانب خوفا من حالة التأميم لكن بعد تلك السنة حققت الجزائر كميات متذبذبة بين الصفر و 400 مليون دولار، وفي هذه الفترة القوانين الجزائرية لا تسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار مباشرة لحسابه الخاص، بل لابد عليه أن يقوم بشراكة مع مؤسسات الدولة.

الفترة الثانية (1981-1995) : هذه الفترة هي الأسوأ بالنسبة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم يتعدى المعدل السنوي الست ملايين دولار بل في سنة 1982 حققت الجزائر هروب للاستثمار الأجنبي المباشر و الأسباب مختلفة ، ففي البداية القوانين و التشريعات الوطنية هي التي كانت عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة و الأزمة التي مرت بها الجزائر إلى نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، لكن مع بداية التسعينات إضافة إلى الأسباب السابقة وبالرغم من قانون ترقية الاستثمار في سنة 1993 إلا أن الوضعية الأمنية المتدهورة و اللاإستقرار السياسي و الاقتصادي عمقت من أزمة الجزائر، و هذا ما أدى بها إلى الدخول في إصلاحات من أجل التأقلم مع النظام العالمي الجديد.

الفترة الثالثة: (1996-2003): منذ دخول الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي بدأت تظهر نتائج إعادة الهيكلة الاقتصادية خصوصا مع قانون ترقية الاستثمارات في 1993، حيث بدأت تظهر نتائج هذه الإصلاحات بعد

[1] Nations Unies, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op cit, P06.
[2] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit,p6-7.

تحسن الوضعية الأمنية منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا، فالجزائر قطعت أشوطا كبيرة في مجال جلب لاستثمارات الأجنبية المباشرة من تشجيع لها وتقديم الامتيازات والأوليات لها لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية.

المطلب الخامس : صعوبات و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري ذو خصائص إيجابية وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها في مطلع التسعينات في المجال القانوني و المجال الاقتصادي، و بالرغم من التسهيلات و المزايا المتعددة و الحوافز الممنوحة للمستثمرين، بالرغم من كل هذا فمازالت هناك صعوبات و عراقيل يواجهها المستثمر الأجنبي و المحلي على السواء تجعله ينفر و يبتعد عن الاستثمار في الجزائر، وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض هذه العراقيل التي تحول دون تطور الاستثمارات بالطريقة المأمولة و الفرص و الآفاق الموجودة في الجزائر.

أولا: صعوبات و عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

هناك صعوبات كثيرة تواجهها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نذكر منها ما يلي :[1]

1 -التباطوء في تنفيذ برنامج الخوصصة؛

2 -عجز كبير في الاتصالات و المعلومات؛

3 -صعوبة الحصول على العقار الصناعي ؛

4 -و جود قطاعات كثيرة تخضع لإعادة الهيكلة؛

5 -تخلف كبير في الهياكل القاعدية ؛

6 -عدم تلاؤم النظام القضائي أي هناك لا أمن قضائي ؛

7 -غياب المعلومات و الدراسات ذات النوعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بقطاعات النشاط الاقتصادي؛

8 -صعوبة الحصول على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك صعوبة الحصول على تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة؛

كما توجد هناك عراقيل إدارية نذكر منها ما يلي: [2]

ا-البيروقراطية و الروتين الإداري في الإجراءات و إنجاز المعاملات؛

ب-انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛

ج-عدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار و الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار؛

د-الرشوة و الفساد الإداري؛

و-المحسوبية و التعقيدات الإدارية؛

هـ-صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛

بالإضافة إلى وجود عراقيل سياسية نذكر منها ما يلي: [3]

-وجود اضطرابات داخلية؛

-وجود مشاكل في الحدود الجزائرية؛

---

[1] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit ,P65-66 .

[2] Nation**s unies, rapport d'activité, 2003, Op Cit ,P60.**

[3] "مناخ الاستثمار في الجزائر" ، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، الإمارات العربية المتحدة ، عدد خاص ، نوفمبر 1999، ص 36.

-انعدام الاستقرار السياسي؛

-الوضعية الأمنية المتدهورة رغم ما عرفته من تحسن كبير ، إلا أنها تبقى كمصدر خطر على المستثمرين الأجانب؛

ثانيا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يرى البعض من الاقتصاديين و المفكرين أن الأسباب التي لها تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج هي: [1]

1 - ضرورة المحافظة والتحكم في السوق الداخلية للبلد المضيف؛

2 - ضرورة تجاوز عراقيل التصدير نحو هذا البلد (جمركية – جبائية- حمائية) ؛

3 - أهمية الثروات الطبيعية المحلية؛

4 - الاستقرار السياسي و الأمني للبلد المضيف؛

إذا أخذنا هذه المعايير بعين الاعتبار يتضح أن التدابير التشجيعية الموجهة للاستثمارات المباشرة لا تدخل في اتخاذ القرار إلا بطريقة ثانوية ، فمثلا لو طبقنا هذه المعايير على الجزائر في وضعها الحالي ، فالمشكل الأساسي بالنسبة للمستثمرين الأجانب يبقى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، و لتتجاوز الجزائر هذه العقبة قامت بمنح ضمانات قانونية معتبرة تمثلت في تجميد القانون الجزائري و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي أساسا من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية، و من أجل تدعيم هذه السياسة الداخلية التزمت الجزائر على المستوى الدولي بإبرامها معاهدة متعددة الأطراف و معاهدات ثنائية تتعلق بحماية و تشجيع الاستثمارات مع عدد معتبر من الدول. [2]

و من بين العوامل التي تحدد قوة المناخ الاستثماري في الجزائر نذكر ما يلي:

ا-الموقع الجغرافي المميز ، حيث تتوسط بلدان المغرب العربي، و على مقربة من أوروبا ،وتمثل بوابة على أفريقيا؛

ب-تملك ثروة بشرية مهمة، نسبة الشباب فيها حوالي 75 بالمائة متعلمة ومثقفة؛

ج-مساحة كبيرة ومتعددة الأقاليم، وسوق هامة؛

د-القدرة على تحقيق الاستقرار بمعناه الشامل؛

و-تملك ثروات باطنية هائلة؛

هـ-تحتوي شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم ، غني بالثروة السمكية وبه حقول من المرجان؛

س-نسبة المتعلمين تبلغ 70 بالمائة من مجموع السكان ؛

ك-بها عدة مطارات دولية وأخرى مفتوحة للملاحة الداخلية؛

ع-انتشار الموانئ على طول الساحل من الشرق إلى الغرب ؛

ق-استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

ض-اقتصاد فتي و منطقة عذراء يمكن استغلالها بطريقة جيدة؛

ط-توفرها على قوانين تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر و على أجهزة استثمارية تسعى لتوفير المناخ الاستثماري الملائم؛

---

[1] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمارات في الجزائر"،مرجع سابق، ص72.

[2] كمال عليوش قربوع ، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، مرجع سابق، ص73.

وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من سنة 2004 حول الاستثمار في لجزائر حددت الفرص التالية: [1]

– الانفتاح على الاقتصاد العالمي و التحول من تطبيق النظام الاشتراكي إلى تطبيق النظام الرأسمالي و ذلك بإعادة هيكلة اقتصادها ؛

– دخولها في مفاوضات من اجل الانضمام إلى التكتلات الجهوية كالإتحاد الأوروبي والتكتل الأورو متوسطي و التكتل العربي و الإفريقي، كما دخلت في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة؛

– كما حددت القطاعات التي تتوفر الجزائر فيها على فرص كبيرة: [2]

- ❖ قطاع المحروقات؛
- ❖ قطاع المناجم؛
- ❖ قطاع السياحة؛
- ❖ قطاع الصيد؛
- ❖ ألإلكترونيك؛
- ❖ الزراعة؛
- ❖ القطاع المالي و المصرفي؛
- ❖ قطاع الاتصالات والمواصلات؛

[1] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit , P53-54.
[2] Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit , P67.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن الجزائر عملت على ترقية صورتها في كل القطاعات ، و استعملت كل الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و الرقي الاجتماعي ، و الوصول إلى التنمية الشاملة، فبعد الاستقلال انتهجت النظام الاشتراكي على جميع الأصعدة، حيث يعتمد هذا النظام على المخططات التنموية لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، فبدأت تجربة الجزائر بالمخطط الثلاثي ثم المخططين الرباعي الأول والرباعي الثاني، و في الأخير المخططين الخماسيين الأول و الثاني، و في فترة المخططات التنموية كانت القوانين والتشريعات الجزائرية تمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في أي قطاع لحسابه الخاص دون المشاركة مع مؤسسات الدولة والخضوع إلى الرقابة الدائمة، وفي حقيقة الأمر قبل قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات كانت القوانين ترفض الاستثمارات الأجنبية أحيانا، و أحيانا أخرى تضع أمامها قيود وعراقيل، وهذا ما جعل فترة الستينات و السبعينات و الثمانينات ضعيفة من حيث التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

لكن مع الأزمة الكبيرة التي وقعت فيها الجزائر مع نهاية الثمانينات، عجلت بذهاب النظام الاشتراكي والدخول في إصلاحات على جميع الأصعدة من أجل تجاوز الأزمة والخروج منها بأخف الأضرار، فعمدت الجزائر إلى تغيير النظام الاقتصادي بإحداث تعديلات و تحولات على القوانين و التشريعات من أجل الدخول في اقتصاد السوق الذي يعني النظام الرأسمالي، وهذا ما يعتبر تحول جذري في سير النظام الاقتصادي، و كذلك من أجل مواكبة النظام العالمي الجديد الذي أصبح لا يعترف بالحدود و لا بالقيود و جعل العالم كقرية صغيرة.

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خففت من حدة الأزمة التي حلت بها من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهد تطورات كبيرة خصوصا بعد 1998، أين انتهت فترة الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي ، و عرفت الجزائر أرقام لا يستهان بها مقارنة مع الدول العربية والدول النامية ، لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية.

إن النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة له عيوب و له محاسن متعلقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الأهم أنه ساعد على تطور التدفقات بطريقة حسنة مقارنة بالفترة التي سبقته ، و هذا ما ينطبق على الدولة الجزائرية، حيث أنها حققت قبل ظهور هذا النظام متوسط تدفق يقدر بـ 6 ملايين دولار ، لكن مع ظهور هذا النظام الذي توافق مع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، ارتفع التدفق إلى حوالي 600 مليون دولار كمتوسط سنوي، و في بعض السنوات حققت أكثر من مليار دولار كتدفق للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

أصبحت العولمة أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للعالم فقط، بل إنها تضع النظام العالمي في مواجهات لم يسبق لها مثيل، و هي بناء نظام عالمي جديد مبني على الأحادية القطبية ، و لذلك بات لدى العديد قناعة بان العولمة في جوهرها مفعمة بسمات و تفاعلات النظام الرأسمالي القديم، و أنها ليست جديدة تماما كما يدعى البعض. بل هي قناع جديد لمشروعات و أنظمة عالمية سابقة لها . و من ثمة فإن هذا القناع العولمي الجديد مازال محكوما بالتاريخ و الأنظمة السابقة له في التفاعل بين عالم الشمال الغني و المتقدم و القوي ، و عالم الجنوب الفقير و المتخلف و الضعيف، و الأكيد أن موائد البحث العلمي و حلقات النقاش لم تعرف موضوعا أكثر تشعبا من موضوع العولمة، حيث أنها أخذت مساحة ضخمة من الجدل و الاهتمام و بادر كل برأيه في بئر العولمة العميق، و أصبح لكل منهم رؤيته و نظريته إليها، و تفسيره لها، و استخلص الجميع اتفاقا مشتركا محوره أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح ومعقدة رغم البساطة وأن غايتها محددة مسبقا، رغم أن شكلها و مظمونها لم يكتمل بعد.

إن أوضاعنا الحاضرة تحتاج منا إدراك أهمية التعولم و أهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي ولوصول إلى العالمية لنصبح فاعلين فيه وليس فقط جزء منه متأثرين بما يحدث في العالم، وبالتالي فإننا نحتاج في عملية التعولم إلى خصوصياتنا الذاتية، وقيمنا الداخلية المحلية التي لها ميزة الانفراد والتمييز عن الأخرين، واستخدامها كمنطلق إبداعي لتقوية مجموعة المزايا التنافسية التي نمتلكها سواء كانت مطلقة أو نسبية، وعلى هذا الأساس يجب تشييد وبناء نظام ثقافي إنساني يتأسس من العمل الجماعي ويعكس بذلك ثراء الحضارات البشرية الملتزمة بثوابتها وأطرها القومية، ويستجيب لمتطلبات تطوير الحضارات، وليس الإمعان في إعدامها ومحاصرة إنجازاتها تمهيدا لتأكيد سيطرة وهيمنة ثقافات البلدان المتقدمة وقيمها، وما يتطلب ذلك من تفجير لأزمة الهوية وفتح الباب على مصراعيه لإثارة تساؤلات البقاء والاستقلالية والتمييز والخصوصية، وما إلى ذلك من مؤشرات الصراع والعنف والانغلاق وترك جانبا مفاهيم التصالح والتسامح والانفتاح، وخير دليل على ذلك ما يروج في عصرنا هذا من صراع الحضارات وحوار الحضارات.

ومن أهم التطورات والتحولات التي عرفتها مرحلة النظام العالمي الجديد هو بروز ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مهم وكبير مكان عمليات الاقراض الدولي والتصدير، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، حيث أصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي، وهذا بارتفاع عدد الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر الممثل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الفكرية الاقتصادية تهتم به، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل النظام العالمي الاقتصادي الجديد.

وباعتبار الدول العربية من هذا العالم فإنها لم تتوان في القيام بإصلاحات كبيرة وعميقة على اقتصادياتها التي تتسم بالضعف في الهياكل القاعدية والتخلف التكنولوجي، والواقع الإداري الذي يتسم بالفساد والبيروقراطية والمحسوبية والرشوة وكثرة الإجراءات وتعقدها إضافة إلى المدة الزمنية الطويلة التي تأخذها ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الإصلاحات هو محاولة الانفتاح والاندماج في النظام العالمي الجديد من جهة، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى يتسنى للدول العربية تبوء مكانة مرموقة بين دول العالم والتكتلات الإقليمية الموجودة مفروض عليها إقامة تكتل اقتصادي قوي يرقى إلى الوحدة، وتحقيق سوق عربية مشتركة هو بمثابة مطلب ومدخل مناسب لتوحيد المواقف والمصالح العربية، ومخرج وحل مناسب للتحديات العديدة التي تعترض التكتل العربي، إن التكتل الاقتصادي العربي يفتح المجال واسعا أمام المستثمرين العرب ويكون وسيلة ناجعة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لتوفر القوة التفاوضية والمناخ الاستثماري الجيد.

الخاتمة:

وفيما يخص الجزائر فإنها قامت بإصلاحات وتحولات جذرية في نظامها الاقتصادي والسياسي، وهذا منذ مطلع التسعينات، حيث خففت هذه الإصلاحات من حدة الأزمة التي كانت تتخبط فيها من جهة ومن جهة أخرى فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهدت تطورات كبيرة خصوصا بعد سنة 1998، أين أنهت الجزائر فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي وعرفت الجزائر أرقام لا يستهان بها مقارنة مع الدول العربية والدول النامية لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية التي تبلغ في المتوسط 0.1بالمائه من التدفقات العالمية، كما أنها ضعيفة أيضا مقارنة بالتدفقات إلى الدول المتقدمة.

ومن خلال ما تم ذكره فيما يخص التحولات الاقتصادية العالمية، قابلت ذلك الدول العربية بإصلاحات في اقتصادياتها وكانت على مستويين فهناك مجموعة من الدول قامت بإصلاحات اقتصادية منذ مدة طويلة نوعا ما، فهي الآن في نوع من الاستقرار ومن بين هذه الدول مصر وتونس، أما البعض الآخر من الدول فمازالت في المرحلة الانتقالية ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد الانتهاء من الإصلاحات، ومن بين هذه الدول الجزائر واليمن، وفيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية فإنها عرفت تطورات هامة لكن بالمقابل تبقى ضعيفة إذا ما قارناها بالتدفقات العالمية والتدفقات إلى الدول المتقدمة وهذا بسبب الوجهة الجديدة للتدفقات الاستثمارية المباشرة نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في كل من أوروبا وأمريكا وشرق آسيا.

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحور التالي:

فالفرضية الأولى تم اختبارها عليها في الفصل الأول أين تحققنا من صحتها حيث اعتبرت العولمة واقع قائم بالفعل ولذلك فالدول العربية مجبرة في ظل النظام العالمي الجديد أن تعدل وتصحح وتكيف اقتصادياتها من أجل تعظيم إيجابيات العولمة والتقليل من سلبياتها وما يؤكد ذلك هو أن معظم الدول العربية دخلت في إصلاحات اقتصادية من أجل الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتجلى ذلك في الفصل الثالث والرابع، أما الفرضية الثانية فهي صحيحة أيضا حيث تأكد في الفصل الثاني أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية وصار بذلك البديل الرئيسي لعمليات الإقراض الدولي والتصدير وكذلك القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي وفيما يخص عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خصوصا في القطاع المالي هو الذي أدى إلى قلة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها فيعتبر هذا نصف الحقيقة ومن بين الأسباب المهمة التي أدت إلى ضعف التدفقات يتمثل في انعدام الاستقرار السياسي والأمني وكذلك انعدام سياسة واضحة في عمليات الخوصصة، وصعوبة الحصول على عقار صناعي ومشروعات استثمارية مدروسة الجدوى رغم التسهيلات والامتيازات التي يتغنى بها المسؤولين في الملتقيات والمحافل الدولية، وما زاد هذا الأمر تعقيدا وصعوبة هو تفشي ظاهرة الفساد الإداري من بيروقراطية ومحسوبية ورشوة في جميع القطاعات المالية والجمركية والإدارية، وهذا كله في خضم الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر لكنها تبقى ذات أثر ضعيف مقارنة بالفساد الموجود، والحقيقة يجب تطهير هذه المرافق لسير العملية الاستثمارية بنجاح وفعالية.

وعلى ضوء ما تم ذكره نستخلص النتائج التالية:

- تؤكد كل المؤشرات أن العولمة تمثل مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداد الرأسمالي وفلسفته الليبيرالية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي.
- تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وضعفها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.
- تمثل العولمة خطرا على خصوصيات وثقافة الشعوب المحلية نتيجة تفوقها التقني في عرض وتقديم ثقافتها الرأسمالية اللبرالية، فلم تعد العولمة تحديا اقتصاديا أو سياسيا أو تقنيا فحسب، ولكنها أيضا تمثل تحديا على التعليم والتربية والثقافة والفكر.
- العولمة ليست عصا سحرية لحل جميع المشاكل، ولا هي السم القاتل، وإنما هي مجموعة من التفاعلات السلبية والإيجابية.

الخاتمة:

- العولمة كظاهرة وكاتجاه قسري فرضي يجتاح العالم، تختلف عن التعولم كعملية إدارية مخططة، يتم تأكيد مهامها وصياغة هذه المهام بشكل يحافظ على الكينونة الذاتية، والقدرة على فرض الخيارات والاختيارات وليس الاستجابة لها فقط، إذن فالعولمة لا تتيح الاختيار الحر ولا تعترف بالتنوع ولا تقر بالتكافؤ، ولكنها تقترن بالحتمية والجبرية.
- إن العولمة تيار أوجدته المصلحة وأفرزته الحاجة وغذته الرغبة ومن لا يتعامل مع هذا التيار بحكمة تجرفه آليات التهميش والإزاحة عن الطريق، ويضع نفسه في أحضان التقزيم والانكماش، ومن يتردد يضع نفسه في مفترق الطرق بين أن يكون فاعلا وبين أن يكون رغما عنه مفعولا به.
- إن العولمة ظهرت نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدها العالم، حيث أن هذه التطورات كانت مصاحبة بالقوة التي يريد أصحابها الانفراد والاستحواذ على العالم، ومن ثم فإدراك هذه الحقيقة يجعلنا نفهم جيدا آليات التحول مهما اختلفت الأساليب وتعددت الأنماط وتباينت الأشكال ووفقا لتحولات الزمن وحقائق التاريخ فالعولمة قاسم مشترك لأهداف أي قوة صغرت أم كبرت، وحلم السيطرة على العالم حلم قديم وأزلي راود الفلاسفة والحكماء والزعماء، وبذلك هو هدف الجميع وإن أخفى بعضهم ذلك.
- إن العولمة ظاهرة لا يجدي معها الإنكار والاستنكار، بل تحتاج إلى اعتراف مبني على الإدراك الواعي وهي عملية تقوم على الفهم والتحليل والاستيعاب واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلى امتطاء ظهر هذه الظاهرة والتفوق بها.
- العولمة تحد من فكرة الدولة القومية والأمة والهوية والثقافة المحلية، وتتجه نحو التكتل والتكامل الإقليمي والعالمي المدعومين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتفوق التقني.
- هناك تناقض كبير بين مفهوم العالمية والعولمة، فالعالمية كنزعة إنسانية نحو الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى للتفاعل معها وتبادل التأثير والتأثر معها، أما العولمة كعملية مدارة وغائية ذات طبيعة إملائية تعكس إدارة الهيمنة، وتقوم على أساس فرض قيم ومعايير وأنماط وإرادة طرف معين على بقية الأطراف الأخرى.
- إن مؤسسات العولمة تعمل كلها لصالح البلدان المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي أوجدتها وحددت أهدافها وأسلوب عملها.
- إكتمال ثالوث المنظمات العالمية التي تتحكم في النظام العالمي الجديد من الناحية النقدية والمالية والتجارية، والتي هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، يعني إحكام السيطرة على خيرات البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة.
- ضعف الاستثمارات العربية البينية نتيجة لقلة الترابط بين الاقتصاديات العربية والتكامل فيما بينها.
- ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة بالتدفقات العالمية وبالخصوص مقارنة بالدول المتقدمة.
- انعدام الإرادة السياسية لدى الحكام العرب من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مساعي التكتل العربي.
- عدم المساواة بين الدول العربية حيث أن هناك بلدان غنية وأخرى فقيرة، وكثرة النزاعات في المنطقة العربية وعجز جامعة الدول العربية عن حلها من أهم أسباب فشل التكتل الاقتصادي العربي.
- هروب الأموال العربية التي تقدر بأكثر من 900 مليار دولار إلى الخارج، وهذا بسبب وجود عوامل طاردة داخل الاقتصاديات العربية، ووجود عوامل جاذبة في الدول المتقدمة.
- تحول مسار تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة من الدول النامية إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في أوروبا وآسيا وأمريكا، خصوصا مع ظهور العولمة كنظام جديد على المستوى العالمي.
- رغم المجهودات المبذولة، لايمكن أن ننكر المناخ الاستثماري في الجزائر أنه لايزال مهددا بالكثير من العراقيل والمعوقات لاسيما عند الحديث عن الوضع الأمني ومختلف التشريعات والفساد الإداري وكثرة الإجراءات وتعقدها.

الخاتمة:

- توجه ووضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر غير مناسبة لأنها لا تحقق الأهداف المحلية المتمثلة في تخفيض معدلات التضخم والبطالة، وكذا التخفيض من الواردات. حيث أن هذه الاستثمارات تبتعد عن الاستثمارات الإنتاجية وتتجه نحو الاستثمارات الاستهلاكية والخدماتية وخصوصا البترولية التي لا توفر مناصب العمل المرغوبة.
- في إطار سعي الجزائر إلى الانفتاح على السوق العالمية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أبرزت مجهودات لا بأس بها لجلب اكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بتقديم إعفاءات جمركية وضريبية ومزايا و تحفيزات أخرى، هذا ما جعلها تحقق تدفقات مهمة نوعا ما خاصة في الفترة التي جاءت بعد الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي مقارنة بالفترات السابقة.
- الفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية في الاقتصاديات العربية وكثرة الإجرءات وتعقيدها والمدة الزمنية الطويلة التي تأخذها تعتبر من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- إن الموقف الصحيح الذي نراه اتجاه العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها وكذلك ليس الإنزواء والرفض والاتهام بكل تجلياتها، وإنما إدارة العملية الثقافية والاقتصادية والإعلامية بالتواصل مع العالم الآخر بنحو أننا نحن المسلمين والعرب نضع صيغتنا من العولمة على قاعدة الثوابت الإسلامية العربية.
- الإسراع في تحقيق تكتل اقتصادي عربي إما السوق العربية المشتركة، أو منطقة تجارة حرة، وهو مايفتح المجال واسعا أمام الوحدة الاقتصادية والسياسية، وينبغي التدرج في عملية التكتل حتى الوصول إلى آخر نقطة وهي الوحدة.
- تدعيم الاستثمارات العربية المشتركة لأنها تحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات التي لها آثار سلبية على الاقتصاديات العربية.
- الإسراع في وضع استراتجية فعالة لجلب الأموال العربية المغتربة وإعطائها الامتيازات والتحفيزات من أجل الاستثمار في الدول العربية، وكذا جلب الكفاءات والخبرات العربية المغتربة.
- إقامة ثورة ضد الفساد الإداري والمالي المتشبع بالبيروقرطية والمحسوبية والرشوة وكثرة الإجراءت الإدارية وتعقيدها من أجل تظهيره.
- على القادة السياسين أن يوفروا الإدارة السياسية وأن يحلوا النزاعات الموجود في الوطن العربي في أقرب الآجال من أجل الوصول إلى الوحدة العربية التي تفتح آفاق واسعة أمام الاستثمارات العربية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تأسيس وتقديم دعم سياسي للسلطات النقدية والرقابة المالية التي تدخل وتطبق المعايير واللوائح الفعالة في سبيل تقوية القدرة التنافسية العالمية للاقتصاديات العربية.
- نشر الوعي لدى المواطنين العرب والترويج لعملية الوحدة والتكتل العربي، بإظهار الإيجابيات والمزايا التي يمكن أن يحققها التكتل.
- وضع سياسة واضحة حول المديونية الخارجية والداخلية للدول العربية ومحاولة القضاء عليها من أجل التفكير مستقبلا في عملية التنمية.
- بناء تكنولوجيا محلية تعتمد على الإمكانيات والقدرات والخبراء والتقنيين المحليين، لأن التكنولوجيا المستوردة هي من الدرجة الثالثة، ومهما استوردنا فدائما تبقى هناك الفجوة التكنولوجية، ولهذا نقول للدول العربية أن التكنولوجيا تبنى ولا تشترى.
- توفير مناخ استثماري اقتصادي واجتماعي ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة:

- وضع دراسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات المحلية الخاصة للقطاع الإنتاجي، وذلك بوضع مشاريع مدروسة الجدوى ومكان التنفيذ لا ينقصها سوى المستثمر.
- وضع هيئات متخصصة لمتابعة ومراقبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الإسراع في عملية الإصلاحات العميقة والتحولات الجذرية من أجل الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي.
- الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل نمط من التدفقات العالمية لرأس المال والتكنولوجيا والكفاءات الإنتاجية العالية.
- تطوير الهياكل القاعدية التي تتسم بالضعف الكبير في الدول العربية، وهذا من أجل إمكانية استيعابها للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الكبيرة.
- توجيه الاستثمارات العربية المشتركة و الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاستثمارات الإنتاجية وتقديم لها الامتيازات والتحفيزات في هذا المجال أكثر من المجالات الأخرى.
- إعادة استثمار عوائد البترول العربية في الدول العربية وهذا مايحقق نوعا من الترابط والتواصل الذي يحقق ويسهل مستقبلا عملية التكامل والوحدة.
- إحداث إصلاح في جامعة الدول العربية بإنشاء برلمان عربي ومحكمة عربية لفض النزاعات والتداول على مهام منصب الأمين العام بين الدول العربية، وهذا من أجل تسهيل عملية التكامل.

آفاق البحث:

- من أهم نتائج العولمة ومظاهرها التكتلات الاقتصادية الإقليمية وثورة المعلومات والاتصالات التي قربت المسافات والأزمنة حيث صار العالم قرية صغيرة مترامية الأطراف لذلك نطرح السؤال التالي: هل تسمح لنا العولمة كدول عربية نامية وصاعدة أن نجد بيئة مناسبة للتقدم أم أنها ستكفي بأن تصب عوائدها وفوائدها في خزائن الدول الغنية وماعلينا سوى دفع الفاتورة.
- وعلى هذا الأساس نقترح موضوعين للدراسة.
- الرؤية المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي في ظل الأوضاع العالمية السريعة التحول والتطور.
- الاستثمار العربي البيني، مقوماته، معوقاته وآفاقه.

قائمة المراجع:

I -المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب :

1 إبراهيم سليمان عيسى، " أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكنة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2003.

2 إبراهيم العسوي، " قياس مؤشرات التنمية "، دار الوحدة العربية ، مصر،1985 .

3 إبراهيم نافع " إنفجارات 11 ديسمبر بين العولمة و الأمركة" ، دار الاهرام للنشر و التوزيع مصر ، الطبعة الاولى ، 2003.

4 أحمد زكريا صيام "مبادئ الإستثمار " ، دار المناهج ، الاردن،1997.

5 احمد عبد الله ، أبو عبد السلام، " العولمة رؤية موضوعية "، دار التنوير الإسلامي ، القاهرة ، مصر الطبعة الأولى، 2000.

6 أحمد صدق الديجاني، " في مواجهة النظام الشرق الأوسط" ، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان1994

7 أحمد هني، " إقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،1991.

8 أحمد يوسف أحمد و آخرون " العولمة قضايا ومفاهيم " فسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ،2000.

9 إجلال راتب، "التعاون والتكامل الاقتصادي العربي "، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر1990.

10 أسامة أمين الخولي، " العرب والعولمة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان1998.

11 أسامة المجدوب، " الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر 1996.

12 أسامة المجدوب، " العولمة الإقليمية "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2000.

13 إكرام عبد الرحيم، " التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي "،مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر ،2002.

14 بثينة حسين عمارة ، "العولمة وتحديات العصر" ، دار الأمين ، الطبعة الأولى ،2000.

15 تركي الحمد،" الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار الأمين ، الطبعة الأولى1999.

16 جمال الدين عبد الغني المرسي ، "االخروج من فخ العولمة " المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى2000.

17 جودة عبد الخالق،" الإقتصاد الدولي "، النهضة العربية ، مصر ،1992.

18 حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية " ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر 1999.

19 حبيب إدريس يوسف ، "نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية" ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1994.

20 حسين حنفي آخرون ، " ما العولمة " ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ،1999.

21 حسين عمر، " الجات والخصخصة "، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ،1997.

22 حسين شحاته، " النظام الإقتصادي العالمي و إتفاقية الجات"، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة ، مصر 1997.

23 حسين معلوم وآخرون ، "العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي"، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،مصر ،1999.

24 حمدي عبد العظيم ، "الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية "، دار الزهراء الشرق ، القاهرة،مصر1998.

25 رامز طمبور ، فتحي يكن ، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي" ، مؤسسة للرسالة للطبع والنشر ، بيروت ، لبنان، 2000.
26 زينب حسين عوض الله، " الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة، مصر،1999.
27 سعيد توفيق عبيد، " الإستثمار في الاوراق المالية "، جامعة عين شمس كلية التجارة، مصر،1998.
28 سعيد عيطو مصطفى، " الإستراتجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية "، مركز وايد سيفرين للإستثمارات والتطوير الإداري ، 1994.
29 سعيد النجار، "النظام الإقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد و العشرين " ،جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، مصر ، 1996.
سليمان المنذري، "التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1993.
30 سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ،1999.
31 سليمان المنذري، "الفرص الضائعة في مسار التكامل الإقتصادي والتنمية العربية "، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ، لبنان ، 1995 .
32 سمير أمين وآخرون، " العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي "، مكتبة البحوث العربية ، القاهرة ، مصر ، 1999.
33 سيد الدسوقي، " الإسلام و العولمة "، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفني ، مصر ،2002.
34 الشاذلي العياري ، "القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك"، منتدى الفكر العربي ، عمان، الأردن،1996.
35 عادل أحمد حشيش، " العلاقات الإقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان،2000.
36 عبد الجابر تيم و آخرون "مستقبل التنمية في الوطن العربي" دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان ، الاردن ، 1998.
37 عبد الحميد براهيمي، " أبعاد الإندماج الإقتصادي العربي و إحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983.
38 عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة و الاستثمار " ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر1993.
39 عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الإستثمار الدولي "، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية ، مصر1992.
40 عبد السلام أبوقحف، " الإقتصاد يات ، الأعمال و الإستثمار"، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية ، مصر، 1993.
41 عبد السلام أبوقحف، " الإقتصاد يات الأعمال و الإستثمار الدولي"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية مصر2002 .
42 عبد السلام أبوقحف، " التسويق الدولي"، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ،2002.
43 عبد السلام أبوفحف، " العولمة و خاصيات الأعمال"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية ، مصر،2002.
44 عبد العزيز عجمية، " فصول في الإقتصاد العربي "، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1988 .
45 عبد الفتاح العموص ، "التحديات الإجتماعية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، مركزالدراسات العربي الاوروبي، باريس ، فرنسا، 1994.

46 عبد القادر كشير، " نمو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الالدول النامية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ، 1995.
47 عبد الله خبابة، "الإقتصاد العام"، المعهد التربوي الوطني ،1996.
48 عبد الله عبد المجيد المالكي، " إستراتجيات تشجيع الإستثمار في الاردن"، عمان، الاردن،1994.
49 عبد الحميد الصالحين وآخرون، " العولمة من منظور شرعي"، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن،1994 .
50 عبد المطلب عبد الحميد، " السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 .
51 عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة و إقتصاديات البنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر،2001 .
52 عبد الوهاب حميد رشيد، " الدور التكاكلي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات و الأداء "، دار الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،1985.
53 عصام نور، " العولمة و أثرها في المجتمع الإسلامي"، مؤسسة شهاب الجامعية ، الطبعة الأولى،2002.
54 علاء عبد الوهاب،" الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية "، سيناء للنشر ، القاهرة ، مصر ،1995 .
55 علي جمعة و آخرون ، "الإسلام والعولمة" ، دار الإشعاع الفني ، الإسكندرية ، مصر ،2002.
56 علي سعيدان، " دروس في الإقتصاد السياسي" ، الجزائر ، فيفري2004 .
57 عمر صقر، " العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ،2003 .
58 عمر وحامد، " إدارة الأعمال الدولية "، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر،1999 .
59 غريب الجمال، " إقتصاديات الوطن العربي"، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة ،مصر ،1970.
60 ضياء مجيد الميسوري، " النظام النقدي الدولي"، المؤسسة الجزائرية للطباعة،1996.
61 طاهر حيدر حردان ،" مبادئ الإستثمار"، دار المناهج ، الأردن ،1997.
62 فريد النجار، " الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة ، الأسكندرية ، مصر2000.
63 فريد النجار، " البورصات والهندسة المالية "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999.
64 فضيل دليو، " التحديات المعاصرة ، العولمة ، الأنترنت، الفقر، اللغة "، مخبر عالم الإجتماع والإتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2002.
65 كامل أبو صقر، "العولمة التجارية و الإدارية و القانونية ، رؤية إسلامية "، دار الوسام، بيروت، لبنان، الطبقية الأولى ، 2000.
66 كامل بكري، " التكامل الاقتصادي " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،1984 .
67 كمال عليوش قربوع ، " قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،1999 .
68 لمياء محمد أحمد السيد، " العولمة" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
69 محسن أحمد الخضيري ، " العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة"،مجموعة النيل العربية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000 .
70 محفوظ لعشب، " دراسات في القانون الإقتصادي"، المطبعة الرسمية، الجزائر ،1989 .
71 محمد الأطرش، " العرب و العولمة ما العمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1998.
72 محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر،1993 .

73 محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،1999.

74 محمد بلقاسم حسين بهلول، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،1999.

75 محمد رؤوف حامد ، " الوطنية في مواجهة العولمة "، دار المعارف، القاهرة ، مصر ،1999.

76 محمد لبيب شقير، " الوحدة الإقتصادية تجاربها و توقعاتها "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان،1986.

77 محمد الصقور وأخرون، " قضايا التنمية العربية "، دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان، الاردن1994.

78 محمد مقدادي، " العولمة رقاب كثيرة و سيف واحد "، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية، 2002.

79 محمد وهبة، "إسرائيل و العرب والسوق الشرق أوسطية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1995

80 محمود أمين، " الفكر العربي بين العولمة والحداثة و ما بعد الحداثة "، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، عدد629، 1999.

81 محمود الحمصي ، "خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية، والتنافرية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1986.

82 محيي محمد مسعد، " بحوث في الإقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الواحد والعشرين"، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، مصر ،2001.

83 مروان عطوان، " الأسواق النقدية والمالية "، دار الهدي للطبع والنشر ،1994.

84 مغاوري شلبي علي، " العرب والإتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة"، مركز زايد العلمي للتنسيق و المتابعة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003.

85 مغاوري شلبي علي، " منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مركز زايد للتنسيق و المتابعة ، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

86 ممدوح محمود منصور، " العولمة دراسة في المفهوم ن الظاهرة والأبعاد "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2001.

87 نبيل شحادة ، " الجات و انعكاساتها على الإقتصاديات العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت ، العدد42، 1994.

88 نعيم الظاهر،"دراسات في الواقع العربي التنموي، الإقتصادي و الإجتماعي"،دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998.

89 هالة حلمي السعيد،" الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الإقتصادية في ظل العولمة "، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، الكويت ، العدد58 ، سبتمبر 1999.

90 الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر ، 1996.

91 وداد أحمد كيكسو، " العولمة والتنمية الإقتصادية ، نشأتها ، تأثيرها و تطورها" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، لبنان، 2002 .

92 يحي اليحياوي، " العولمة أي عولمة "، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى،1999.

93 يونس أحمد البطريق،" الملامح الرئيسية في إقتصاديات الدول العربية "،دار النهضة العربية ، بيروت لبنان 1985.

ب– المجلات :

1 إبراهيم كروان،"المعضلات العربية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، مصر ، العدد117، جوان 1994.

2 أحمد باشي، " دور الجباية في محاربة التلوث "، مجلة الإقتصاد و التسيير والتجارة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد 09 ، 2003.

3 أحمد فؤاد مندور، " التكتل الإقتصادي العربي" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر ، العدد الأول ، 1998.

4 أحمد مصطفى عمر ،" إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك "، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ، العدد 256، 2000.

5 أسامة عبد المجيد الغاني، " مستقبل الإقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات "، مجلة الشؤون العربية ، ميدان التحرير ، القاهرة، مصر ، العدد 168، ديسمبر 2001 .

6 جلال الشافعي، "العولمة الإقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر" ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الاهرام ، مصر عدد خاص ، 2002 .

7 حسين رحيم ، "دور الاسواق المالية في عملية الخوصصة في البلدان العربية" ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير والتجارة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد09، 2003.

8 حسين مهران، "الإستثمار الأجنبي في مصر و إمكانية تطويره في ظل التحولات المحلية ، الإقليمية و الدولية" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي ، مصر، العدد الأول ،2000.

9 خالد عبد اللطيف ، "مستقبل العلاقات بين لشمال والجنوب في بحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 123، أكتوبر 1996.

10 رابح زبيري، "إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير"، مجلة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07 ، 2002.

11 سمير أيوب، "الاقتصاد الجزائري"، مجلة صامد الاقتصاد، مؤسسة صامد لبنان، العدد27، أفريل 1981.

12 شان وبرقسمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، إنجازات ومشاكل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 16، ديسمبر 1995.

13 شريف بقة، "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة رسالة الأطلس، العدد1999،24.

14 عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 231، ماي 1998.

15 عبد المجيد قدي، "الأزمة الاقتصادية المالية وواقع العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 02، 1997.

16 عبد المجيد قدي، "تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد09، 2003.

17 عبد المجيد قدي، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، الجزائر، العدد01، 2003.

18 علاء الدين هلال، "الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي"، مجلة عالم الفكر، مصر، العدد04، أفريل 1997.

19 علي عمرو، "المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النباد"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد149، جويلية 2002.

20 عمار عماري، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002.

21 غاي فيفرمان،"تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 01، مارس 1992.

22 صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد01، 2002.

23 طلال محمد مفضي بطاينية، "العولمة وانعكساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2004.

24 محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد260، 2002.

25 محمد سلمان،" السياسة المتوسطية للاتجاه الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 138، أكتوبر 1999.

26 محمد شوقي عبد العال، "التنظيم الإقليمي العربي دراسة في أزمة الفعالية"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، تونس، العدد 91، ديسمبر 1997.

27 محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 228، فيفري 1998.

28 محمد عمارة، "بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية"، مجلة الهلال، عدد خاص، ماي2001.

29 محمد محمود الإمام، " العمل العربي الإقتصادي المشترك تقييمه ومستقبله "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر ، العدد الأول ،1997 .

30 محمود علم الدين، " ثورة المعلومات و وسائل الاتصال "، مجلس السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 123، جانفي1966.

31 ناصر مرد، "دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2002.

32 وفاء نسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد138، أكتوبر 1999.

33 "الجزائر فرص للأعمال وللاستثمار"، مجلة الاقتصاد والأعمال، الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، نوفمبر1999.

34 "مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والأعمال، الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، نوفمبر1999.

جـ–الرسائل والأطروحات:

1 قدور بوزيدي، "التكامل الاقتصادي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جويلية 1999.

د–التقارير والملتقيات:

1 -بنك الجزائر، "تقرير حول حالة الديون الخارجية لفترة1990–2002"، الجزائر، جانفي 2003.

2 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تطور الحماية الاجتماعية وآفاقها المستقبلية"، الدورة الثامنة عشر، الجزائر 2001.

3 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني"، الجزائر، جوان 2003.

4 -محافظ بنك الجزائر، "تقرير حول التقدم الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، الجزائر، نوفمبر2000.

5 -مركز زايد للتنسيق والمتابعة، "تقرير حول السوق العربية المشتركة"، الإمارات العربية المتحدة،2001.

6 -المجلس الوطني للتخطيط، "تقرير حول انجاز المخطط الخماسي الثاني"، الجزائر، أكتوبر1990.

7 -وزارة التخطيط، "تقرير خاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985–1989)" ، الجزائر،1985.

8 -وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الإحصائات والمحاسبة الوطنية، "تقرير حول إحصائيات فترة1967–1978" ، الجزائر، أوت 1980.

9 -صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لعام1997.

10 -صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لعام1999.

11 -صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لعام2000.

12 -صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لعام2001.

13 -صندوق النقد العربي، "تقرير حول الوضعية الاقتصادية في الجزائر"، واشنطن1998.

14 -ملتقى فيصل يشير، العولمة، "إعادة الهيكلة والتنمية على ضوء أعمال وفكر فيصل يشير"، جامعة فرحات عباس سطيف، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، دار الثقافة، سطيف، الجزائر15–16 ماي 1999.

هـ–القوانين والتشريعات:

1 -الجزائر، قانون رقم 63–277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستمارات الجريدة الرسمية، العدد 53 الموافق لـ 02 أوت 1963.

2 -الجزائر، الأمر رقم 66–284 الصادر في 15 سبتمبر1966، يتضمن قانون الاستثمارات.

3 -الجزائر، قانون رقم 82–13، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء الشركات المختلفة الاقتصاد وطرق سيرها.

4 -الجزائر، قانون رقم 86–13، المؤرخ في 19 أوت 1986، مكمل ومعدل لقانون رقم 82–13، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها.

5 -الجزائر، قانون رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

6 -الجزائر، قانون رقم 88–03، المؤرخ في 12 جانفي 1998، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.

7 -الجزائر، قانون رقم 88–04، المؤرخ 12 جانفي 1988، يتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

8 -الجزائر، قانون رقم 88–25، المؤرخ في 25 أوت 1988، يتضمن تحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

9 -الجزائر، قانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض.

10 -الجزائر، مرسوم تشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64-93، الموافقة لـ10 أكتوبر 1993.
11 -الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار وتعيين شروط مناطق التوسع الاقتصادي وضبط حدودها، الجريدة الرسمية رقم 67-94 الموافق لـ 19 أكتوبر 1994.
12 -الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة ، الجريدة الرسمية رقم 67-94 الموافق لـ 19 أكتوبر 1994.
13 -الجزائر، التعليمة رقم 95-12 المؤرخة في 26 أوت 1995، المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.
14 -الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001 .
15 -الجزائر، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بالخوصصة وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01 المؤرخة في 22 أوت 2001.
16 -الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

و-المواقع الإلكترونية:

1 -جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية"، الإيميل: Awlamat@dm.net
2 -محمد آدم " العولمة و آثارها على إقتصاديات الدول الإسلامية"، "annaba .org/nbaH2/awl amah"، تاريخ الإطلاع 15-4-2013م.

II- المراجع باللغة الاجنبية

أ-الكتب :

1-Ahmed BENHALIMA , «Système bancaire Algérien », édition CASBAH, Alger 1997.
2-Alain SAMUELSON , « Economie Internationale » ,presses universitaires de Grenoble ,France , 1993.
3-Anne DEYSINE, Jacques DUBOIN, « internationaliser : stratégies et techniques» édition DALOZ ,Paris ,France ,1995.
4-Bernard HUGONNIER, « Investissements directs ,coopération internationale et firmes multinationales », édition economica ,Paris, France ,1984.
5-Bruno DESGARDIN, « Le nouvel environnement international , » Edition Dunod, Paris ,France ,1997.
6-Denis TERSON ,Jean Luc BRICOUT , « L'investissement international », édition Armand Colin MASSON ,Paris ,France 1996.

7-Henri –F HENNER , « Commerce International », Edition Montchrestien ,Paris, France ,1997.
8-Jacques PERTIM, « Transfert Technologies » , Edition la découverte , Paris, France 1993.
9-Jean Louis MUCCHIELLI , « Relations économiques internationales » Hachette livre ,Paris ,France , 1994.
10- Michel CHERTMAN, « multinationales » séries DUNOD ,paris ,France , 1994
11- Michel DELAPIERRE , Christian MILELLI ; « Les firmes multinationales » librairie Vubert ,Paris ;France , 1995.
12- Nor-Eddine BENFREHA , « Les multinationales et la mondialisation , » édition DAHLAB ,Alger , 1999.
13- Peter LINDERT,Thomas PUGEL , « Economie Internationale » , éditions économica ,paris , France ,1997.
14- Pierre JACQUEMOT , « La firme multinationale une introduction économique » édition economica ,Paris , France , 1990.
15- Pierre Paul PROULX , « La mondialisation de l'économie et le rôle de l'état , Etablissement EMMIELLE, SIA 1997.
16- Robert BOYS , Fabienne DOUTANT, , « La mondialisation de l'économie et le rôle de l'état » , établissement EMIELLE ,SIA, 1997 .

ب– المجلات

1- « Des firmes multinationales pour un marché mondial » Revue d'alternatives économiques ,n° 42 , 4ème Trimestre ,1999.

ج– التقارير

1- NATIONS UNIES ,Rapport d'activité « Examen de la politique de l'investissement en Algérie » , Genève , Décembre 2003.
2-NATIONS UNIES , Rapport d'activité « Examen de la politique de l'investissement en Algérie , Genève , Juillet 2004.
3-NATIONS UNIES , rapport sur l'investissement dans le monde , Genève 2004.